



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه LMD

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير



عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذ:

د. زهواني رضا

د. مهاواة لعبيدي

إعداد الطالب:

كهوصيف فائزة خير الدين

لجنة مناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
مشرف مساعد
ممتحنا
ممتحنا
ممتحنا
ممتحنا

أستاذ التعليم العالي جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة برج بوعريرج
أستاذ محاضر أ جامعة عنابة

أ.د. شاهد إلياس
د. زهواني رضا
د. مهاوات لعبيدي
د. رحال نصر
د. مرزوقي مرزوقي
د. بوعافية سمير
د. حولي محمد

الموسم الجامعي: 2021/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه LMD

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير



عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذ:

د. زهواني رضا

د. مهاواة لعبيدي

إعداد الطالب:

كهووصيف فائزة خير الدين

لجنة مناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
مشرف مساعد
ممتحنا
ممتحنا
ممتحنا
ممتحنا

أستاذ التعليم العالي جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة الوادي
أستاذ محاضر أ جامعة برج بوعريرج
أستاذ محاضر أ جامعة عنابة

أ.د. شاهد إلياس
د. زهواني رضا
د. مهاوات لعبيدي
د. رحال نصر
د. مرزوقي مرزوقي
د. بوعافية سمير
د. حولي محمد

الموسم الجامعي: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتَرْدُّونَ إِلَى

عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105) "

صدق الله العظيم سورة التوبة (105)

وَمَنِ الَّذِي أَدْعُو وَأُهْتِفُ بِاسْمِهِ

إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيرٍ يُمْنَعُ

حَاشَا لِمَجْدِكَ أَنْ تُقْنِطَ عَاصِيًا

الْفَضْلُ أَجْزَلُ وَالْمَوَاهِبُ أَوْسَعُ

بِالَّذِي قَدْ وَافَيْتُ بَابَكَ عَالِمًا

أَنَّ التَّذَلُّلَ عِنْدَ بَابِكَ يَنْفَعُ

وَجَعَلْتُ مُعْتَمِدِي عَلَيْكَ تَوَكُّلًا

وَبَسَطْتُ كَفِّي سَائِلًا أَتَضَرَّعُ

اجْعَلْ لَنَا مِنْ كُلِّ ضَيْقٍ مَخْرَجًا

وَالْطُّفَ بِنَا يَا مَنْ إِلَيْهِ الْمَرْجِعُ

الإمام الشافعي عليه رحمة الله

شكر و تقدير

حتى أكون مخلص في شكري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم صل الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

أحمد الله وأشكره أن وفقني وأعانني على إتمام هذه الرسالة، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وجيل عطائه.

أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر والشكر أستاذي الفاضل الدكتور والمشرف على الأطروحة زهواني رضا ، وكذلك المشرف المساعد الدكتور مهاوأة لعبيدي، على ما بذلوه من متابعة مستمرة وجهد متواصل وتوجيهات سديدة كان لها الأثر في إنجاز دراستي، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أرفع خالص الشكر والامتنان والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي وبالأخص أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية على ما قدموه لي من توجيهات وارشادات ورعاية صدورهم.

كما أتقدم بجميل الامتنان والوفاء وأسمى معاني الشكر والتقدير لكل من ساهم في تحكيم أداة الدراسة وتقييم وتقويم عباراتها وجعلها قابلة للتوزيع والتحليل من أساتذة من مختلف جامعات ربوع الوطن، ومن إطارات وموظفين في قطاع الضرائب والمالية ومستشارين جباييون لما قدموه لي من تصويب وتسهيل وتحليل لموضوع رسالتي وأتمنى من المولى عز وجل أن يجازيهم عنى خير العطاء والجزاء، وأيضا الشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد ومن وقت في تقويم هذه المذكرة ، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

خير الدين وصيفه فائزة

إهداء

إلى من خيالها بين طائفة العيون وذكرها في الخوافق والسكون إلى التي حنانها جرى في عظمي كجري الماء في الغصون .

إلى حبيبتي الغالية التي عندما لا أراها يضيق صدري وتعذرنني العواذل في الشجون وهي التي رسمت طريقي بالورود وعبدته لي بدعواتها في الصلاة وأثناء السجود أُمي الغالية حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى روحي والدي الطاهرة وأرجو من المولى الكريم أن يرحمه في قبره وأن يجعل هذا العمل صدقة جارية في ميزان حسناته.

إلى أعز وأغلى ما وهبني الله تعالى ووضعهم تاج فوق رأسي إخوتي الأعماء عبد الرؤوف، خليفة، سالم، حسين ، قدور ، كمال ، محمد القرشي.

إلى زهرات قلبي أخواتي العزيزات حنان ، ابتسام ، صفاء، يمينه وكافة الأقارب.

إلى زهور البيت ومنابع البهجة والسرور أبناء أخوتي كل واحد باسمه .

إلى جدتي وكل الأخوال والخالات وكل الأهل والأقارب والأصدقاء والزلاء في شتى الأماكن والأزمان كل بما حمل من اسم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عمل هذا متمنيا لهم دوام النجاح والتوفيق.

خير الدين

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى الإلمام بالمفاهيم وأساسيات متغيرات الدراسة من حيث الأهمية في دراسة جانب الإدارة المالية في الجزائر والذي يعتبر شريان الحياة بمنظومته الجبائية من خلال التركيز على الادبيات في عالم النظام الجبائي، لذلك وجب علينا ضرورة الحفاظ عليه من عمليات التهرب والتملص من أدائه، بغية الحفاظ على أموال خزانة الدولة بضمان مورد ومصدر تمويل ثابت، وهذا يكون بطريقة أسلوب الرقابة الجبائية بآلية الإدارة الإلكترونية، وقد تم اعداد أداة مساعدة على الدراسة تتمثل في استبانة مكونة من أربعة محاور أساسية، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 180 فردا يعملون تحت وظيفة الرقابة الجبائية ضمن المديرية الجهوية للضرائب ولاية ورقلة، وبعد جمع وتفرغ الاستبانة في البرنامج الاحصائي spss بهدف التحليل، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول كيفية اعتماد العصنة كآلية لتحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، وكانت أهم النتائج هي وجود أثر فعال لدور الإدارة الإلكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، واعتبار عصنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة بما يفرض علينا التوجه نحو تبني مشروع الحكومة الإلكترونية مما يساهم في تحقيق الشفافية والعمل على ارساء مبادئ الحوكمة وبالتالي ضرورة تفعيل العصنة ضرورة حتمية ما أجل اصلاح النظام الجبائي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الإدارة الجبائية، الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، العصنة.

Absetract:

This study aimed to prove the modernization of tax administration as a mechanism to support the effectiveness of tax control in Algeria. The theoretical aspect of this research tackled the point of understanding the concepts and fundamentals of study variables in terms of importance in studying the aspect of financial management in Algeria, which is considered as the lifeblood of its tax system by focusing on mechanisms in the field of the tax system. Therefore, we must preserve it from the evasiveness of its must-do work, in order to preserve the state's treasury funds by guaranteeing a constant resource and source of funding, and this is by the method of tax control using the Electronic Administration mechanism.

A data collecting tool, Questionnaire, was made in order to study this latter matter which is composed of four basic axes, they were distributed to the study sample consisting of 180 individuals working under the function of tax control within the Regional Directorate of Taxes in the state of Ouargla. After collecting and unpacking the questionnaire in the SPSS statistical program for the purpose of analysis, the study has reached a set of results on how modernization is used as a mechanism to achieve effectiveness of tax control in Algeria, and the most important results were the existence of an effective impact of the role of electronic management in activating the control work within the The Algerian tax administration. Considering the modernization of the tax administration as a model that must be circulated to all sectors of the country, which forces us to go towards adopting the e-government project, which contributes to achieving transparency and working on establishing the principles of our government, and thus the necessity of activating modernization is an inevitable necessity in order to reform the Algerian tax system.

Keywords: Tax; Tax Administration; Electronic Administration; E-Government; Modernization.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	الملخص
VI	قائمة المحتويات
XXI	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق والاختصارات
VI	قائمة الرموز والمختصرات
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول : الأطر النظرية حول الدراسة والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : مفاهيم أساسية في الجباية والرقابة الجبائية
03	المطلب الأول : أساسيات في الجباية
03	أولا : ماهية الجباية وأسسها
11	ثانيا : تصنيفات الضرائب
15	ثالثا : تقدير الوعاء الضريبي
17	المطلب الثاني : الرقابة الجبائية وأشكالها وهيكلتها القانونية والتنظيمية
17	أولا : الرقابة الجبائية وأشكالها
20	ثانيا : الأجهزة القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية
25	ثالثا : أسباب اجراء عمليات الرقابة الجبائية ومتطلبات تفعيلها
29	المبحث الثاني : مدخل عام للإدارة الإلكترونية وسبل عصرنه الإدارة الجبائية
29	المطلب الأول : الإدارة الإلكترونية
29	أولا : الإدارة الإلكترونية وخصائصها
31	ثانيا : أهداف الإدارة الإلكترونية وعناصرها
34	ثالثا : وظائف الإدارة الإلكترونية
35	المطلب الثاني : نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية وتجارب بعض الدول من تجربتها
35	أولا : الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية
36	ثانيا : متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية
37	ثالثا : معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتجارب بعض الدول في تبني مشروع الإدارة الإلكترونية
41	المطلب الثالث : إطار عصرنه الإدارة الجبائية الجزائرية
41	أولا : أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية

42	ثانيا: خطوات إصلاح الإدارة الجبائية الجزائرية
43	ثالثا: تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري
43	المطلب الرابع : التدابير التنظيمية لتحسين الخدمة الجبائية في الجزائر
43	أولا : تطوير هياكل الاستقبال في الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة
48	ثانيا : النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب
50	ثالثا : إستراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة
52	المبحث الثالث:الدراسات السابقة
52	أولا:الدراسات السابقة باللغة العربية
62	ثانيا:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
69	ثالثا:ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
71	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
	تمهيد
73	المبحث الأول : الأساليب المنهجية للدراسة الميدانية وتقنياتها
74	المطلب الأول : أبعاد الدراسة الميدانية
74	أولا : منهج ومجتمع الدراسة الميدانية
75	ثانيا : أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات
79	ثالثا : الأساليب المستخدمة في معالجة أداة الدراسة
82	المطلب الثاني : وصف وتفسير خصائص عينة الدراسة
82	أولا : دراسة خصائص عينة البحث الميداني
83	ثانيا : الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة الميدانية
87	ثالثا : اختبار صدق وثبات واعتدالية التوزيع لأداة الدراسة الميدانية
90	المبحث الثاني : عرض تحليل البيانات كميا وكيفيا واختبار الفروقات الاحصائية
90	المطلب الأول : عرض تحليل البيانات المتعلقة بخصائص متغيرات الدراسة
90	أولا : عرض تحليل بياناتالفرضية الفرعية الأولى
93	ثانيا: عرض تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية
97	ثالثا: عرض تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة
99	رابعا: عرض تحليل بيانات الفرضية الرئيسية
102	المطلب الثاني: اختبار الفروق الاحصائية لمتغيرات الدراسة
102	أولا : اختبار فروق الفرضية الفرعية الأولى
103	ثانيا: اختبار فروق الفرضية الفرعية الثانية
104	ثالثا: اختبار فروق الفرضية الفرعية الثالثة
105	رابعا: اختبار فروق الفرضية الفرعية الرئيسية

107	المبحث الثالث : اختبار فروض الدراسة الميدانية باستخدام الانحدار المتعدد
107	المطلب الأول: اختبار الاستقلالية
107	أولا : اختبار استقلالية مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية عن عصرنة الإدارة الجبائية
108	ثالثا : اختبار استقلالية بمستوى الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية عن عصرنة الإدارة الجبائية
109	ثالثا: اختبار استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية
111	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
111	أولا : اختبار الفرضيات الأساسية للانحدار
113	ثانيا : اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة الميدانية
118	ثالثا : اختبار الفرضية الأساسية لدراسة الميدانية
124	خلاصة الفصل الثاني
126	الخاتمة
131	قائمة المراجع
139	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-1-1	أوجه التشابه والاختلاف بين الضريبة والرسم	08
1-1-2	مزاياء وعيوب الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	14
1-2-3	احصائيات تتعلق باستقبال مستخدمي الإدارة الجبائية	45
1-2-4	احصائيات تتعلق بالموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب	46
1-2-5	احصائيات تتعلق بمزج نوعية الخدمة المطبق بمديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب	47
2-1-1	درجات مقياس ليكارت	77
2-1-2	مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	78
2-1-3	محاور الدراسة الميدانية	79
2-1-4	طرق توزيع استمارة الاستبيان	83
2-1-5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	83
2-1-6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	84
2-1-7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	85
2-1-8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	85
2-1-9	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة	86
2-1-10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	86
2-1-11	نتائج اختبار معاملتي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الإستبيان	87
2-1-12	نتائج اختبار معاملتي الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية لأسئلة قائمة الاستبيان	88
2-1-13	اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Smirnov-Kolmogorov)	89
2-2-1	نتائج تحليل درجة مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية	90
2-2-2	نتائج تحليل درجة الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية	94
2-2-3	نتائج تحليل درجة تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	97
2-2-4	نتائج تحليل درجة عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة	99
2-2-5	تحليل التباين لحدور مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية	103
2-2-6	تحليل التباين لحدور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية	104
2-2-7	تحليل التباين لحدور تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	105
2-2-8	تحليل التباين لحدور عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة	105
2-3-1	اختبار استقلالية النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية	107
2-3-2	درجة الاقتران بين النظام الجبائي الجزائري وعصنة الإدارة الجبائية	108
2-3-3	اختبار استقلالية الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصنة الإدارة الجبائية	108

109	درجة الاقتران بين الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية	2-3-4
110	اختبار استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية	2-3-5
110	درجة الاقتران بين تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية	2-3-6
112	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة	2-3-7
113	نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية	2-3-8
114	معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقل X1	2-3-9
114	تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار البسيط	2-3-10
115	معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقل X2	2-3-11
116	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	2-3-12
117	معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقل X3	2-3-13
117	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	2-3-14
118	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	2-3-15
119	نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لاختبار الفرضية الأساسية	2-3-16
122	نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد بعد اختبار المتغيرات الأكثر تأثيرا	2-3-17
123	نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لاختبار المتغيرات الأكثر تأثيرا	2-3-18

2- فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1-1	أشكال الرقابة الجبائية	19
1-1-2	أهداف الإدارة الإلكترونية	32
2-1-1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	84

3- فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق
139	قائمة استبيان الأطروحة
151	الملاحق للبرنامج الاحصائي
183	رسائل المديرية العامة للضرائب الجزائر

4- قائمة الرموز والمختصرات

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation de Coopération et Développement Economique	OECD
مديرية الأبحاث والمراجعات	Direction de Recherches Et Vérifications	DRV
المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات	Service de Régional des Vérifications	SRV
المديرية الجهوية للضرائب	Direction Régional des impôts	DRI
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية	Sous-Direction de Contrôle fiscal	S/DCF
مديرية كبريات المؤسسات	Direction des Grands Entreprises	DGE
مراكز الضرائب	Centers des Impôts	CDI
المديرية العامة للضرائب	Direction Générale des Impôts	DGI
مراكز الضرائب الجوارية	Centre de Proximité des Impôts	CDPI
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle	TAP
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS
الضريبة الجزافية الوحيدة	Impôts Forfaitaire Unique	IFU
الشبكة الجامعة	Metropolitan Area Network	MAN
الشبكة الواسعة	Wide Area Network	WAN
الشبكة المحلية	Local Area Network	LAN
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS

مَغْرِبِي

مقدمة

إن ما شهده العالم من ازدهار وتطور في جميع نواحي الحياة سواء من جانبها التكنولوجي أو الثقافي الاجتماعي أو الاقتصادي المالي أو السياسي، هذا كله نتاج العولمة ولواحقها عبر التاريخ، مما استدعى ضرورة المواكبة والالتحاق بالركب الازدهاري العالمي لجميع الشعوب والدول وذلك بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، وهذا ما انجر عنه تقسيم العالم إلى عدة أقطاب منها ما يضم الدول الرائدة في التطور والنمو ومنها الدول السائرة في طريق النمو وقطب آخر سمي بدول العالم الثالث.

نجد الدول التي سبقت الركب في التقدم التكنولوجي من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ظفرت بقيادة العالم بأسره خاصة في المجال الاقتصادي الذي اعتبر مقياس للتعبير عن التقدم والتطور، نظرا لأنه يراعي الجانب المالي (الإنتاج والبيع) في المعاملات مما جعل البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مالي عالمي في البنك الدولي لصندوق النقد الدولي تصدر دول الريادة المتقدمة اقتصاديا، ناهيك عن مصادر التمويل والتحصيل التي تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من يعتمد على عائدات مواردها النفطية ومنها من يعتمد على الصناعات التحويلية الثقيلة لتمويل وتلبية احتياجاتها ونفقاتها اللامتناهية، مما جعل معظم الدول تفرض ضرائب مختلفة من أجل توفير موارد مالية لمواجهة وتسيير والإنفاق على شعوبها .

إن هذا التفكير في فرض الضرائب على شرائح من المجتمع ولد صراع قائم بين طرفين منذ القدم الطرف الأول يضم الدول التي تسعى إلى توفير التحصيل الجبائي لمواجهة وتغطية النفقات العامة اللامتناهية، والطرف الثاني المتمثل في المكلفين بالضريبة، الذين يرون أن دفعهم للضريبة يعتبر من التكاليف التي ترهق كاهلهم وتقلص من حجم أرباحهم مما يجعلهم يسلكون طرق غير سوية للظفر دون دفع الضريبة.

مرت المؤسسات الجزائرية خلال هذا الصراع بعدة مراحل خاصة التي شهدت فيها الجزائر أهم مرحلة والمتمثلة في إعادة الهيكلة التي كانت في الثمانينات بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، وسعيا للسير قدما نحو اقتصاد موجه، ولما للمؤسسة من أهمية لكونها اللبنة الأساسية فقد أولاها المشرع الجزائري أهمية بالغة في نصه لمجموعة من القوانين التي تحدد طرق تسييرها، فنجدته تكلم عن الوسائل المهمة والمساعدة لتسييرها بصفة مستقرة وواضحة والمتمثلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية التي يقيد فيها كل ما دخل وخرج من المؤسسة وهذا هو المحيط الداخلي للمؤسسة، كما لهذه الأخيرة محيط خارجي يتمثل في الإدارة الجبائية التي تعد همزة وصل بين التشريع الجبائي والمكلف بالضريبة إذ أننا نلاحظ ذلك الدور المنعكس أي أنها تؤثر وتتأثر بالجباية وهذا ما يعكس فعاليته على المردودية المالية للخزينة العمومية.

إن الضريبة في المالية العامة قد مرت بعدة مراحل وذلك حسب تطور المجتمع البشري منذ القدم، حيث كانت في بداية الأمر اختيارية بعد ذلك تحولت إلى رسوم مقابل خدمات وفي الأخير تطور هدفها وأصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، حيث تعتبر وسيلة فعالة تعتمد عليها السلطات العمومية في تنفيذ اختياراتها الاقتصادية، إذ أنه تمنح إعفاءات جبائية خاصة لبعض القطاعات دون الأخرى وفرض ضرائب على بعض السلع والخدمات للحد من نشاطها، كما أنه يمكنها التأثير على القطاع الاجتماعي عن طريق فرض ضرائب مختلفة على الأشخاص وبنسب متفاوتة أي وضع سلم ضريبي متناسب مع مداخيل الأشخاص، وبهذا فإن الفئات ذات الدخل المنخفض تدفع ضريبة أقل مما يزيد من الدخل المتاح لهذه الفئات، وبالتالي انفصلت الضرائب عن بقية العلوم الأخرى وأصبحت كعلم قائم بذاته.

في هذا الصدد ونظرا لأهميتها في المالية العامة تقوم الهيئات والأجهزة المختصة والمتمثلة في الإدارة الجبائية بإجراء اقتطاعات نقدية سواء بصفة إجبارية أو عن طريق التصريحات المكتتبه، بهدف مشاركة جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتغطية النفقات العامة وذلك من أجل تحقيق الأهداف للصالح العام، لكي تحقق أهدافها في إطار سياسة الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال تخفيض معدل التضخم والمحافظة على قيمة العملة الوطنية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات والعدالة الاجتماعية بين الأفراد المتمثلة في توزيع عادل للمداخيل والثروات.

تعتمد الدولة في اقتصادها على قوة قطاعاتها الرئيسية حيث توفر هاته الأخيرة إيرادات مالية معتبرة للخزينة العمومية عن طريق تطبيق "نظام جبائي" محكم وفعال تحدد فيه طرق التحصيل الضريبي بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تتحكم من خلالها الدولة في توجيه وتنظيم نشاطها المالي وهذا بغية تحقيق الأهداف المرجوة، فيعتبر جانب الإيرادات وسيلة تمكن الدولة من تغطية النفقات العامة، ولهذا أصبحت معظم الدول وخاصة التي يعاني اقتصادها من اختلالات عميقة، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الجباية البترولية فلها أهمية بالغة في تغطية النفقات العامة، ولتغطية نقائص النظام الجبائي قامت السلطات العمومية والمتمثلة في وزارة المالية من خلال الإدارة الجبائية بإصلاحات مست النظام الضريبي بهدف جعله أكثر نجاعة في أداء دوره الاقتصادي المالي والاجتماعي، وسعيا للوصول لهذه الفعالية في المردودية ولتكون الإدارة الجبائية فعالة قامت الجزائر بعدة إصلاحات جبائية بدءا من سنة 1991 من خلال استحداث مجموعة من الضرائب بحكم تبني الدخول في اقتصاد السوق الموجه، وفرت بين التكاليف الضريبي للأشخاص الطبيعيين والتكاليف الضريبي للأشخاص المعنويين، وليكون التكامل بين الإصلاح التشريعي والإصلاح الإداري تقرر بنص قانون المالية 2002 المادة 32 منه تعيين أو تأسيس مديرية كبريات المؤسسات «D.G.E» ومراكز الضرائب «C.D.I»، حيث فرق المشرع بين المؤسسات ذات رقم أعمال كبير وأخرى ذات رقم أعمال أقل من سابقتها وهذا كله بهدف التخفيف من وطأة التهرب والغش الضريبي الذي يهدر أموال خزينة الدولة وتحسين

العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، أيضا انتهاج الدولة لعملية عصنة القطاع المالي من خلال قانون المالية 2013 الذي ينص على تطبيق العمل الإلكتروني في الإدارة الجبائية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل الوصول إلى تحسين الخدمة العمومية وتسريع إجراءات الحصول على رقم التعريف الجبائي في أجل 48 سا من تاريخ إيداع الملف، بالإضافة إلى تفعيل العمل بالبريد الإلكتروني للمديرية ووضع موقع جبايتك خاص بتصريحات المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، ومازالت الدولة جاهدة في مواصلة الإصلاحات في قطاع المالية من أجل حصر وتنشيط التحصيل وتسهيل الطرق في ذلك بما يخدم المكلف والإدارة.

1. مشكلة الدراسة:

نظرا لما للموضوع من أهمية إذ تعد كلا من الرقابة الجبائية وتكنولوجيا المعلومات آليتين أساسيتين في الإدارة، ولما من أهمية وخاصة التحصيل الجبائي في تمويل الخزينة العمومية من خلال دور الرقابة الجبائية، بصفة عامة سعينا إلى البحث عن ما إذا كان هناك رابط قوي بين الإدارة الإلكترونية والجباية يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لخزينة الدولة لهذا قمنا بصياغة الإشكالية الآتية:

- ما مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية

وكتبسيط لدراسة الإشكالية قمنا بوضع التساؤلات الفرعية التالية:

- هل المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر تساعد على تحقيق رقابة فعالة ؟
- ما هي الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة ؟
- هل هناك علاقة بين عصنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية ؟
- هل هناك أثر لعصنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر؟

3. الفرضيات:

سعيانا منا للوصول إلى نجاعة الرقابة الجبائية وفعاليتها إلكترونيا سنتطرق إلى اختبار الفرضيات التالية:

- المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر تساعد على تحقيق رقابة فعالة .
- هناك آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عصنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95 %.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير عصنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95 %.

4. أهداف الدراسة:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة.
- تبيان دور الإدارة الجبائية في التحصيل.
- إبراز مدى مواكبة الإصلاح الرقابي للإصلاح الجبائي.
- تحليل أثر العصرية الضريبية في تطور الاستثمارات في الجزائر.
- تقييم النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات المختلفة التي تواجهه.
- أنه نظرا لأهمية الجبائية في بلادنا وتعرضها للنهب والسلب بطرق التوائية، حاولنا تسليط الضوء على وسيلة ردعية المتمثلة في الرقابة الجبائية من منظور الإدارة الجبائية المحول لها بذلك.
- بالإضافة إلى هذا محاولتنا إضافة ولو جزء بسيط من المعلومات فيما يخص الرقابة الجبائية وخدمة للمصالح العام والخاص.
- الميول الشخصي للعمل الجبائي في الجزائر وبحكم التخصص الدراسي والعمل الميداني مع إدارة الضرائب كأحد من المكلفين.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أنها جاءت محاولة منا تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بعصرية الإدارة العمومية بصفة عامة والإدارة الجبائية بصفة خاصة، وهذا نظرا لكونها من أكثر الأبحاث المتداولة في الوقت الراهن في شتى الميادين لأنها تمثل مصدر جد حساس في اقتصاد أي دولة لأنها تدر الإيرادات المختلفة التي تعتمد عليها الدول في التصنيف العالمي الحالي من جانب قياس التطور والتقدم، أيضا نجد أهمية الجانب التطوري للدول أضحت ذات أهمية بالغة في تحديد سرعة الخدمات والأعمال من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة في الحياة العامة بحيث أصبح العالم قرية صغيرة أو بما يعرف بالعملة التي لا بد من مواكبتها للاستمرارية والبقاء.

6. الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

بالحديث عن الجانب النظري لدراستنا فقد تنوعت مصادر الأخذ من مساقات المراجع المتوفرة بتنوع الأزمنة والأمكنة التي سبقت دراستنا في هذا البحث، ولكن فيما يخص جانب الدراسة الميداني فقد تم خلال سنة 2020 من خلال تركيز الدراسة على الدولة الجزائرية في جانب عصرنتها لقطاع المالية وبالتحديد الإدارة الجبائية.

7. حدود البحث:

عند دراسة موضوع بحثنا الموسوم بـ عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر واجهتنا عدة عراقيل خاصة في الجانب الميداني من خلال وجود صعوبات في تلقي المعلومات من إدارة الضرائب بداعي سرية المعلومات والوثائق والإحصائيات بالرغم من الوصول إلى بعضها إلا أنها غير كافية لتغطية جميع جوانب البحث.

8. المنهج والأساليب المستخدمة في الدراسة :

انطلاقاً من أن طبيعة البحث ونوعه هي المحدد لنوع المنهج المستخدم في البحث، اعتمدنا طريقة كتابة البحوث بأسلوب إمراد (IMRAD) فقد وافقت معالجتنا لهذه الدراسة من خلال ادراجنا لإشكالية الدراسة الرئيسية اتضح لنا استخدام مزيج من المنهج التاريخي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الإستقرائي إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمد على وصف ظاهرة متغيرات الدراسة في الجانب العملي وقد عززنا هذين المنهجين بنوع من التحليل الكمي والنوعي من أجل تتبع سيورة تكنولوجيا المعلومات عامة والرقابة الجبائية خاصة.

9. أقسام الدراسة:

بناءً على ما تم التطرق إليه من اتباع مناهج الدراسة ومن خلال الأفكار والعلاقات التي يتضمنها السؤال الرئيسي، وتماشياً مع المطلوب الوصول إليه ومحاولة منا لدراسة الفرضيات المقترحة، تضمنت الأطروحة فصلين، خصص الفصل الأول للدراسات النظرية لمتغيرات الدراسة، إذ قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول لشرح الأساسيات الرئيسية في الجباية والرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني فقد شمل المدخل العام للإدارة الإلكترونية وسبل عصرنة الإدارة الجبائية، ومن حيث الإلمام بكل جوانب متغيرات الدراسة تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة وتحليل الدراسات والبحوث التي سبقت بحثنا من جميع النواحي وأخذ الفكرة والنتيجة من خلال التعمق في محتوى ومضمون كل دراسة سابقة، أما الفصل الثاني فخصص للدراسة الميدانية والتغلغل في تحليلها ليخلص البحث بالظفر بمجموعة من النتائج التي تم تعميمها على مجتمع البحث واقتراح جملة من الحلول والتوصيات.

الفصل الأول :

الأثر الفكري حول الدراسة والدراسات

المقدمة

تمهيد

مر العالم من خلال قرونه الماضية على عدة تعرجات مست الدور البارز للدولة في سبيل توفير مواردها لاجتماعها عن طريق ارتباطها بالمالية العامة أو ما يعرف بالسياسة المالية للدولة، وهذا يشتمل على طريقة قيامها بالإتفاق لتلبية الحاجات العامة وكيفية توزيع الأعباء والمصاريف الضريبة على المكلفين هذا ما عكس التطور الذي لحق بمؤسساتها وأنظمتها، بل أكثر من هذا تقوم المالية العامة بتقديم صورة مكبرة عن الوضعية الاقتصادية للبلد، فإذا كانت مثلا حصيلة الضرائب في دولة معينة مرتفعة على الرغم من ثبات معدلاتها، فإن ذلك يعد مؤشرا على ارتفاع الأسعار وبالتالي على وجود التضخم كذلك إذا انخفضت حصيلة الضرائب مع بقاء نسبتها دون تغيير فهذا معناه أن الاقتصاد يعاني حالة كساد، وهذا كله يسمح لنا من اعتبار الإيرادات الضريبية مؤشرا كاشفا عما إذا كانت الدولة متقدمة أو متخلفة اقتصاديا، فكلما كان عبء الضريبة ثقيلا وكان النظام الضريبي قوي ومحكما فذلك يدل على أن الدولة متقدمة والعكس صحيح¹. والنظام الضريبي لا بد له أن يكون متماسك كي يحقق نتائج جيدة من خلال وضع وتبني تحسينات عليه ومواكبته للتطور الحاصل في العالم سواء إداريا أو تكنولوجيا أو الربط بينهما للوصول إلى نتيجة أفضل، من هذا المنطلق يمكن التعبير عن الدور الإداري المؤسسي وارتباطه بالتقدم التكنولوجي من خلال الربط بالإدارة الإلكترونية للدول أو ما يصطلح على تسميتها بالحكومة الإلكترونية.

لذلك سيتم في هذا الفصل التركيز على دراسة الأطر النظرية لكل من الجباية والرقابة الجبائية والإدارة الإلكترونية وأيضا الدراسات السابقة للموضوع حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وهي مقسمة كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الجباية والرقابة الجبائية

المبحث الثاني: مدخل عام للإدارة الإلكترونية وسبل عصنة الإدارة الجبائية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 15.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في الجباية والرقابة الجبائية

إن الجباية ومنذ القدم شهدت مراحل من خلال فرضها تلخصت في ثلاثة مراحل أساسية لتطور الضريبة عبر الفكر الاقتصادي، حيث تخللت المرحلة الأولى ظهورها في حقبة القرون الوسطى عند كل من الرومان والاغريق والعرب القدماء وتميزت هاته المرحلة بوجود الافكار الاقتصادية وتقسيم العمل ومبدأ التخصيص في الانتاج، ثم تلتها مرحلة الفكر الاقتصادي الحديث المنتسب لمدرستي التجاريين والفيزوقراطيين، لتختتم المرحلة الثالثة بالفكر الاقتصادي المعاصر المتضمن الكلاسيكيون والكينزيون والنقديون.

وتعتبر الرقابة الجبائية وسيلة قانونية أولاها المشرع الجبائي أهمية كبرى بحكم ما تقدمه من أهداف للجباية لأنها تمثل أداة التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى الإدارة الضريبية، فهي بذلك تستعمل كوسيلة ردعية لضمان حق الخزينة العمومية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى سرد النظريات الأدبية المتعلقة بالجباية والرقابة الجبائية وأسباب القيام بالرقابة ثم الآليات والسبل القانونية لإجراء الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: أساسيات في الجباية

تشمل الجباية إيرادات الدولة المحصلة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عن طريق فرض الضرائب والرسوم في قوانين الدولة، حيث يتميز كل نوع منهما بمجموعة من الخصائص والمميزات سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى إيضاها.

أولاً: ماهية الجباية وأسسها

1. مفهوم الجباية: الجباية هي نظام المساهمة الإجبارية المنتزعة من طرف الدولة وتكون غالباً في شكل الضرائب التي تفرض على الأشخاص والمؤسسات والأموال، إذن هي تمثل مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي إضافة إلى القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية بحيث يشمل النظام الضريبي مجموعة الضرائب المفروضة في المجتمع، وقد اقترنت الضريبة بوجود السلطة في المجتمع السياسي منذ القدم واعتبرت آنذاك مساهمة الفرد في المجتمع¹.

2. الفرق بين الجباية والضريبة والرسم وشبه الرسم الجبائي والإتاوة: عند التطرق لدراسة موضوع الجباية لا بد من التفرقة بين مجموعة المصطلحات المتداخلة مع مفهوم الجباية وهي كالآتي²:

¹ بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 49.

² عبد القادر شلال، مطبوعة محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي امحمد أولحاج، جامعة البويرة، الجزائر 2015-2016، ص ص 07-09.

1.2. تعريف الضريبة: لقد أصبحت الأبحاث والدراسات الجبائية تعتبر الضريبة هي جوهر النظام الجبائي، إذ أن مفهوم هذا الأخير قد يبنى على أساسها وبتطورها، فالإقتطاع الجبائي هو تعبير عن العلاقة الكائنة بين الدولة والمواطن من حيث أنها التزام جبائي يستوجب وسائل تقنية قانونية، ومصطلح الضريبة يعتبر مصطلحا أصيلا في تاريخ الجبائية العربية الإسلامية فقد استخدم أهل الاختصاص الفعل ضرب قرين توظيف الإقتطاع الجبائي، حيث تضمن كتاب الخراج العبارات التالية: ضرب عليهم الجزية، أضرب عليهم الجزية وكذلك ما ورد في كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية.

2.2. تعريف الرسم: يعرف بأنه مورد مالي تتحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد بأدائها الدولة، مثل رسوم التسجيل بالجامعة، الرسوم القضائية، رسوم الانتفاع بالسير بالسيارة في الطريق العام، فالرسم مبلغ مالي يقتطع جبرا نظير خدمة خاصة تقدم من طرف الدولة أو من يمثلها من الجماعات المحلية والمؤسسات الإدارية وغيرها.

3.2. تعريف الرسم شبه الجبائي: هو ما تحصل عليه الدولة كإيراد عام نظير تقديم خدماتها، ويتحدد عادة طبقا للعرض والطلب واعمالا بمبدأ المنافسة، ويتم ذلك من خلال التعاقد مثل كراء مساحات معينة للعرض، أو استغلال مصالح الدولة ومنشآتها من قبل المكلفين قصد الاستفادة منها، مثل ثمن الاشتراك في خدمة الهاتف أو الانترنت.

4.2. تعريف الإتاوة: وهي المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة، فتعبيد طريق أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة مما يقتضي أن يساهم المستفيد بقسط ما في النفقات التي تحملتها الدولة.

5.2. تعريف الجبائية: في سبيل توفير الإيرادات لميزانياتها العامة، والتي توجه لتغطية نفقات الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع، فإن الدولة توظف عدة وسائل جبائية تضمن لها تأمين مواردها المالية اللازمة لذلك، وتمثل تلك الوسائل في الضريبة، الرسم والرسم شبه الجبائي، والإتاوة والحقوق الجمركية، وبالتالي فالجبائية أوسع نطاق من الضريبة، فالضريبة جزء من الجبائية التي تتضمن خمسة أنواع من الإقتطاعات كما يلي: الضريبة، الرسم، الرسم شبه الجبائي، والإتاوة والحقوق الجمركية.

3. تصنيفات الجبائية

تعتبر كل من الضريبة والرسم من مكونات النظام الجبائي الذي تعتمد الدولة في تحصيل إيراداتها، وعليه سنقوم بدراسة كل نوع على حدى وبالتفصيل مبرزين أوجه التشابه وكذلك الاختلاف بين الضريبة والرسم.

1.3. مفهوم الضريبة وخصائصها تستعمل الضرائب كمسير إداري لإيرادات الدولة وذلك في تلبية احتياجاتها، وتحتل مكانة بارزة في هيكله مصالح الدولة من خلال الهدف الذي تعمل على تحقيقه.

1.1.3. مفهوم الضريبة تعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي وبدون مقابل نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية¹.

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها "مدفوعات إلزامية بدون مقابل للحكومة العامة، فهي غير متساوية بمعنى أن المزايا التي تقدمها الحكومة لدافعي الضرائب لا تتناسب عادةً مع مدفوعاتهم، وتصنف منهجية الضريبة وفقاً لقاعدتها على أنها الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، كشف رواتب؛ خاصة بضائع وخدمات؛ والضرائب الأخرى، تعامل مساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامية المدفوعة للحكومة العامة أيضاً على أنها ضرائب، ويتم تصنيفها تحت عنوان منفصل أشباه الضرائب"².

أيضا تعرف الضريبة بأنها " مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها المحلية جبراً ويتم تحصيلها من المكلفين بشكل نهائي ودون مقابل، وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وتسعى الدولة للوصول إليها³، وهناك من يعرفها على أنه فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية والمحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة⁴.

من خلال التعاريف السابقة ندرج مفهوم الضريبة بأنها عبارة عن أداء نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين جبراً وبدون مقابل وبشكل نهائي إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة أو المحلية، بهدف المساهمة في تحمل الأعباء العامة والتكاليف من أجل الحصول على النفع العام لجميع أفراد المجتمع في الدولة.

2.1.3. خصائص الضريبة

بعدما تم تقديمه من تعاريف مختلفة لمفهوم الضريبة يمكن استنتاج الخصائص الآتية للضريبة⁵

¹ منور أوسيرير، هو محمد، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ط1، الجزائر، 2009، ص 07.

² موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أطلع عليه يوم 2020/04/26،

https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/tax-indicator-group/english_76e12892-en

³ شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص 15.

⁴ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر، ط 7، الأردن، عمان، 2010، ص 126.

⁵ شعباني لطفي، مرجع سابق، ص 16.

2.1.3. 1. الضريبة فريضة مالية: ويقصد بها اقتطاع نقدي أو مالي من ثروة أو دخل الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، وبما أنها فريضة مالية فلاإن ما يحصل من الأفراد يؤخذ بصفة المال أي نقداً، وهذا تماشياً مع الاقتصاد الحديث القائم على استخدام النقود في جميع المعاملات الاقتصادية.

2.1.3. 2. الضريبة اجبارية: حيث يجبر على دفع الضريبة عن طريق القانون وليس بإرادة الأفراد، كما تتمتع بحق اللجوء إلى التنفيذ الجبري لتحصيل مقدارها في حال امتناع المكلفين بها بأداء قيمتها.

2.1.3. 3. الضريبة تفرضها الدولة: بمعنى لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الجبائية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.

2.1.3. 4. الضريبة تدفع دون مقابل: حيث تدفع من طرف المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أداء الضريبة، وإنما مساهمة منه كعضو في المجتمع من خلال تحمله الأعباء العامة وفقاً لمقدرته التكليفية.

2.1.3. 5. تدفع الضريبة بصفة نهائية: أي يدفعها المكلف بصفة نهائية للدولة، بمعنى أنه ليس له الحق في استرجاعها ولا تقدم له خدمات أو فوائد خاصة منها

2.1.3. 6. تساهم الضريبة في تحقيق النفع العام: باعتبارها أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فهي تمكنه من تحقيق أهدافها كونها توفر لها الموارد التي تحتاجها لتحقيق النفع العام كالصحة والأمن والتعليم.... الخ.

2.3. الرسم وخصائصه:

1.2.3. مفهوم الرسم: تعددت المفاهيم المتعلقة بالرسم نذكر البعض منها كالتالي:

يعرف الرسم بأنه فريضة مالية تجبى من شخص معين مقابل خدمة خاصة ذات طابع إداري، تؤديها له الدولة أو نفع خاص يعود عليه منها¹، كما يعرف على أنه "مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، وتنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة، أو رسوم التسجيل في الجامعة"². والرسم أيضاً عبارة مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص، وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالباً.

¹ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2006، ص 177.

² محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 60.

ويعرف الرسم بأنه مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الخزينة العمومية مقابل خدمة معينة لتحقيق النفع العام¹.

من خلال التعاريف السابقة للرسم نستطيع القول أن الرسم هو مقدار من المال تفرضه الدولة بصفة خاصة على طالبه من أشخاص أو مؤسسات بصفتهم مؤدون لخدمات معينة ترجع عليهم بالنفع الخاص ويستفيد من نفعها المجتمع.

2.2.3. خصائص الرسم: تتلخص الخصائص الرئيسية للرسم فيما يلي

- الرسم يمثل مبلغ من المال يدفعه المكلفون إلى الخزينة مقابل الحصول على خدمة خاصة، ويكون المبلغ بصورة نقدية تماشياً مع فكرة استخدام النقود في المعاملات الاقتصادية.

- يفرض جبراً فالسلطة العامة هي التي تستقل بفرض الرسوم (القانون) دون اتفاق بينها وبين الأفراد سواء كان الفرد مجبراً على تلقي خدمة معينة تؤديها له السلطة العامة كما هو الحال في الرسوم النظامية في بعض الدول، أو كان غير مجبر على تلقي الخدمة، إذا طلبها يكون مجبراً على دفع الرسم بالقيمة التي تحددها السلطة العامة كرسوم التوثيق أو الاشهار².

- يمثل الرسم امتيازاً خاصاً بمنح للمكلف بدفع الرسم كترخيص قيادة سيارة أو منح جواز سفر أو ترخيص عمل سلاح...

- يدفع الرسم إلى الدولة (الشخصية المعنوية التي منحها إياها القانون المتمثلة في الوزارات والدوائر الحكومية، والسلطات المحلية والإقليمية التي تقوم بخدمة عامة وتمارس سلطة عامة) وليس إلى الأفراد والمؤسسات³.

¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 16.

² علي زغدود، مرجع سابق، ص 226.

³ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2010، ص 76.

الجدول رقم (1-1-1) أوجه الاختلاف بين الضريبة والرسم

الضريبة	الرسم
- الضريبة إلزامية وإجبارية بحيث لا توجد علاقة لها بإرادة المكلفين.	- الطابع الإلزامي للرسم مرتبط بالاستفادة من الخدمة.
- المكلفين يدفعون الضريبة دون مقابل .	- المكلفين يدفعون الرسم مقابل خدمة يحصلون عليها من الدولة.
- دفع الضريبة نهائي ومطلق ولا يمكن استرجاعها بعد دفعها.	- يمتاز الرسم بالنهائية النسبية بحيث يمكن استرجاعه ما لم يحصل المكلف على الخدمة.
- تستهدف الضريبة أغراضا مالية واجتماعية واقتصادية وذات منفعة عامة.	- يستهدف الرسم تعزيز الخزينة العمومية بالموارد المالية، وتنظيم الانتفاع بخدمات بعض الهيئات والإدارات العامة.

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات التعاريف

3.3. المبادئ العامة للضريبة:

وتمثل الأسس والقوانين التي يتعين على المشرع مراعاتها عند تأسيس الضريبة التي يعتبر الاقتصادي آدم سميث (ADAM SMITH) أول من تعرض لتلك القواعد التي تحكم النظام الضريبي في كتابه ثروة الأمم، كذلك أهداف وجود الضريبة والتي يجب أن تأخذ فيها مصلحة الفرد ومصلحة الخزينة العامة بعين الاعتبار من أجل صياغة نظام ضريبي فعال وهي كالتالي¹:

1.3.3. قاعدة العدالة والمساواة: يقصد بهذه القاعدة أن يشترك كل أفراد الدولة في نفقات الحكومة، كل حسب قدرته التكاليفية، ويقصد بالعدالة توزيع العبء المالي للضريبة على كل أفراد المجتمع، ويتطلب ذلك ملائمة الضريبة لنوع وعائها بحيث يجب أن تكون النسبة المقتطعة من المادة الخاضعة للضريبة موحدة وذلك مهما بلغ مقدار هذه المادة، وهذا بغية تحقيق المساواة في معاملة الجميع ومنع التحكم في فرض الضرائب بتغيير السعر الذي يطبق من شخص لآخر أو من بنية اجتماعية إلى أخرى.

2.3.3. قاعدة اليقين: يجب ان تكون الضريبة واضحة ومعلومة ومحددة من حيث معدلها وتاريخ الوفاء بها، ومن حيث الحدث المنشئ لها، وكافة الأحكام والقوانين المتعلقة بها، والأعباء والمصاريف الواجب خصمها، والغرض من

¹ شعباني لطفي، مرجع سابق، ص ص: 19 - 20.

ذلك أن يكون المكلف بالضريبة على علم بمدى التزامه أمام الضريبة بصورة واضحة، وهذا الوضوح لا يقتصر فقط على المكلف وإنما يشمل الإدارة الجبائية.

3.3.3. قاعدة الملائمة في التحصيل: وتقضي بوجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلائم مع أحوال المكلفين ونفسياتهم، أي ملائمة ميعاد التحصيل مع ميعاد تحقق الإيراد الفعلي بحيث يكون موعد دفع الضريبة إلى خزانة الدولة وقت يسره المالي، ومن هذه الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكفر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة، وأفضل مثال عن ذلك الضريبة على الدخل الإجمالي وطريقة الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأجراء، حيث تقتطع الضريبة عند تحقق الدخل.

4.3.3. قاعدة الاقتصاد في النفقات: تعني أن يتم تنظيم الضريبة وجبايتها بطريقة محكمة وبأقل تكلفة مما يجعل أي ضريبة لا تزيد تكلفة جبايتها عما يدخل خزانة الدولة، حتى لا تضطر الدولة إلى التوسع في فرض الضرائب على الممولين بحجة تغطية نفقات تحصيلها، فالاقتصاد فيما يتحمله المكلفون بالضريبة من تكاليف للوفاء بها، ويتمثل الهدف من هذه القاعدة في أن لا تستنفذ المصاريف والأعباء الضريبية جانباً كبيراً من حصيلتها الشيء الذي يقلل من امكانية الدولة في الاستفادة منها، بمعنى آخر ينبغي أن تكون نفقات التحصيل للضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها¹.

هذه القواعد الأساسية التي جاء بها آدم سميث لا تزال قائمة في علم المالية الحديث، إلا أن بعض الكتاب في هذا العصر أضافوا لها قاعدتين تكميليتين هما قاعدة الثبات وقاعدة المرونة.

4. أهداف الجبائية

يرى علماء وأدباء الاقتصاد أن الضريبة تفرض على أساس تحقيق أهداف عامة، مقارنة بالدور الذي كانت تمثله الضريبة وأهدافها، إذ كان يقتصر فقط على تحقيق الغرض المالي فقط من أجل الحصول على موارد مالية تستعمل لتغطية النفقات العامة للدولة، ولكن حالياً أصبح هدف الضريبة تحقيق جملة من المساعي منها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا نتيجة تطور دور الدولة.

1.4. الهدف المالي للضريبة: إن النظرية الكلاسيكية ترى أن تغطية النفقات العمومية هو الهدف الوحيد للضريبة، إن هذا المفهوم الذي يحصر دور الضريبة في تغذية صناديق الخزينة العمومية ويعطيها وظيفة مالية بشكل مطلق، ويرتبط بشكل وثيق بفكرة الدولة الحارسة وبالتالي فهي تتصف بالحياد في مهامها الاقتصادية والاجتماعية، أما اليوم فالضريبة

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2007، ص 96.

تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بشكل يضمن لها الوفاء بالالتزامات تجاه الانفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي توفير الانفاق على الخدمات العامة من استثمارات والإنفاق على الإدارات الحكومية¹.

2.4. الهدف الاجتماعي للضريبة: في وقتنا الحالي تستطيع الدولة تستخدم الضريبة كأداة لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية منها على سبيل المثال²:

1.2.4. التحكم في النسل: وهذا اجراء نسبي اذ تستطيع الدولة أن تحقق السياسة السكانية من خلال الضرائب، فقد نجد بعض الدول التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي مثل استراليا والسعودية وعدد السكان بها قليل نسبيا، تتوجه نحو زيادة السكان وتشجيع زيادة المواليد، فقد تحفز ذلك من خلال الضرائب وذلك بتخفيض معدل الضريبة كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو بتخفيض الضرائب على الدخول، أما الدول التي تتوجه نحو تخفيض عدد السكان وتقليل المواليد مثل الصين تلجأ إلى زيادة معدل الضريبة كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو زيادة الضرائب على الدخول.

2.2.4. إعادة توزيع الدخل والثروة ومنع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع: وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات كما هو الحال في فرنسا وبعض الدول الاسكندنافية، أو زيادة معدل الضرائب على السلع الكمالية التي يقبل عليها الكثير من الأغنياء وبهذه الطريقة يتحمل الأغنياء العبء الأكبر من الضرائب مما يقلل الدخل المعد للإنفاق، أما الفقراء فلا يتأثرون بالضرائب مما يعني إمكانية زيادة الدخل المعد للإنفاق بالنسبة لهم.

3.2.4. الحد الظواهر الاجتماعية السيئة: فبعض السلع قد تكون منافية للعادات والتقاليد أو ذات تأثير من الناحية الاجتماعية فتحاول الدول أن تحد من انتشارها لا بل محاربتها، فتلجأ إلى أكثر من وسيلة لتحقيق هذا الهدف ومنها الضرائب اذ تقم بزيادة الضرائب على هذا النوع من السلع للحد من شرائها كفرض الضرائب على الكحول أو الدخان... الخ، ونحن نقر بأن أثر هذه الطريقة قد يكون نسبي اذ الكثير من الأشخاص لا يتركون استهلاك السلع التي اعتادوا عليها مهما ارتفع ثمنها.

4.2.4. حل مشكلة السكن: تقوم الدولة بإعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم في الاستثمار في هذا المجال.

¹ بلوفي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 43.

² منور أوسيرير، محمد هو، مرجع سابق، ص ص 23-24.

5. **الأهداف الاقتصادية:** تعتمد الدولة على الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي فهي تعتبر أداة يعالج بها التضخم والانكماش، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة وبوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الكتلة النقدية الزائدة وفي حالة الانكماش يخفض معدل الضريبة ويزيد من الاعفاءات بغرض زيادة الإدخار وبالتالي توسيع الاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تستعمل للتحكم في مجتمعات الاقتصاد الكلي من استثمار انتاج، استهلاك استيراد، تصدير... إلخ، فإذا أرادت الدولة أن توفر فرص التشغيل للحد من البطالة تخفض من الضريبة وتزيد من الاعفاءات فتفسح المجال للاستثمار وبالتالي توسع سوق عرض فرص العمل¹.

6. **الأهداف السياسية للضريبة:** قد تفرض الضرائب الجمركية بأسعار مرتفعة جدا بحيث تؤدي إلى منع دخول السلعة نهائيا للبلاد لتحقيق أهداف سياسية بمنع دخول السلع القادمة من بلاد معينة (وجود علاقات غير ودية مع هذه البلاد)، كما تفرض ضرائب منخفضة على الدول الصديقة، فينمو ويزدهر التبادل بين الدولتين².

7. **الأهداف البيئية:** تستخدم الضريبة كوسيلة للمحافظة على البيئة وتشجيع الأنشطة الصديقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، باستخدام الطاقات المتجددة، فتستخدم الضريبة لهذا الغرض من خلال إحداث ضرائب ورسوم ضريبية ورفع معدلاتها على النشاطات والمواد الملوثة للمحيط البيئي، وتخفيضها أو إلغائها بالنسبة للنشاطات والمواد التي تحافظ على البيئة (الصديقة للبيئة)³.

ثانيا: تصنيفات الضرائب

يتم تصنيف وتقسيم الضرائب حسب عدة معايير وتصنف حسب اختلاف زوايا النظر التي ينظر إليها وهي كالتالي:

1. **مقياس المادة الخاضعة للضريبة:** تنقسم الضرائب وفق هذا المقياس إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال

1.1. **الضرائب على الأشخاص:** ويقصد بها أن يأخذ الإنسان في حد ذاته كأساس لحساب وتحديد قيمة الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة وحدودها وهذا بغض النظر عن الدخل المحقق من قبلهم⁴، ولقد فرض هذا النوع من الضرائب في المجتمعات البدائية على الأفراد بمقدار ثابت دون تمييز وهذا ما كان

¹ خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة، ط 2، الجزائر، 2006، ص 21.

² منور أوسيرير، محمد هو، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ وشان أحمد، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017، ص 26.

⁴ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 132.

يعرف بالجزية، أو الضريبة على الرؤوس، لكن الملاحظ عن هذه الضريبة أنها اختفت في الكثير من الدول نظراً لأنها لا تحقق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين بها، وقد استبدلت بالضريبة على الأموال باعتبار المال الأساس في فرض الضريبة بدلا عن الأشخاص¹.

2.1. الضرائب على الأموال: تم التوجه نحو اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة، إذ أصبحت الثروة هي وعاء الضريبة في النظم المالية العامة المعاصرة، وهذه الثروة يمكن أن تأخذ شكل رأس المال أو الدخل، فرأس المال هو مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم استعمال في لحظة معينة سواء أخذت شكلا عينيا كقطعة أرض أو مبنى أم سلعا استهلاكية أم أوراقا مالية كالأسهم والسندات أم مبلغا من النقود، أما الدخل فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين، وقد يتمثل في ملكية الشخص لوسائل الإنتاج ويلاحظ أن الضرائب على الأموال أكثر تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية من الضرائب الأشخاص، وتأخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للأفراد عكس الضرائب على الأشخاص².

2. معيار الوعاء الضريبي: تصنف الضرائب وفق هذا المعيار إلى الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة حيث³:

1.2. الضريبة الواحدة: هي أن يقتصر الأمر على فرض ضريبة واحدة فقط على الدخل أو رأس المال، أو أن تفرض ضريبة رئيسية وإلى جوارها ضرائب أخرى أقل أهمية، وأهم ما تمتاز به هذه الضريبة:

— تراعي حالة المكلف الشخصية أكثر من الضرائب المتعددة لكونها توحد الأعباء الضريبية وبالتالي يستطيع المكلف التخفيف من أعبائها بالنسبة له؛

— نفقات الضريبة الوحيدة قليلة فهي ضريبة بسيطة، تسمح بالاقتصاد في تحصيلها ورقابتها وجبايتها وهي بذلك سهلة التنظيم وأقل ازعاج للمكلف.

2.2. الضريبة المتعددة: وهي أن يتم فرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة على أنواع متعددة من الدخول والأموال، وكلما زادت حاجة الدولة إلى المال تزداد أنواع الضرائب المفروضة، ولهذا النوع من الضرائب عدة مزايا نذكر منها:

— الضرائب المتعددة أكثر مراعاة لحالة المكلف النفسية، لأن المكلف يدفع الضريبة على أكثر من وعاء ضريبي دون أن يشعر بدفعها وخاصة تلك التي يدفعها من ثمن السلع والخدمات؛

— الضريبة المتعددة تتسم بالمرونة وتناسب المفهوم العصري للضريبة؛

¹ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² شعباني لطفي، نفس المرجع، ص 25.

³ أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 02، الأردن، 2005، ص ص 162-163.

— الضرائب المتعددة تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فحسب نظام الضريبة الوحيدة إذا تم تهرب ضريبي ستكون النتيجة سلبية وسيئة على الإيرادات المالية للدولة، أما في نظام الضرائب المتعددة هناك بعض الضرائب غير قابلة للتهرب بسهولة مثل ضريبة الرواتب والأجور.

3. معيار الواقعة المنشئة للضريبة: يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توافر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة، وحسب هذا المعيار تقسم الضرائب إلى¹:

1.3. واقعة تملك رأس المال: وهي الضرائب التي تنشأ من واقعة تملك رأس المال، فبالوراثة يملك الوارث قدرا من المال عن مورثه فينشأ عن واقعة التملك ضريبة على التركات، كما قد يحدث أن تزيد قيمة رأس المال نتيجة ظروف خارجة عنه، كتعبيد الطرقات وإنشاء مرافق عامة قريبة منه، فترتفع قيمة العقارات التي تقع في مناطق التحسين، وهذه الزيادة تنتج عنها ضريبة.

2.3. واقعة تحقق الدخل: ينشأ الالتزام بدفع الضريبة بمجرد تحقيق الدخل، فمصدر الدخل يأتي عن طريق السلعة التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها، وبذلك تكون المصادر الأساسية للدخل هي العمل ورأس المال. كما يمكن تعريف الدخل على أنه مجموعة الموارد المنتظمة التي يحصل عليها المكلف.

3.3. واقعة الإنتاج: تفرض هذه الضريبة جراء التحويل الحادث على المواد الأولية واللوازم، وإخراجها على شكل منتج تام الصنع على الكمية المنتجة قبل خروجها من الصنع.

4.3. واقعة الاستهلاك: ينشأ الالتزام بدفع هذه الضريبة بمجرد شراء السلعة أو الخدمة، ويوجد من الضرائب على الاستهلاك الرسم على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية.

4. معيار تحمل العبء الجبائي: يعتبر معيار تحمل العبء الجبائي من أهم المعايير المستخدمة لتصنيف مختلف الضرائب والرسوم المكونة للنظام الجبائي، وذلك في معظم الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو. وتقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى نوعين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة حيث²:

تكون الضريبة مباشرة إذا تحمل عبئها من قام بأدائها للدولة، وغير مباشرة إذا تمكن من نقل عبئها إلى شخص آخر والواقع أن هذا المعيار ينطوي على فكرة معقدة ومركبة لا يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب، ففرض الضريبة على الأجور يقصد أن يتحملها العمال أو الموظفين، لكن فرضها قد يدفع هؤلاء إلى طلب الزيادة في الأجور لثقلها على كاهلهم، فتزيد أجورهم وينقل عبء الضريبة كليا أو جزئيا إلى رب العمل وقد يتمكن

¹ شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، مرجع سابق، ص 15.

هذا الأخير إذا سمحت له ميزانيته والظروف العامة القائمة للسوق من أن يضيفها كليا أو جزئيا إلى نفقة الإنتاج، وواضح أنه من غير الممكن تحديد من يتحمل عبء الضريبة على وجه التحديد، ولهذا لا يمكن الاعتماد على معيار نقل العبء في التفرقة بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة لتوقف انتقال هذا العبء على عدة متغيرات لا يمكن دائما تحديدها أو توقعها بدقة.

وفيما يلي أهم مزايا وعيوب الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة

الجدول رقم (2-1-1) مزايا وعيوب الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

البيان	المزايا	العيوب
الضرائب المباشرة	- ثبات حصيلتها نسبيا وانتظامها. - انخفاض نفقات تحصيلها نظرا لفرضها على عناصر معروفة لدى المصالح الجبائية. - الأقرب لتحقيق العدالة لأخذها بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلف. - معرفة القيمة من قبل المكلف، والمواعيد وطرق التحصيل، وبهذا تحقق مبدأ اليقين - سهولة المراقبة نسبيا.	- طول مدة التحصيل نظرا لفرضها على أساس سنوي في أغلب الأحيان. - تتطلب إدارة جبائية ذات كفاءة وفعالية لمنع التهرب الجبائي، أو الحد منه - وضوح الضريبة يؤدي إلى شعور المكلف بعبئها مما يجعله يبحث عن التهرب في دفعها. - تتطلب جهازا إداريا واسعا لتحصيلها. - تتميز بعدم العموم نظرا لاختصاصها بنوع معين من الأوعية الجبائية.
الضرائب غير المباشرة	- عدم شعور المكلف بعبئها لأنها تدخل ضمن سعر شراء السلع والخدمات. - تتميز بالعموم فلا يعفى منها أحد. - تشكل إيرادا دوريا ومستمر على مدار السنة للخرينة العمومية. - سهولة التحصيل الناتجة عن تبسيط إجراءاتها. - زيادة الحصيلة في فترة الرخاء نظرا لمرونتها.	- تتميز بعدم العدالة، نظرا لعدم أخذها بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلفين. - عدم وضوحها لدمجها في أسعار السلع. - تتطلب نفقات أكبر وجهازا إداريا محكما للحد من التهرب الجبائي. - انخفاض حصيلتها في فترة الكساد نظرا لتمييزها بالمرونة.

المصدر: شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص 28.

5. معيار معدل أو سعر الضريبة: تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى ضريبة توزيعية وضريبة قياسية¹.

1.5. الضريبة التوزيعية: يهدف المشرع من خلال اتباع هذا الأسلوب على تحديد مقدار الحصيلة الضريبية بغض النظر عن نسبتها إلى الوعاء الضريبي، وتتميز بعدة خصائص فحصيلتها ثابتة مهما تغيرت الظروف الاقتصادية، ولا تتأثر حصيلة هذه الضريبة بعجز بعض الأفراد، أو امتناعهم عن الدفع، أو تهربهم، ذلك لأن نصيب هؤلاء جميعا يتحمله الباقيون، وهذا يجعل لكل مكلف مصلحة شخصية في الرقابة على غيره.

إلا أن المكلف بهذه الضريبة لا يعرف على وجه التحديد مقدار الضريبة المطلوب منه إلا بعد أن يتم التوزيع الذي قد يختلف من سنة لأخرى، وهذا ما يتناقض مع مبدأ اليقين، كما تتصف بإنخفاض درجة مرونة حصيلتها، وعدم استجابتها لمبدأ العدالة، وقد أدت كل هذه العيوب إلى تخلي معظم الدول عنها، واستعمال الضريبة القياسية.

2.5. الضرائب القياسية: الضرائب القياسية هي تلك الضرائب التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة نهائية، تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية، ويتم تحديد الضريبة القياسية بغرض معدل معين يتناسب مع قسمة المادة الخاضعة للضريبة، إما في صورة نسب مئوية على إجمالي وعاء الضريبة، وإما في صورة مبلغ معين يتم تحصيله عن كل عنصر من عناصر المادة الخاضعة للضريبة، وبذلك فإن المكلف بها يعلم مقدما مقدار الضريبة الواجب دفعها.

ثالثا: تقدير الوعاء الضريبي

الوعاء الضريبي هو الأساس أو المادة التي تفرض عليها الضريبة، أي المجال الخاضع للضريبة سواء كان نشاط أو سلع أو عمل، وبالتالي فهو يمثل العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وطبقا للقوانين المعمول بها قد اعتمد علماء المالية على طريقتين في تقدير المادة الخاضعة للضريبة، وهما التقدير بواسطة الإدارة والتقدير بواسطة الأفراد.

1. التقدير بواسطة الإدارة: وفقا لهذه الطريقة تقوم الدوائر الضريبية نفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة، ومن أجل ذلك تستخدم الأساليب التالية²:

¹ شعباني لطفي، مرجع سابق، ص 29.

² منور أوسير، محمد حمو، مرجع سابق، ص: 37-38

1.1. طريقة المظاهر الخارجية: وفقا لهذا الأسلوب تقدر المادة الخاضعة للضريبة بطريقة تقديرية استنادا إلى بعض المظاهر الخارجية، مثل مقدار ما يدفعه الشخص كإيجار السكن، يمكن أن يعبر عن الدخل، أو تقدير أرباح العمل التجاري أو الصناعي بالاعتماد على نوع التجارة، عدد الآلات والعمال، وأجهزة المحل.... إلخ.

تتماز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في تحديد المال الخاضع للضريبة، كما تساعد على الحد من التهرب الضريبي، لأن المظاهر الخارجية ليس من السهل إخفاءها، ومن عيوبها ابتعاها عن العدالة لأنها تقدر بطريقة تقديرية، وقد تتغير الدخل دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيير المظاهر الخارجية، نظرا لهذه العيوب ابتعدت معظم التشريعات الضريبية عن الأخذ بهذا الأسلوب وإن اتخذته كوسيلة لمراقبة التهرب الضريبي من قبل أصحاب الدخل المرتفعة.

2.1. التقدير الجزافي: تبعا لهذا الأسلوب تقدر المادة الخاضعة للضريبة بشكل إجمالي وتقربي بناء على عدد من القرائن، كأن يتم تقدير الأرباح على أساس النشاط التجاري، يمتاز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة وعدم التعقيد وخاصة الحالات التي يصعب فيها على المكلفين تقدير نتيجة أعمالهم، أما عيوبه فهي الخلافات المستمرة التي قد تحدث بين المكلف والدوائر الضريبية، إذ تفرض الضريبة على دخل افتراضي لا يعبر بشكل دقيق عن دخل المكلف الصحيح، لهذا تحاول التشريعات الضريبية الابتعاد عن هذه الطريقة.

3.1. التقدير الإداري المباشر: حسب هذه الطريقة تقوم الدوائر الضريبية بنفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة، وتتمتع بحرية واسعة في تجميع القرائن والأدلة والمعلومات والبيانات لمناقشة المكلف، للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة، دون أن تكون الدوائر الضريبية ملزمة بإعلام المكلف عن الطرق التي اتبعتها في عملها، وتعطي للمكلف الحق في الاعتراض على المبلغ المقدّر وذلك ضمن المدة التي يحددها التشريع الضريبي، وغالبا ماتستخدم هذه الطريقة كجزاء لإمتناع المكلف عن تقديم إقراره عن عمد أو إهمال.

2. التقدير بواسطة الأفراد: حسب هذه الطريقة تعتمد الدوائر الضريبية على جهة أخرى للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة، فإذا أن تعتمد على إقرار المكلف نفسه أو إقرار الغير .

1.2. إقرار المكلف بنفسه: بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بنفسه بتقديم كشف يصرح فيه عن نتائج أعماله، ومع ذلك ليس شرطا أن تعتمد الدوائر الضريبية على ما قدمه المكلف بشكل مطلق ونهائي، بل يحق لها أن ترفضه أو تدخل بعض التعديلات عليه ومناقشة المكلف في ذلك.

ومما يميز هذا الأسلوب هو التعرف على الدخل الحقيقي للمكلف خاصة إذا كانت مستندات وأوراق المكلف صحيحة، كما يقلل من تكاليف جباية الضرائب، لأن المكلف نفسه هو الذي صرح بحجم دخله وما على الدوائر الضريبية إلا مراقبة المراقبة والتأكد من البيانات التي قدمها، ومما يعاب على هذا الأسلوب أن الدوائر الضريبية عند

اطلاعها على مستندات ودفاتر المكلف للتعرف على طبيعة عمله قد يعتبر ذلك تدخلا مباشرا في خصوصيات عمله التي لا يرغب أن يطلع عليها، ومع ذلك تعد هذه الطريقة من الأكثر طرقا إتباعا في العالم.

2.2. إقرار الغير: بمقتضى هذه الطريقة يتم الوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة لتقديرها من قبل شخص آخر غير المكلف، وهذا الأخير تربطه بالمكلف علاقة قانونية، ويسمح له وضعه بمعرفة مركز المكلف وحقيقة دخله، فصاحب العمل يسمح له وضعه أن يقدم إقرار عن أجور العاملين لديه، أو المستأجر يسمح له وضعه أن يبلغ عن قيمة الإيجار الذي يدفعه للمالك.... إلخ. تمتاز هذه الطريقة بدقتها النسبية واقتربها من الحقيقة، ومن عيوبها تقييم بعض الدخول وخاصة أصحاب المهن الحرة، ومع ذلك يتبع هذا الأسلوب في كثير من دول العالم.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية وأشكالها وهيكلتها القانونية والتنظيمية

إن النظام الجبائي الجزائري قائم على ضمان الحقوق والتوزيع العادل للجبائية، لذا فهو بحاجة إلى اعتماد وسائل رقابية فعالة للكشف عن مواطن الغش والتهرب الضريبي بما يخدم المصلحة العامة

أولا: الرقابة الجبائية وأشكالها

1. مفهوم الرقابة الجبائية:

قبل التطرق لدراسة مفهوم الرقابة الجبائية سنقوم بتعريف الرقابة بصفة مبسطة لتكون لنا نظرة شاملة عن عملية الرقابة بصفة عامة.

1.1. تعريف الرقابة: الرقابة تمثلت في عملية متابعة دائمة تهدف أساسا إلى التأكد من أن الأعمال تسير في اتجاه الأهداف المخططة بصورة مرضية، كما تهدف للكشف عن الأخطاء والانحرافات ثم تصحيح تلك الأخطاء والانحرافات بعد تحديد المسؤول عنها ومحاسبته المحاسبة القانونية العادلة¹، وعرفها Henri Fayol بأنها التحقق إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء يقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تنطبق على كل شيء معدات أفراد أفعال².

2.1. مفهوم الرقابة الجبائية: الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات الجبائية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة³، كما تعرف الرقابة الجبائية بأنها " مجموعة من الاجراءات

¹ حسين آل طلحان، كمال طاهر خوالدي، أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 02، العدد 10، جويلية 2018، ص 72.

² منور أوسري، هو محمد، مرجع سابق، ص 201.

³ Ahmed Hamini, *L'audite comptable et financier*, Edition Berti, Algerié, 2001, p 172.

والعمليات التي تتخذها الإدارة الجبائية من أجل التحقيق ومراجعة كل تصريح جبائي متعلق بالمكلف بالضريبة كل هذا للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد الاقتصاد الوطني¹.

من خلال التعاريف السابقة للرقابة الجبائية يمكن أن نعرف الرقابة على أنها أداة تستخدمها الإدارة الجبائية بقوة القانون الذي أقره المشرع الجبائي مختصة في رقابة المكلفين عن طريق التحقق من أداء واجباتهم الجبائية وملاحظة وتصحيح الأخطاء.

2. أشكال الرقابة الجبائية تنقسم الرقابة الجبائية إلى نوعين من الرقابة وفق التشريع الجبائي الجزائري وهما رقابة داخلية وأخرى خارجية بحيث نجد دور كل منهما كالتالي²:

1.2. الرقابة الداخلية: وتكون داخل الإدارة تضم نوعين من أشكال الرقابة هما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق

1.1.2. الرقابة الشكلية: تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أية مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.

2.1.2. الرقابة على الوثائق: وتتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتوبة من خلال مقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة، وبالتالي تتطلب هذه الرقابة احضار الوثائق والسجلات المحاسبية والتي من خلالها تقوم المصالح المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتماداً على المعلومات المشكلة للملف الجبائي ومقارنته مع محتويات التصريحات بالوثائق المرفقة له وبمجموع المعلومات التي بحوزة هذه المصالح والمتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلف.

2.2. الرقابة الخارجية: وتعتبر رقابة معمقة تشمل ثلاثة أنواع من أشكال الرقابة

1.2.2. الفحص المحاسبي: وهو عبارة عن مجموعة من العمليات التي تهدف إلى فحص في عين المكان للملفات المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال، هذا الفحص يسمح بالتأكد من صحة التصريحات الجبائية ومقارنتها بالعناصر

¹ سفيان بن عبد العزيز، يوسف مومني، النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07، الجزائر، ص 604.

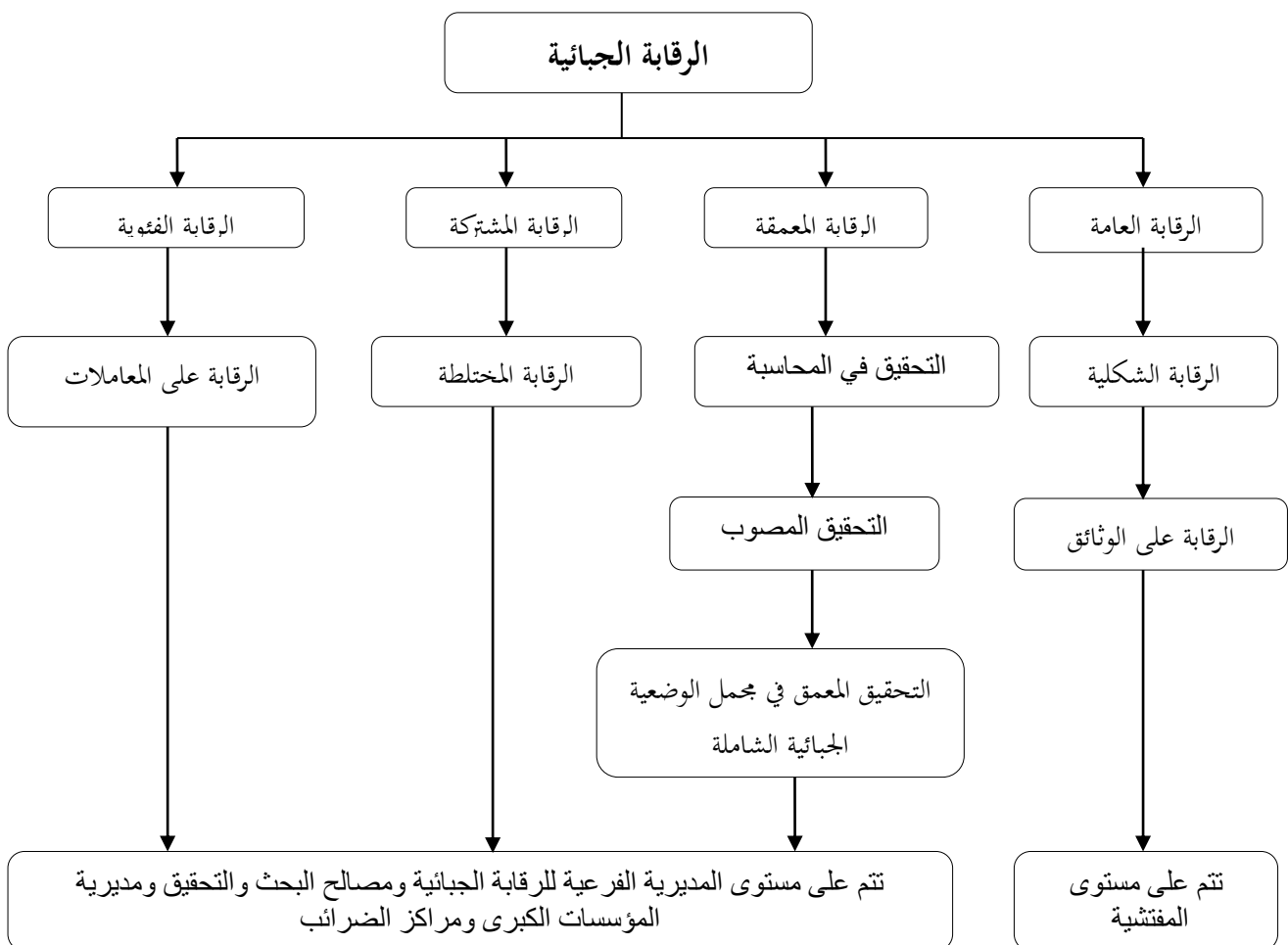
² مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 02، جوان 2013، ص: 33-35.

الخارجية كالدفاتر المحاسبية، وتطبق خصوصاً على أرباح الشركات والأرباح غير التجارية، الأرباح التجارية والصناعية، الرسم على القيمة المضافة.

2.2.2. الفحص المعمق للوضعية الجبائية: وهي الرقابة التي تقوم على مراقبة الشخص الطبيعي والتأكد بأن تطور ونمو املاكه وأمواله تتوافق مع المداخل المصرح بها، وتعرف على أنها مجموع العمليات والأبحاث التي تهدف إلى كشف الفارق الموجود والمتوقع بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي بمقارنة مدى الانسجام بين مداخل المكلّف بالضريبة فيما بينها وبين حالته المادية.

3.2.2. الرقابة على التقييم: ويخص هذا النوع بشكل جوهري الرقابة على تقييم العقارات، وتقوم نيابة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال الفحص المحاسبي والفحص المعمق لمجمل الوضعية الجبائية بفحص جبائي ومحاسبي معمق لملفات المكلفين بالضريبة، وتشمل خاصة المكلفين المقترحين من طرف المفتشيات اعتماداً منها على معايير منها: التصريح بالعجز المكرر؛ النقص المستمر في الربح المحقق. والشكل التالي يوضح مخطط أشكال الرقابة الجبائية بصفة مفصلة

الشكل رقم (1-1-1) أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم ب: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 06.

من خلال الشكل السابق يمكن استنتاج مجريات عملية الرقابة الجبائية تسيير عن طريق تنفيذ مختلف أشكال الرقابة الجبائية التي تصب كلها ضمن مخطط المديرية العامة للضرائب.

ثانيا: الأجهزة القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية

1. الأجهزة القانونية للرقابة الجبائية:

تحتاج الإدارة الجبائية إلى مجموعة الوسائل القانونية تحمي التصرفات التي تمارسها أعوان الرقابة من خلال تأدية واجباتهم، لذا منح المشرع الجزائري عدة حقوق وصلاحيات للإدارة أثناء أدائها لمهمتها الرقابية والمتمثلة في:

1.1. حق الرقابة:

وفق ما نصت عليه المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية " ترأب الإدارة الجبائية التصريجات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها¹، ويعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية بهدف التأكد من صحة المعلومات المقدمة في التصريجات المكتتبة من قبل المكلفين، فهو يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة للتصريجات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها، ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة ومعروفة من قبل الأعوان المحققين، وكذا المكلفين لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة وكذا التقويمات الضريبية المرافقة لهم².

2.1. حق الإطلاع:

في إطار البحث عن المعلومة الجبائية، كلف المشرع الجبائي السلطات الجبائية بجمع كل المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات، والهيئات، والمؤسسات العمومية والخاصة، والتي تفرض عليها عقوبات في حال رفض حق الإطلاع، والمعلومات المجمعة عن طريق هذا الحق يمكن أن تستعمل من أجل تحديد الوعاء الضريبي ومراقبة كل ضريبة على عاتق المكلف، ومجال حق الإطلاع محدد بالمواد 45 إلى 59 من قانون الإجراءات الجبائية، هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا عند الأشخاص الذي نص عليهم القانون وعلى وثائق خاصة لكل منهم، وهذا القانون

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، 2020، ص 08.

² منور أوسير، محمد هو، مرجع سابق، ص 211.

يحتوي على إجراءات تسمح للإدارة الجبائية بمعرفة كل المعلومات التي لها أثر جبائي وتحصل من قبل ثلاث أصناف من الأشخاص أو الهيئات وهم الإدارة العمومية (المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية) المؤسسات الخاصة، المؤسسات المالية والغير مالية (المواد 51-58 من قانون الإجراءات الجبائية) والسلطة القضائية (المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية)¹.

3.1. حق المعاينة والحجز:

عندما تكون هناك ممارسات تدليسية، رخص القانون تحت بعض الشروط إلى أعوان الإدارة الجبائية بالقيام بمعاينات في كل الأمكنة بهدف البحث، وجمع وحجز كل الوثائق أو المستندات اللازمة لإثبات ممارسة الغش الضريبي، وحق المعاينة لا يتم إلا بالترخيص من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً أو قاض مفوض من قبله².

4.1. حق إجراء البحث:

نصت المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية على حق إجراء البحث ويقصد به إجراء التحقيق من طرف أعوان الإدارة الجبائية بالتدخل بشكل مفاجئ في المؤسسات التي تقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ولدى كل شخص يقوم بهذه العمليات والمكلف مطالب بتزويد أعوان الإدارة الجبائية بكل الوثائق والمستندات الضرورية لتحديد رقم أعمال وأسس فرض الضريبة، وهذا الحق يمكن أن يمارس ابتداء من الساعة 08 صباحاً إلى 20 مساءً في المحلات ذات الاستعمال المهني، ويتم إثر كل عملية تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات التي تمت وتفصل المخالفات الملاحظة ويسجل فيه جرد الوثائق التي سلمها المكلف³.

2. التنظيم الهيكلي لأجهزة الرقابة الجبائية: يشتمل التقسيم الإداري لهيئات الرقابة الجبائية على مايلي

1.2. هيئات الرقابة على مستوى المركزي: تسيير عمليات الرقابة الجبائية على مستوى المركزي عن طريق

1.1.2. مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV):

أنشئت مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13 جويلية 1998، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وهي امتداد لمكاتب الرقابة الجبائية على مستوى المديريات الولائية للضرائب والمتواجدة تحت غطاءها، كما أن إختصاصها يمتد على مستوى التراب الوطني. وتضم أربع مديريات فرعية: أ- نيابة المديرية الفرعية للتحقيقات والبحث على المعلومة الجبائية: وهي مكلفة بالمهام التالية

¹ عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية الى المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مطبعة سحري، 2010، ص 17.

² عوادي مصطفى، زين يونس، مرجع سابق، ص 18.

³ نفس المرجع، ص 18.

- برمجة وإنجاز كل التحريات والتحقيقات المتعلقة بالتحقيق الجبائي وذلك في كل نقاط التراب الوطني؛
 - تحديد أدوات ووسائل للبحث عن المادة الخاضعة للضريبة؛
 - حفظ ومراقبة المعلومة الجبائية.
- ب- نيابة المديرية الفرعية للبرمجة: وهي مكلفة بالمهام التالية:
- إعداد الوسائل التي تسمح بضمان أفضل لاختيار المراقبات الجبائية، سواء فيما يخص مراقبة المحاسبة أو التقديرات العقارية أو المراقبات المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة؛
 - ضمان وضع ومتابعة تنفيذ البرامج المسطرة وتعديل الإحصائيات دوريا؛
 - متابعة نشاط الفرق المكلفة بإنجاز برامج المراقبة المسطرة وتقييم المردود؛
 - السهر على احترام القواعد والإجراءات التي تمخضت من عمليات الرقابة.
- ج- نيابة مديرية المقاييس والإجراءات: وهي مكلفة بالمهام التالية:
- إعداد المعايير والإجراءات التي يجب أن تستعمل عبر تنفيذ عمليات التحقيق في المحاسبة ومراقبة الأسعار والتقديرات والمراقبة الجبائية الشخصية؛
 - العمل على نمذجة ومجانسة الإجراءات المتخذة في مختلف عمليات الرقابة الممارسة من قبل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومصالح الأبحاث والمراجعات؛
 - تنسيق نشاطات مكافحة التهرب والغش الضريبي والممارسات التدليسية مع الإدارات الأخرى والمؤسسات المكلفة بهذه المهام.
- د- نيابة مديرية الرقابة الجبائية: وهي مكلفة بالمهام التالية
- متابعة عمل الفرق المكلفة بتنفيذ برنامج الرقابة من طرف نيابة مديرية البرمجة وكذا تقييم مردوديتها؛
 - تسهر على احترام القواعد والإجراءات الخاصة بالرقابة، ومراقبة نشاط فرق التحقيق.
- 2. 2. هيئات الرقابة على مستوى الجهوي:**
- 1.2.2. المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات (SRV):** يوجد ثلاثة مصالح جهوية للأبحاث والمراجعات لها صلاحيات على المستوى الوطني الجزائر، وهران، قسنطينة وهذه المصالح تقوم بما يلي:
- ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي؛
 - تنفيذ برامج التحقيق والبحث والمتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقييمها الدوري؛
 - الفصل في الشكاوى المتعلقة بالمراقبات المنجزة.

2.2.2. المديرية الجهوية للضرائب(DRI): يصل عدد المديريات الجهوية للضرائب إلى تسعة(09) مديريات تغطي مجمل القطر الوطني وتنظيمها محدد بمرسوم رقم 91-60 المؤرخ بتاريخ 1991/02/23 (المعدل والمتمم)، وهي امتداد للمصالح المركزية على المستوى المحلي ودورها الأساسي يتمثل في تنشيط ومتابعة نشاطات مديريات الضرائب الولائية التي تتبعها إقليمياً، وتظم المديريات الفرعية التالية:

أ- المديريات الفرعية للتكوين؛

ب- المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل؛

ج- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛

د- المديرية الفرعية للرقابة.

وهذه الأخيرة مكلفة بفحص وتنسيق وجلب التصحيحات اللازمة للنقائص والأخطاء الملحوظة خاصة فيما يتعلق بالرقابة الجبائية وتحصيل الضرائب ومراقبة المنازعات.

3.2. هيئات الرقابة على المستوى الولائي

1.3.2. المديرية الولائية للضرائب: تتركب مديرية الضرائب الولائية من 5 مديريات فرعية وهي:

أ- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛

ب- المديرية الفرعية للتحصيل؛

ج- المديرية الفرعية للمنازعات؛

د- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية؛

هـ- المديرية الفرعية للوسائل.

حيث تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في المديريات الولائية للضرائب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-52 المؤرخ في 1998/07/12.

2.3.2. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (S/DCF): وهي هيئة مكلفة بعملية الرقابة الجبائية على مستوى

المديرية الولائية للضرائب كما تستند لها مهمة تنفيذ برامج التحقيق، وتتضمن ثلاث مكاتب:

1.2.3.2. مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: يتكون من رئيس المكتب وأعوان ولجنة البحث، ودوره يتمثل

- إعداد بطاقة خاصة بالجمعيات والإدارات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص الذين من المفروض أن تتوفر لديهم المعلومات التي يمكن أن تهم تأسيس وعاء الضريبة أو تحصيلها؛

- برمجة التدخلات التي تجري على وجه الخصوص داخل اللجان والفرق المختلطة؛
- برمجة التدخلات التي سيجريها المكتب مباشرة عن طريق فرق البحث والقيام بجمع المعلومات وإرسالها إلى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعلومات؛
- تقييم أنشطة المكتب والمفتشيات في هذا الإطار وتقديم الآراء التي من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

2.2.3.2. مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات: وتتمثل مهامه فيما يلي

- تقديم الآراء والمقترحات التي تهدف إلى تحسين المعلومة واستعمالها ومراقبة استعمالها؛
- تسيير البطاقات ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقاتهم؛
- حفظ رزم العقود بجميع أنواعها والخاضعة لإجراءات التسجيل؛
- تنظيم استغلال جداول المكلفين وسندات التسليم والوثائق بكيفية تعمل على التعجيل بتوزيع المعلومات التي تتضمنها هذه الجداول والسندات.

3.2.3.2. مكتب المراجعات الجبائية: يتكون من رئيس وفرق محققة ومهمتهم القيام بما يلي

- إحداث وتسيير بطاقات خاصة بالمؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يحتمل أن يكونوا محل مراجعة ومراقبة معمقة لوضعيتهم الجبائية على أساس المعايير التي تقدرها الإدارة المركزية؛
- برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية متابعة إنجاز البرنامج في الآجال المحددة؛
- متابعة ومراقبة عمل الفرق والسهر على احترام التصريح والتنظيم المعمول به عند إجراء تدخلات هذه الفرق؛

- العمل على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة؛

- إرسال تقارير منتظمة للمراجعة للإدارة المركزية.

3.3.2. المفتشيات: تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة

فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل.

4.3.2. قباضات الضرائب: تنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما

- قباضة تحصيل الضرائب؛

- قباضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية.

4.2. هيئات الرقابة المستحدثة: إن الدولة الجزائرية في إطار المساعي الرامية لإصلاح جهاز الضرائب تبنت منذ بداية سنة 2001 إعادة هيكلة شملت الإدارة الجبائية وذلك بمشروع العصرية، حيث تم استحداث الهياكل التالية¹:

1.4.2. مديرية كبريات المؤسسات (DGE): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002² ولها صلاحيات على المستوى الوطني وتتكفل بتسيير المكلفين الكبار وهم (المكلفون الذين يتجاوز رقم أعمالهم 100 مليون دج سنويا، المؤسسات البترولية، المؤسسات الأجنبية، مجمع المؤسسات).

2.4.2. مراكز الضرائب (CDI): وهي مصلحة تنفيذية على مستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، وتجمع فيها كل مهام التسيير والتحصيل والرقابة والمنازعات، للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة، يتم تقسيم مراكز الضرائب حسب معيار عدد الملفات الجبائية إلى ثلاث أصناف:

أ- صنف الأول: لعدد الملفات الجبائية التي يفوق 8000 ملف،

ب- صنف الثاني: لعدد من الملفات الجبائية يتراوح ما بين 4000 و 8000 ملف؛

ج- صنف ثالث: لعدد من الملفات الجبائية أقل من 4000 ملف.

2.4.2. مراكز الضرائب الجوية (CDPI): تقوم هذه المراكز بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية.

ثالثا: أسباب إجراء عمليات الرقابة الجبائية ومتطلبات تفعيلها

1. أسباب إجراء عمليات الرقابة الجبائية: يوجد سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة الجبائية وهما كالتالي

1.1. الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية: تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمان مصداقيتها بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ شرعية العدالة أمام الضريبة.

2.1. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب والغش الضريبي: قبل الحديث عن استعمال آليات الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة ظاهرة التهرب والغش الضريبي وجب أولا التطرق للتعريف بهاتين الظاهرتين اللذين تنخران في اقتصاد الدولة.

¹ منور أوسيرير، محمد هو، مرجع سابق، ص ص: 90 - 91.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 32 من القانون رقم 21/01 المؤرخ في 07 شوال 1422 هـ الموافق ل 22 ديسمبر 2001م المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في 2001/12/23.

1.2.1. مفهوم التهرب الضريبي: يعرف التهرب الضريبي على أنه محاولة الممول التخلص من الضريبة بعدم الالتزام القانوني بأدائها ويسعى المكلف بالضريبة إلى التخلص منها دون ارتكاب أي مخالفة لقانون الضرائب¹، وأيضا عرف جيان كلاود مارتينز " J. C. Martinez " بأنه " فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي "²، والتهرب الضريبي يعني إذن التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حريته في القيام بأي تصرف سلبي نظرا لأنه لم ينتهك القانون ، ونفس الشيء بالنسبة للشركات التي تقيم مراكزها ومقراتها الاجتماعية في دول أين توجد معدلات الضريبة فيها جد منخفضة، كذلك قد يستفيد المكلف بالضريبة من ثغرات التشريع الجبائي، مثلا حينما لا يقوم التشريع الجبائي بإخضاع الهبات للضريبة على الدخل الاجمالي، فيقوم الشخص في حياته بتوزيع ثروته على الورثة عن طريق الهبة لكي يتجنب الخضوع للضريبة الخاصة بالشركات، فهذا الشخص لم يخالف القانون، ولكنه استفاد من الثغرات الموجودة فيه³.

2.2.1. مفهوم الغش الضريبي: يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج الإطار القانوني، بمعنى أنها تصرفات غير مشروعة.

3.2.1. الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي: حسب ما عرفه " André Birlari " يعتبر الغش بأنه التخفيض أو الامتناع بطريقة شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات وتضخيم النفقات⁴، وقد يتحول التهرب الضريبي إلى غش ضريبي، فالغش الضريبي يعد تصرفا غير مشروع بحيث يمثل المخالفة الصريحة للقانون بغية تجنب تسديد الضريبة أو تخفيض أساس الضريبة⁵، ويعتبر عدم احترام إرادتي لأنه انتهاك لروح القانون، وإرادة المشرع باستخدام طرق احتيالية وتدليسية من طرف المكلف بالضريبة بقصد التخلص من عبئها، ومن أشكال الغش الضريبي الإمتناع عن تقديم التصريح الضريبي، أو تعمد الكذب في مضمون هذا التصريح، وتقديم بيانات غير صحيحة عن قيمة الوعاء الضريبي، أو حقيقة المركز المالي للمكلف بالضريبة، أو التمسك بسجلات محاسبية غير دقيقة أو غير قانونية أمام المصالح الجبائية، أو اخفاء وعاء الضريبة اخفاء ماديًا، كما هو الحال بالنسبة للسلع المهربة من الخارج والمناطق الحرة، في حين يكون التهرب الضريبي ناتج عن إرادة المكلف نحو تخفيف العبء الضريبي غير أنه يسلك طرقا مشروعة عن طريق ممارسته لحق من حقوقه القانونية والاقتصادية والاجتماعية ليحقق هدفا مشروعا بالنسبة له بحيث يحفظه من تعرضه إلى أي عقوبة أو جزاء

¹ بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 39.

² Jean Claude Martinez, **La Froude Fiscal (Que sais-je)**, Paris, 1984, p 13.

³ نبيل صقر، الوجيز في شرح قانون العقوبات الخاصة الجريمة الضريبية والتهريب، دار الهدى، ط 1، الجزائر، 2013، ص 10.

⁴ André Barilari, **Lexique Fiscal**, 2eme édition, Dalloz, Paris, 1992, p92.

⁵ Lucien Michel, **Traite de Politique Fiscale**, Paris, France, 1996, p 84.

ومنه فالتهرب الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي وهو سوء النية دون العنصر المادي المتمثل في الحيل التدليسية¹.

4.2.1. أشكال التهرب الضريبي: بعد التعرض لمفهوم التهرب الضريبي نتطرق هنا لأشكال التهرب الضريبي و الحالات التي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة القانون وهي كما يلي²:

1.4.2.1. الإمتناع: وهو أبسط طريقة للتهرب من الضريبة وبصورة أوضح، فإن المكلف يمتنع عن القيام بالواقعة أو التصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة، ومثال ذلك امتناع الشخص عن استهلاك سلعة ما خاضعة لضريبة مرتفعة، وهذه الطريقة قد تكون مقصودة من طرف المشرع الذي يهدف إلى دفع الأفراد بطريقة غير مباشرة إلى التقليل من استهلاك السلعة محل البحث مراعاة لاعتبارات اقتصادية او اجتماعية مختلفة كالحد من استيرادها توفيراً للعملاء الأجنبية أو تشجيع انتاج السلع البديلة لها أو الحد من استهلاكها حفظاً للصحة العامة، وطريقة الامتناع هذه تؤدي بالمكلف إلى تجنب دفع الضريبة كلياً أو جزئياً.

2.4.2.1. الاحلال: يتمثل الاحلال في أن المكلف عوض أن يوظف أمواله في أنشطة أخرى تكون معفاة أو مفروضة عليها ضريبة أقل، ويتجسد ذلك مثلاً في الاستثمار الفلاحي ومن ناحية أخرى قد يستهدف المشرع هذه النتيجة تحقيقاً لأغراض معينة، وفي هذا الإطار قد يشجع هذا الأخير الأفراد على التوجه نحو الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب شغل والقضاء على البطالة وفي هذه الحالة يحرص المشرع على إعفاء المهتمين بهذا الميدان من الضرائب و لو لمدة معينة كتحفيز لهم.

5.2.1. الرقابة الجبائية آلية لمكافحة التهرب الضريبي: نظراً لوجود أسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي، لذلك فإن عمليات مكافحة الممارسات التدليسية يعتبر حالياً من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية، حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة التهرب والغش الضريبي لأنها تشكل وسيلة لضمان مصلحة الخزينة العمومية.

¹ نبيل صقر، مرجع سابق، ص 11.

² رجال نصر، موفق سهام، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص ص 235-236.

2. متطلبات الفاعلية المرتبطة بالرقابة الجبائية:

من حيث ضمان ومعالجة الملفات خلال الرقابة الجبائية أصبح من اللازم تفعيل عدة آليات تسهم في الحصول على رقابة فعالة من خلال¹:

1.2. من حيث الهياكل المساعدة لعملية الرقابة الجبائية:

➤ تفعيل نظام المعلومات الجبائي، تبدأ وظيفته بجمع البيانات وإدارتها ومراقبتها وحمايتها وأخيرا إنتاجها، أي ضمان وصولها إلى مستعملها.

➤ تفعيل نظام الاتصال والإعلام وذلك عن طريق:

- فتح قنوات تعاون واتصال مستمر بين إدارة الضرائب والشركات المختلفة؛

- تطوير نظام الاتصال الدولي والتنسيق من خلال تتبع كل الأفراد فيما يخص التحويلات البنكية.

2.2. من حيث التدابير المتعلقة بإجراءات الرقابة الجبائية:

➤ من حيث البرمجة: ينبغي تفعيل إجراءات البرمجة بشكل يسمح بالانتقال من الرقابة العامة إلى الرقابة المعمقة حتى تتكامل مراحل الرقابة، ويجب أن تتم بصورة آلية برمجة كل المؤسسات التي تتوقف مؤقتا عن النشاط، أو تنهي النشاط أو تغير مكان النشاط.

➤ من حيث الوسائل المادية والبشرية: حتى تستطيع مصالح الرقابة الجبائية القيام بمهامها ينبغي أن تدعم بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بشروط الكفاءة والنزاهة والالتزام طبقا لمدونة اخلاقيات المهنة، كما يجب أن تمنح لهم الوسائل المادية والمالية الكافية لتنفيذ البرامج بعيدا عن ضغط المحيط (سياسة تحفيز)².

¹ بوعلام ولهي، مداخلة بعنوان نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة-حالة الجزائر، ملتقى دولي بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر، ص 18-19.

² سولم سفيان، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها والحلول المقترحة لتفعيلها، الملتقى الوطني بعنوان الرقابة الجبائية في الجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 08.

المبحث الثاني: مدخل عام للإدارة الإلكترونية وسبل عصنة الإدارة الجبائية

من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مؤخرًا في مجال المعلوماتية المتبنات داخل الدول ما يعرف بمصطلح الإدارة الإلكترونية الذي أعتبر حديث النشأة، والذي يعبر عنه باسم الإدارة الرقمية أو الإدارة العصرية، حيث ساهمت الثورة المعلوماتية في ظهورها من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة كوسيلة مساعدة لإنجاز مهام الإدارة العمومية، وبالتالي تخفيف الدور الوظيفي للإدارة التقليدية واستبدالها بالإدارة الإلكترونية.

والتعامل مع القطاع الحكومي لا يقتصر على فئة معينة بذاتها بل يشمل كل المواطنين والمؤسسات دون استثناء، وكون هذا التعامل متعدد في إجراءاته وأماكنه بين أروقة الإدارات والمؤسسات العمومية جاء مفهوم الإدارة الإلكترونية كوسيلة مثلى للحكومة تمكنها من رعاية مصالح الجمهور إلكترونيا باستخدام التكنولوجيا المتطورة¹.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة متنوعة من المصطلحات والمفاهيم ولهذا سوف نحاول عرض مختلف ما صيغ من تعاريف حول الإدارة الإلكترونية، وكذلك التطرق إلى خصائص هذه الإدارة.

أولاً: الإدارة الإلكترونية وخصائصها

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

نظرا لحداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية فقد تنوعت تعاريفها لكونها غير مقتصرة فقط على وجود برمجيات وحواسيب وانترنت، وإنما يتعدى ذلك إلى التواصل مع الجمهور إلكترونيا تقتصر بعضا منها في مايلي:

قبل التطرق إلى تعريف الإدارة الإلكترونية، وجب علينا الإشارة إلى المشكلة المتعلقة باستعمال العديد من التسميات استخدام تكنولوجيا المعلومات خلال ممارسة النشاط الإداري، وإن كانت في أغلبها تتناول تعريف الحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل مفاهيمي بين المصطلحين (الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية) حيث يرتبط مفهوم الإدارة الإلكترونية بالدور المتنامي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تيسير وفاعلية العمل الإداري، وتقدم الخدمات الحكومية الكترونيا تفاديا للعوائق الناجمة عن استخدام الأوراق في التعامل الإداري، وما ينشأ عنها من بيروقراطية أثر سلبا على أداء الخدمات للجمهور²، كما تعتبر الحكومة الإلكترونية أحد المداخل الحقيقية للنهضة الإدارية ودخول الألفية الثالثة بالتسلح بسلاح العلم والتكنولوجيا ومواكبة العالم المتقدم وتعني الحكومة الإلكترونية، أن المواطن العادي والمستفيد يستطيع طلب جميع الخدمات الحكومية بشكل ذاتي وإلكتروني من خلال جهة واحدة وعن

¹ محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 17.

² داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2007، ص22.

طريق قنوات مختلفة في أي وقت يشاء، ومن أي مكان يوجد به وبشكل مباشر وسريع وسهل، متخطيا كل عقبات الروتين¹.

أيضا يتفق على تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها تحويل جميع العمليات الإدارية من الصيغة الورقية إلى الصيغة غير الورقية أو الرقمية². أيضا تم الإتفاق على أن الإدارة الإلكترونية أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح له تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويتبادلون العلاقات ويعملون ويتواصلون في جميع أنحاء العالم³.

ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام تقنية المعلومات من شبكة الانترنت من قبل الأجنحة الحكومية، لتقديم الخدمات المناطة بتلك الأجنحة للمستفيدين بأسلوب أسرع وأدق بعيدا عن البيروقراطية⁴.

ويعرفها آخرون على أنها " تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة لمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات⁵". وأيضا تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة⁶".

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف حول الإدارة الإلكترونية يمكننا القول عنها بأنها القيام بالوظائف الإدارية العادية باستخدام وسائل تكنولوجيا معتمدة على وسائل الاعلام الآلي والشبكات الرقمية الحديثة، هدفها تسريع وتيرة العمل وتحسين مخرجاته والعمل على تقليص الملفات الورقية واستبدالها بملفات رقمية إلكترونية تساهم بالنهوض وتطوير الإدارة العمومية.

2. خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص والسمات نبينها في النقاط التالية⁷:

¹ محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص 27.

² حمزة ضاحي الحمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2016، ص 24.

³ Riad Bourriche, **Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance**, participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, organisé les 18- 19 Avril 2009, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine, Algérie, P 03.

⁴ محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 59.

⁵ عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 35.

⁶ نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 127.

⁷ قروش عيسى، مطبوعة دروس في مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف

المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص ص 19-20.

1.2. عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة الإلكترونية أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد بعملها بزمان معين، فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الإنترنت أو عبر أجهزتها المنشورة في الشوارع، كم أنها ليست في حاجة إلى مبان ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها الكثيرة المليئة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب وملحقاته.

2.2. المرونة والسرعة في الأداء: وتعني الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها، من خلال ما يتيحها تكنولوجيا المعلومات من قدرات قائمة على التكيف مع الظروف والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات المختلفة.

3.2. الرقابة الآنية والمباشرة: أي أنه بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة ومختلف منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهذا من خلال الوسائط الإلكترونية المختلفة، ما يمكنها من التقييم الحقيقي لأنشطتها بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب وافتقاره للمصداقية.

4.2. السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تمتلكه الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفوذ إلى تلك المعلومات.

5.2. اللاتزامنية: بحيث تتيح الحصول على الخدمات في الوقت والمكان الذين يناسبان المستخدم، فالمشاركون في العملية غير مطالبين باستخدام النظام والتواجد في نفس الوقت.

6.2. التفاعلية: تتيح الإدارة الإلكترونية امكانية تبادل الأدوار بين الأطراف المشاركة، أي أن أي مستخدم يمكن أن يكون طالبا أو مقدما للخدمة وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة والمستخدمين.

7.2. الشبوع والانتشار: وهو قابلية الإدارة الإلكترونية للتوسع لتشمل أكثر تغطية سواء من حيث التغطية الجغرافية أو من حيث عدد الأنشطة والخدمات المقدمة.

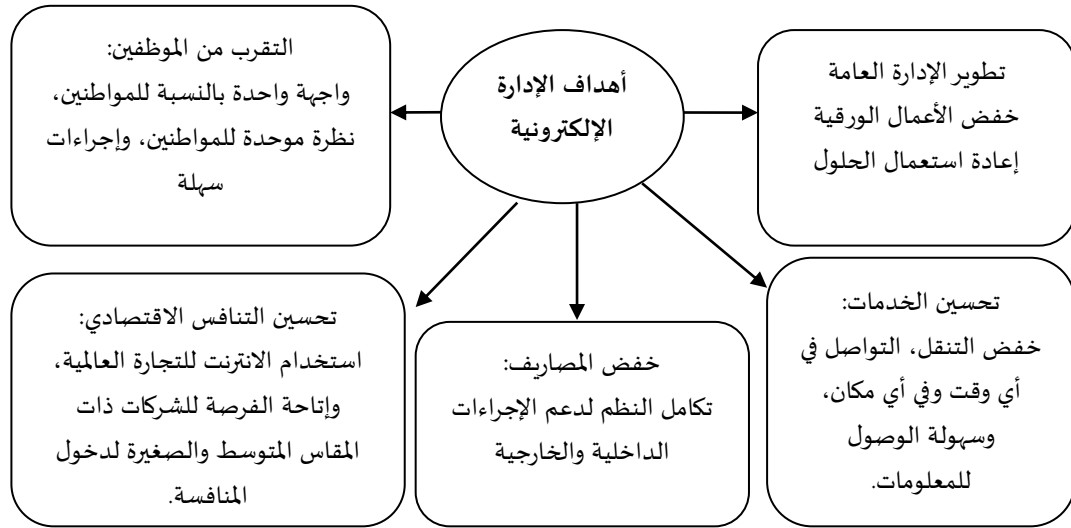
ثانيا: أهداف الإدارة الإلكترونية وعناصرها

1. أهداف الإدارة الإلكترونية:

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق عدة أهداف تعتبر شريان امتداد الدور الفعال في الإدارة ويمكن إيضاح

أهداف الإدارة الإلكترونية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2-1) مخطط أهداف الإدارة الإلكترونية



المصدر: مصطفى يوسف كاتي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان، سوريا، 2011، ص 72.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-2-1) أن أهداف الإدارة الإلكترونية كفيلة بالإلمام بجميع جوانب الإدارة بما يسمح بالوصول إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي¹:

- 1.1. تقليص تكلفة الإجراءات الإدارية؛
- 2.1. إلغاء عامل المكان والزمان؛
- 3.1. زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع الشركات والمواطنين؛
- 4.1. إلغاء الأرشيف الورقي واستبداله بالنظام الإلكتروني.

2. عناصر الإدارة الإلكترونية:

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر أساسية من أجل القيام بالدور المراد منها وهي كالاتي:

- 1.2. **العنصر البشري:** يعد العنصر البشري من أهم عناصر الإدارة الإلكترونية باعتباره المحرك الأساسي للمشروع، ومن ثم وجب الاهتمام به بتدريبه وتأهيله للعمل في هذا النظام القانوني، ويرى البعض أن الاهتمام بالعنصر البشري يجب أن يتجاوز أدوار التدريب إلى وجود مراكز أبحاث علمية متخصصة تسهم في سد فجوة نقص المعلومات، وفي

¹ عبيد صالح، حسن المختن، الحكومة الإلكترونية في مجال المرور دراسة تطبيقية على إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: مركز بحوث الشرطة، ط1، الشارقة، 2013، ص 80.

إطار علاقة العنصر البشري بنظم المعلومات أو الحاسب الآلي فإن تخصصات العناصر البشرية المتعاملة مع النظام تشمل ما يلي¹:

1.1.2. مدير نظم المعلومات: يقصد بنظم المعلومات مجموعة الأنشطة التي تضمن تجميع ونقل وحفظ وانتقاء ومعالجة وتقديم المعلومات إلى الإدارة، لكي يتمكن العاملون فيها على مختلف مستوياتهم من القيام بوظائفهم بالشكل المطلوب، ومما لا شك فيه أن نظم المعلومات الجيدة والفعالة تتطلب إدارة على درجة عالية من الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والمعرفة التامة بأحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأن هذه المعلومات تعالج وتستخدم في عملية صنع القرار داخل الأجهزة والمرافق العمومية.

2.1.2. مدير نظم معالجة البيانات: وتتحدد مسؤوليته في انشاء قواعد البيانات ودعم خدماتها ومراقبة وتصحيح أداؤها، وتوفير الحماية وتوثيق النظام في قاموس البيانات، ويتولى الإشراف على بعض الموظفين المكلفين بإدخال البيانات المطلوبة إلى الحاسب الآلي.

3.1.2. المبرمج: وتنحصر مهمته في تحديد المشكلة المعروضة، وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بها بهدف الوصول إلى نظام معلومات مبرمج جيداً.

4.1.2. محلل النظم: ويعد همزة الوصل بين كل المستخدمين للنظام والإدارة العليا والمبرمجين، وتنوع مهامه بين توزيع العمل على المبرمجين وتقديم البيانات والمعلومات والتقارير إلى القيادات الإدارية.

2.2. الشبكات المعلوماتية: للشبكات المعلوماتية دور فعال في الإدارة الإلكترونية فهي تعرف بأنها مجموعة مكونة من حاسبين فأكثر مرتبطة مع بعضها البعض عن طريق موصلات ناقلة قد تكون أسلاك نحاسية أو ألياف ضوئية، وقد تكون موصولة لاسلكياً باستخدام الأشعة تحت الحمراء أو موجات الراديو أو عن طريق استخدام الأقمار الصناعية بتنصيب أجهزة إرسال و استقبال فيما بينها، وتنقسم الشبكات المعلوماتية إلى ثلاثة أنواع وهي²:

1.2.2. الشبكة المحلية LAN: وهي التي تربط ما بين عدة حواسيب ينتمون إلى نفس المؤسسة وموجودين في نفس المبنى عن طريق أجهزة الربط الشبكي (Hubs) وتتراوح سرعة تحويل البيانات من 10 ميغابايت إلى 100 ميغابايت حسب نوعية الموصلات والتكنولوجيا المستخدمة في التشبيك، ويصل عدد الحواسيب بالشبكة المحلية حتى 1000 حاسب.

¹ عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 45.

² نجّي إبراهيم، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2008، ص ص 23-24.

2.2.2. الشبكة الجامعة MAN: وهي التي تربط بين شبكتين محليتين أو أكثر متباعدة جغرافيا عن طريق الخطوط الهاتفية، هذا النوع من الشبكات تستخدمه المؤسسات متعددة التواجد جغرافيا لربط وحداتها وتدعى هذه الشبكة أحيانا بالشبكة الإقليمية.

3.2.2. الشبكة الواسعة WAN: تستخدم لربط الشبكات المحلية المتباعدة جغرافيا بعدا كبيرا، وتعوض الشبكة الجامعة التي لا يمكن المحافظة على نفس سرعة نقل البيانات، فهي تستخدم الأجهزة الموجهة أو المسيرة (Routeur) والخطوط المتخصصة لنقل البيانات رقميا (LS) بحيث يمكن لها اختيار المسار المناسب لنقل البيانات، وتعتبر شبكة الأنترنت مثالا لها.

3.2. عتاد الحاسوب: يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها نظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الأجهزة في المؤسسات ولذا من الأفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعو العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما¹:

- توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة؛

- ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات.

4.2. البرمجيات: هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من امكانياته المختلفة.

ثالثا: وظائف الإدارة الالكترونية

لقد أدى التطور الهائل في العصر الحالي عصر الثروة التقنية إلى حدوث تغييرات واضحة في الوظائف التقليدية للإدارة تحولت إلى وظائف الكترونية، من أجل الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد والطاقات ويذكر أن تكنولوجيا المعلومات المعاصرة ساهمت في إحداث تغير في العملية الإدارية التقليدية، واصبحت الإدارة الحديثة تعتمد على نظم المعلومات في التخطيط وفي تصميم الهياكل التنظيمية، وإدارة فرق العمل الجماعي، وتحقيق التنسيق والرقابة عن بعد حيث نجد الوظائف الأساسية التالية²:

1. التخطيط الالكتروني: يعتمد التخطيط الإلكتروني على التركيز بصفة أساسية على استخدام التخطيط الاستراتيجي والسعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث تتم القرارات التي تستخدم النظم الإلكترونية في

¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مقال مجلة الباحث، العدد 09، المجلد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 89.

² محمد محمود علي النعمان، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مدارس المرحلة الثانوية، مجلة الناصر، العدد 08، جويلية 2016، ص 159-161.

التخطيط أعمالها بالشمولية لخدمة مختلف أقسام المنظمة وإدراكها، ويعتمد التخطيط الإلكتروني أيضا في ظل الثروة الإلكترونية على استخدام نظم جديدة للمعرفة كنظم دعم القرار، والنظم الخبيرة، ونظم الشبكات العصبية الاصطناعية، كما يعتمد أيضا على تبسيط نظم وإجراءات العمل.

2. التنظيم الإلكتروني: يعد التنظيم الإلكتروني الإطار الواسع لتوزيع أكبر للسلطة والمهام والعلاقات الشبكية -الأفقية- التي يحقق التنسيق الآني وكل مكان من أجل إنجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم، فمع الأنترنت يتم التحول من منظمة التركيز على الهياكل والخصائص التنظيمية الرسمية إلى منظمة التركيز على الهدف الواحد المتقاسم.

3. التوجيه الإلكتروني: يعتمد التوجيه الإلكتروني بالمنظمات المعاصرة على وجود القيادات الإلكترونية والتي تسعى إلى تفعيل دور الأهداف الدينامكية والعمل على تحقيقها، كما يعتمد أيضا وجود قيادات قادرة على التعامل الفعال بطريقة إلكترونية مع الأفراد الآخرين، والقدرة على تحفيزهم وتعاونهم، لإنجاز الأعمال المطلوبة كما يعتمد التطبيق الكفء للتوجيه الإلكتروني على استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية المتقدمة كشبكة الإنترنت بحيث يتم إنجاز وتنفيذ كل عمليات التوجيه من خلالها.

4. الرقابة الإلكترونية: تعد الرقابة الإلكترونية أكثر قربا من الرقابة القائمة على الثقة بدلا من الرقابة التقليدية القائمة على العلاقات والمساءلة الرسمية، وهذا يفسر الاتجاه المتزايد نحو التأكيد على الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني بين العاملين والإدارة، وهذا ما يحول الرقابة كرسيد إلى الرقابة كعملية وتدفق مستمر، وهناك العديد من المزايا للرقابة الإلكترونية منها:

➤ أنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية.

➤ تحقيق الرقابة بالوقت وفي الآن الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي، فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية وتجارب بعض الدول من تجربتها

أولا: الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

نتيجة لما شهده العالم وخصوصا المتقدم من تسارع في تطور التكنولوجيا بشتى مجالاتها، وما فرضه التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، دعت هذه الأمور كلها إلى ضرورة

مواكبة التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، بالإضافة لاعتبار عامل الوقت من أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، وهناك أسباب أخرى للتحويل الإلكتروني الإداري نوجزها فيما يلي¹:

- الاجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال؛
- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة؛
- صعوبة الوقوف على قياس معدلات قياس الأداء احصائيا؛
- التوجه نحو استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات؛
- ازدياد المنافسة على المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

ثانيا: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم، النظريات، الأساليب، الإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، لذا لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي، حيث تتمثل تلك المتطلبات في المتطلبات الإدارية، البشرية، التقنية والأمنية وهي كما يلي²:

1. المتطلبات الإدارية: تتمثل المتطلبات الإدارية فيما يلي

1.1. وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس: ويتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع

الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات اللازمة لذلك؛

2.1. القيادة والدعم الإداري: إن اهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإدارة والمؤسسة

كافة يعتبر أحد العوامل الحرجة والمساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية؛

3.1. الهيكل التنظيمي: يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات

والأساليب، والتي تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة؛

4.1. تعليم وتدريب العاملين، توعية و تثقيف المتعاملين: تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغييرات جذرية في

نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا يعني إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد.

¹ عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، بتصرف، رسالة دكتوراه كلية العلوم

الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 70.

² الشيخ الداوي، آخرون، نحو عصنة الخدمة العمومية في ظل الإدارة الالكترونية بالجزائر قطاع التعليم العالي نموذجا، الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكتروني - حالة البلدان العربية يومي 29-30 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 04.

5.1. وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات :أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتلبي متطلبات التكيف معها.

2. المتطلبات البشرية: يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة، لذلك له أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وعليه يتوجب على موظفي وعمال ومدراء الإدارات الالكترونية التمتع بمستوى عال من المعرفة والفكر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. المتطلبات التقنية: وتتمثل في البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مختلف التوصيلات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية، والبنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية.

4. المتطلبات الأمنية: تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل الإلكتروني، حيث يتطلب نجاح الادارة الالكترونية مستوى عال من توفر الأمن الالكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث وتخريب.

ثالثا: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتجارب بعض الدول في تبني مشروع الإدارة الإلكترونية

1. المعوقات التي تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن مجرد وجود استراتيجية متكاملة للتحول إلى نمط الإدارة الإلكترونية لا يعني أن الطريق ممهدة لتطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية بسهولة وسلاسة وبشكل سليم، هذا لأنه توجد العديد من المشاكل والعوائق التي ستواجه تطبيق الخطط، ومن هذه العوائق التي يمكن أن تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية نجد¹:

1.1. التخطيط السياسي: والذي يمكن أن يؤدي إلى مقاطعة مبادرة الإدارة الإلكترونية وفي بعض الأحيان تبديل وجهتها، بحيث يشكل خطرا كبيرا على مشروع الإدارة الإلكترونية.

2.1. عدم توفر المواد اللازمة لتمويل مبادرة الإدارة الإلكترونية: لاسيما في حال تدني العائدات المالية للحكومة.

3.1. تأخير متعمد أو غير متعمد في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب: والذي يشكل أساسا لأي عملية تنفيذ للإدارة الإلكترونية.

¹ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان، سوريا، 2011، ص ص 86- 87.

4.1. الكوارث الوطنية: الناجمة عن نزاع إقليمي والتي يمكنها تعطيل البنية التحتية لفترة من الزمن مما من شأنه أن يعيق تنفيذ استراتيجية الإدارة الإلكترونية.

5.1. مقاومة هائلة للتغيير من قبل الموظفين الحكوميين: الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الحكومية.

6.1. عدم استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية والاتصال السريع: بالبنية التحتية المعلوماتية الوطنية عبر الإنترنت نظرا للأزمات الاجتماعية والاقتصادية خاصة إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا.

7.1. نقص في القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا: أو دعم غير كاف من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

2. تجارب بعض الدول في تبني مشروع الإدارة الإلكترونية:

هناك العديد من التجارب الناجحة في ميدان تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى العالمي عموما ومن هذه التجارب هناك¹:

1.2. تجارب الدول الأجنبية

1.1.2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: بدأت تجربة الولايات المتحدة في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال الإتاحة الكاملة لجميع المعلومات والقوانين واللوائح الحكومية على شبكة الإنترنت، بصورة تحقق لأي مستخدم التعرف الكامل على جميع القوانين التي تحكم أي موضوع معين أو قضية معينة، وقد تم تطبيق القوانين الخاصة بالحكومة الإلكترونية بشكل فعلي منذ عام 2002 في جميع الوكالات و الوزارات او الهيئات العامة، وذلك بالتزامن مع وضع سياسة استخدام تكنولوجيا المعلومات تحت سلطة مدير ادارة نظم المعلومات، فمثلا تمتلك الولايات المتحدة أكبر قاعدة معلومات تشريعية متاحة على شبكة الإنترنت، حيث يستطيع من خلالها أي مستفيد سواء أكان منظمة أعمال أم زبائن التعرف على الإطار التنظيمي والقانوني لأية قضية من خلال الحوار والتفاعل، فضلا عن قيامها بإتاحة النماذج المستخدمة في أداء الخدمة وما يتبعه من إمكانية طباعة المستفيد لهذه النماذج على طابعته الخاصة، ثم ملئها في إطار التعليمات الموضحة، قبل التوجه إلى مراكز أداء المعلومات، وهذا الأسلوب يقضي على أحد الاختلافات الرئيسية التي تؤثر في أداء الخدمة ، كما أن هناك مبادرة خاصة قامت بها وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية عام 1999 لإدارة تنظيم مشترياتها من خلال بناء شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالتوريدات الحكومية والموردين

¹ عبان عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 84 - 86.

المسجلين في هذه التوريدات، حيث يتم من خلال هذه الشبكة الإدارة الكاملة للمخزون الحكومي، وتنفيذ عمليات الشراء إلكترونياً محققين بذلك وفراً هائلاً في الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخدمات الحكومية.

2.1.2. تجربة الاتحاد الأوروبي: تأتي الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التصنيع والاستثمار المعلوماتي، حيث يحظى تطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الدول باهتمام كبير، نظراً لأهميته في مجال الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى قطاع الأعمال والمواطنين، كما تحاول دول الاتحاد الأوروبي دائماً اللحاق بركب التقنيات الحديثة بشكل تحاول فيه مجاراة النموذج الأمريكي، ففي عام 2000 تبنى الاتحاد الأوروبي فكرة الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي، ومن ثم التمهيد لإجراء إصلاحات في مؤسساته، تؤدي في النهاية إلى الإدارة الإلكترونية، حيث أطلقت أوروبا شعار (E E) أي أوروبا الإلكترونية، وهي بذلك تدعو جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي للقيام بمساعيهم لتحويل حكوماتهم إلى حكومة إلكترونية.

3.1.2. التجربة الإيطالية: في عام 2000 أطلقت الحكومة الإيطالية خطتها للتحويل إلى الإدارة الإلكترونية، وخصصت ميزانية في حدود 400 مليون دولار أمريكي تنفق على مدى عامين، حيث ركزت الخطة الإيطالية بشكل أساسي على الإصلاح والتحديث الإداري واللامركزية في الإدارة، بحيث تعنى بكل المنظمات التي توجه الخدمات الحكومية، مثل المدارس والجامعات ومراكز العمل وغرف التجارة والموانئ وشبكات الكهرباء وغيرها، فالخطة الإيطالية تدعو لتطبيق شبكة كبيرة جداً لربط مكاتب البلد المركزية والمحلية بجميع الخدمات الأساسية، وتأسيس علاقات بين منظمات الأعمال وأخرى، وتأسيس علاقات حكومية مع منظمات الأعمال، تأسيس علاقات الجهات الحكومية مع بعضها، حيث أن أهم إنجاز للحكومة الإلكترونية كان في إيجاد بطاقة الهوية الإلكترونية، والتي ستحل محل بطاقة التعريف التي يحملها الأفراد، وكانت الحكومة الإيطالية أول من أصدر قانون استخدام التوقيع الرقمي، وهي بهذا قد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الأوروبية الأخرى.

4.1.2. تجربة الهند: برزت الهند كدولة مهمة في تطوير الصناعة المعلوماتية والبرمجيات، فقد تم تطبيق مشروع مكنتة تسجيل ملكية الأراضي مباشرة عن طريق شاشة الحاسوب في كارناتاكا وهي إحدى ولايات الهند وتظهر فوائد العمل الحكومي على فتح سجلات لتمكين مواطنيها من التصدي للأعمال البيروقراطية العشوائية والحد منها، فقد سجلت دائرة الضرائب في هذه الولاية على الحاسوب 20 مليوناً من ملفات ملكية الأراضي لـ 6,7 مليون مزارع في الولاية، ووفقاً للنمط اليدوي الورقي احتفظ 9000 محاسب قروي بسجلات الأراضي، وكانت تستغرق عملية حصول المزارعين على السند أو السجل وقتاً طويلاً قد يصل إلى السنتين إذ يعتمد ذلك على أهمية السجل للمزارع وعلى حجم أو قيمة الرشوة المدفوعة، التي تبلغ من 100 إلى 2000 روبية أي ما يعادل من 2 إلى 40 دولاراً أمريكياً،

لذلك كانت مبادرة تطبيق مشروع مكنية تسجيل طلبات تغيير الملكية أو نقلها بواسطة الحاسوب، فيإمكان المزارعين الوصول إلى قاعدة المعلومات والحصول على نسخة مطبوعة من سجلات الزراعة والاستئجار في 180 كشكا موجودا على الحاسوب لقاء 15 روبية أي اقل من دولار واحد، إذ تم تثبيت أكشاك الإنترنت في المناطق الريفية من قبل وزارة الزراعة ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص، وقد نجح هذا المشروع في الحد من الفرص السانحة للرشوة من قبل إداريي الأراضي، وفي الوقت نفسه ساهم في تحصين المواطنين وتمكينهم من المتابعة وإيقاف أنشطة الموظفين غير السليمة.

2.2. تجارب الدول العربية

1.2.2. تجربة دبي الإلكترونية: تجسدت تجربة حكومة دبي لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تحدي إنشاء إدارة بلا ورق حيث عملت إمارة دبي الذكية على بناء مستقبل خال من الورق في عام 2021ستتحول حكومة دبي بالكامل إلى حكومة بلا ورق، مما يلغي أكثر من 1 مليار قطعة من الورق تستخدم في المعاملات الحكومية سنوياً، من خلال العمل عبر الجهات الحكومية "يمثل إطار عملنا المتكامل خطوةً رئيسيةً أخرى نحو جعل دبي مدينة ذكية للمستقبل وتحسين مستويات السعادة للموظفين والمواطنين على حد سواء " مما يسهم في توفير الوقت والموارد. وأيضاً تتطلع حكومة دبي لإصدار آخر معاملة ورقية لها في عام 2021، من خلال قيامها بإنشاء مكتب دبي الذكية للإشراف على تنفيذ هذا الهدف وفق ما صرح به صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم خلال فعالية دبي الذكية "المستقبل الآن" بتاريخ 16 أبريل 2017، وهذا يعني بأن حكومة دبي لن تصدر أو تطلب وثائق ورقية عبر جميع خدماتها وعملياتها، أيضاً أطلقت حكومة دبي الذكية مبادرة "سجلات دبي" التي أعلن عنها مجلس دبي مطلع سنة 2020، وتأتي هذه المبادرة ضمن مشاريع مسار التطوير الحكومي للمسارات التنموية بهدف بناء شبكة من سجلات البيانات الدقيقة والموثوقة والمتراصة وذات القيمة المضافة لمدينة مستدامة وسعيدة، وتسعى المبادرة إلى إنشاء وتنظيم مجموعة من السجلات الرقمية التي يشكل كل منها مصدراً موحداً للمعلومات الدقيقة والموثوقة والمتراصة، عبر تجميع أحدث البيانات وأكثرها دقة ضمن سجلات رقمية مبتكرة، بما يضمن التعامل الميسر والفعال بين الحكومة وبين المواطنين والمقيمين والزوار، وتشمل السجلات الرقمية معلومات في عدة مجالات تتضمن: الأفراد، والاقتصاد، والأراضي وأصول المدينة¹.

2.2.2. تجربة الأردن الإلكترونية: تمثلت تجربة دولة الأردن العربية في تطبيق مصطلح الحوكمة الإلكترونية وهذا جاء بعد الانهيارات التي مست بعض اقتصاديات دول العالم ومعرفة الأسباب والتي كان من أهمها التعارض بين

¹ استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، تجسيد إدارة بلا ورق، شهود يوم 2020/04/12

مصالح الإدارة والآخرين من أصحاب المصالح في المشاريع، فاتبعت الأردن المعايير العالمية للتدقيق الداخلي بهدف إصلاح أحوال المنشآت حتى لا تنتهي بالفشل وبالتالي تنعكس على اقتصاد الدولة، فاعتمدت الأردن على منظور المؤسسات الدولية لمعايير الحوكمة مثل معايير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية الصادرة في تقرير لها حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999 والتقرير الذي أصدرته معدلا لهذا التقرير عام 2005، والتقرير المحدث في سنة 2006، كما اعتمدت أيضا معايير مؤسسة التمويل الدولية. بحيث عند ظهور توجه الإصلاح وتطبيق مبادئ الحوكمة واجهت الحكومة الأردنية ومؤسساتها مقامة من بعض قوى الشد العكسي والمتمثل في أصحاب النفوذ بالشركات التي تتصف بصفة الشركات العائلية، التي اعتبرت قواعد الحوكمة تدخلا في شؤون إدارة هذه الشركات، ومن أسباب نجاح التجربة الأردنية في مجال الحوكمة الإلكترونية هو قيام الحكومة بتعديل شامل للتشريعات واللوائح بما يتوافق والالتزام بمعايير المحاسبة والافصاح والشفافية الدولية وذلك ضمان لتحقيق العدالة بين حقوق جميع أصحاب المصالح، كما هدفت الحكومة الإلكترونية الأردنية إلى خلق بيئة تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعمالاتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية لكل مؤسسة ودائرة من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة استخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد مما يوفر لها مداخل الكترونية في عدة مجالات كالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والاحوال الشخصية والضرائب، والأعمال والاستثمار إضافة لخدمة الدفع الإلكتروني¹.

المطلب الثالث: إطار عصنة الإدارة الجبائية الجزائرية

أولا: أساليب تطوير الإدارة الجبائية الجزائرية

تقع الادارة الجبائية في الجزائر منذ عقود تحت صعوبات وضغوطات مرتبطة أساسا بنمط التسيير المنتهج من قبل الادارة الضريبية والأساليب المتبعة والملخصة ضمن منهج التسيير بالوسائل، حيث كان المسلك الطبيعي هو أن تعيد الدولة النظر في مناهج تسيير الإدارة الضريبية في إطار نظرية الحكم الراشد (الحوكمة) وآلياته المتمثلة في الجودة الشاملة للوصول بالإدارة الضريبية إلى الكفاءة والفعالية المطلوبتين، ومن أجل تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية بصفتها المسؤولة عن تطبيق القانون الضريبي وتحصيل الإيرادات مما يعكس إما قوة أو ضعف الإدارة الضريبية لذلك وجب التقيد بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة قبل البدء بتنفيذ برنامجها وهذه المتطلبات تتمثل في²:

¹ حلوش عاكف، بوحيزة فوزية، دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الخدمة العمومية - حالة الأردن والجزائر، الملتقى العلمي الدولي بعنوان جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية يومي 29-30 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص ص: 10-12.

² بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مقال منشور، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص ص: 173-174.

1. دعم وتأيد الإدارة العليا؛
2. تهيئة مناخ العمل؛
3. التركيز على المكلف بالضريبة؛
4. قياس الأداء؛
5. الإدارة الفعالة للموارد البشرية؛
6. التعلم والتدريب المستمر؛
7. ارسال نظام المعلومات لإدارة الجودة الشاملة؛
8. تشكيل فرق عمل للجودة؛
9. القيادة القادرة على تكييف إدارة الجودة.

ثانيا: خطوات إصلاح الإدارة الجبائية الجزائرية

من خلال إصلاحات المنظومة الجبائية التي باشرتها الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة 1992 الرامية إلى مشروع عصنة الجبائية الجزائرية، حيث حددت عملية العصنة أهداف هذه الإصلاحات في تبسيط النظام الجبائي وتحسين المردودية وتوزيع افضل للعبء الجبائي بين المكلفين بالضريبة، وتقليص الضغط الجبائي، وعرف تطبيق هذه الإصلاحات ثلاث تغيرات هامة تتمثل في تطبيق الرسم على القيمة المضافة TVA؛ إدراج الضريبة على أرباح الشركات IBS؛ تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، هذه المساعي أدت إلى توسيع الوعاء الجبائي في صياغ بذل جهود من أجل توحيد النسيج الجبائي الوطني، حيث سمحت الورشات التي أنجزت في هذا المجال ب¹:

- تبسيط إجراءات التسيير وتحصيل الضرائب؛
- إلغاء بعض الضرائب والرسوم؛
- تخفيض عدد ومعدلات الرسم على القيمة المضافة؛
- احداث الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) والنظام المبسط؛
- تخفيض معدلات وأقساط الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛
- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) المطبقة على أنشطة الإنتاج والأشغال العمومية والبناء والسياحة؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خمسينية إدارة الضرائب: تعزيز الإنجازات والمحافظة على قمة الحداثة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية، العدد رقم 2012/61.

- توحيد وتنسيق الأحكام المتعلقة بالإجراءات الجبائية (قانون الإجراءات الجبائية)؛
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة؛
- وضع جباية ملائمة للاستثمار والتشغيل من خلال منح مزايا جبائية وتخفيضات محسومة في معدلات الحقوق والرسوم؛
- إعادة جدولة الديون الجبائية.

ثالثا: تقييم فعالية النظام الضريبي

حساب مردود الجباية العادية بالأرقام من حيث مساهمة الجباية العادية في الإيراد الجبائي دون المستوى المطلوب فقد قدرت سنة 2018 ب 3190.33 مليار دج مسجلة زيادة طفيفة عن تلك المسجلة في سنة 2017 التي قدرت ب 2736.23 مليار دج، وزيادة معتبرة عن تلك المسجلة في سنة 2016 إذ قدرت ب 2422.9 مليار دج وكذلك بزيادة عن تلك المسجلة سنة 2015 حيث بلغت 2354.64 مليار دج لكن رغم هذه الزيادة المتتالية إلا أنها تبقى دون الآمال المنتظرة فيها خصوصا في ظل الأزمة المالية للبلاد وتراجع إيرادات الجباية البترولية (النفطية) منذ إنحيار أسعار النفط سنة 2014 وهو ما يطرح رهان ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كأهم رهان للنظام الضريبي الجزائري على الأقل في المدى المتوسط والبعيد، وذلك بالنظر إلى صعوبة تحقيق هذا الرهان على المدى القريب¹.

المطلب الرابع: التدابير التنظيمية لتحسين الخدمة الجبائية في الجزائر

أولا: تطوير هياكل الاستقبال في الإدارة الجبائية ومرجعية الخدمة

1. تطوير هياكل الاستقبال المتعلقة بالإدارة الجبائية في الجزائر:

إن الجزائر باشرت أهم إجراءاتها الخاصة بتحديث الهياكل المعدة لاستقبال الجمهور لدى جميع إدارتها الجبائية وهذا وفق:

1.1. اعتبار عصرنه هياكل الإدارة الجبائية من الناحية التنظيمية خطوة مهمة في عمليات الإصلاح لأن هذا سيساعد على رفع الأداء بالنسبة لأعوان الضرائب ومن جهة أخرى سيدعم الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف ويجعل منه زبونا للإدارة مما يرفع الوعي لدى المكلف بالضريبة وتفادي ظاهرة التهرب الضريبي، لقد تم انشاء مديرية كبريات المؤسسات (DGE) حيث كانت تغطي ما يزيد عن 2000 مؤسسة في الجزائر، وكان هدفها تحقيق تسيير جبائي

¹ مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000-2018، مقال في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 02، المجلد 16، 2019، ص 145.

أمثل وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين، وكخطوة ثانية تم انشاء مراكز الضرائب (CDI) من أجل تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم انشاء بالموازاة مع هذه المراكز الجهوية (CPI) وهي عبارة عن مصلحة من مصالح المديرية العامة للضرائب مهمتها تسيير ملفات المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

2.1. خطوة احداث مراكز الضرائب جاءت لتجميع مختلف الوحدات الأساسية المشكلة للإدارة الجبائية في مركز واحد، وهذا سوف يقلل من معانك المكلفين بالضريبة ولن يجبرهم في كل مرة للتنقل من مصلحة إلى أخرى وسيسهل بذلك على المكلف التصريح الجبائي في الوقت المناسب مما يجنبه السقوط في هاجس غرامات التأخر عن الدفع، من جهة أخرى فإن جمع مختلف المصالح في مركز واحد سيققل من الأخطاء التي تقع فيها الإدارة ويجعل الاتصال بين المصالح أسهل ما يكون إلى جانب هذا سترتب عن تقليص عدد الوحدات أو المصالح القاعدية تخفيضاً في تكلفة التسيير، وهذا كله ينصب في هدف واحد وهو مكافحة التهرب الضريبي وإحصاء المكلفين بدفعها إحصاء دقيقاً.

3.1. تحسين استقبال المكلفين في إطار تحسين الخدمة العمومية والاهتمام بالمكلف من أولويات المديرية العامة للضرائب، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع برنامجا وكل من مديرية العلاقات العامة والاتصال يرمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة للمكلفين ومن أهم الإجراءات المتخذة ما يلي¹:

- إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة؛
 - إنشاء مركز استقبال لضمان استقبال واعلام المكلفين؛
 - تقليص آجال الرد على طلبات المكلفين بالضريبة؛
 - تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية من أجل إطلاعها على مختلف إجراءات تبسيط النظام الجبائي وفي المقابل تشارك هذه الجمعيات في ترقية الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة؛
 - تجهيز الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب، وزيادة فعالية تدابير الاستقبال بجميع اشكاله بهدف التعريف بالمحاور الرئيسية للنهج الجديد للإدارة الجبائية؛
 - نشر البلاغات الصحفية، واعلام المكلفين بالضريبة بجميع التزاماتهم؛
 - تحسين الخدمة الإلكترونية بامكانية التحميل للرزم الجبائية ومطبوعات التصاريح للسلسلة G كذلك إعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الإلكتروني، وخلق فضاء للتشاور يجيب على كل التساؤلات متاح
- 24/24 سا.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحسين استقبال الجمهور رهان من أجل إدارة عصرية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2011/52.

والجدول التالي يوضح احصائيات متعلقة بنوعية الخدمات المقدمة إلى المكلفين وتطورها عبر فترة 2010 إلى 2014

الجدول رقم (3-2-1) احصائيات تتعلق باستقبال مستخدمي الإدارة الجبائية

2014	2013	2012	2011	2010	
1240922	1115179	1225139	1200428	930166	الاستقبال الشخصي
138291	89741	98387	96376	106780	الاستقبال عبر الهاتف
16129	15478	12197	16430	19473	المراسلات الكتابية
1059	825	495	595	436	البريد الإلكتروني
103	86	169	52	180	لقاءات مع الجمعيات المهنية

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب الجزائر شوهد يوم 2019/08/02 https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/accueil_ar.pdf

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن هناك تزايد مستمر في عدد الاستقبالات الشخصية في الإدارة الجبائية خلال هذه الفترة مما يدل على وجود ثقافة استقبال متطورة وتحتم بالمكلفين، إضافة إلى نسبة استقبال الاتصالات الهاتفية أيضا تطور وهذا يوحي بوجود اهتمام كبير من قبل الموظفين بتوجيه المتصلين وشرح وتبسيط إجراءات التنقل إلى الإدارة، ووجود كم هائل من المراسلات الكتابية لمن هذا الأسلوب بدأ في التقلص بسبب فتح الموقع الإلكتروني واستقبال الرسائل الكترونيا أفضل وأسهل في طريقة الوصول إلى الانشغالات وطرحها والرد عليها إلكترونيا، ولكن الملاحظ من هذه الاحصائيات هو تخفيف ضغط اللقاءات مع الجمعيات المهنية مما يدل على اعتماد الأسلوب الإلكتروني في طرح التساؤلات والتوجه نحو تبسيط العمل.

2. مرجع نوعية الخدمة

إن مرجع نوعية الخدمة تم انشاؤها من خلال التعليمات العامة رقم 01 الصادرة في 07 جوان 2012 من طرف المدير العام للضرائب، فهذه المرجعية تعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة وتتضمن مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي يجب أن تلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) حيث يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله، ويتمثل هذا المسعى في اكتتاب 20 التزام

لنوعية الخدمة 15 منها موجهة لتحسين جودة الاستقبال والخدمة والالتزامات الباقية تشير إلى التزامات لتحسين المستمر، ويرتكز هذا المرجع على 05 محاور هيكلية تتمثل في¹:

1.2. تحسين ظروف الوصول وفقا لاحتياجات المكلفين بالضريبة:

- على الأعوان المكلفين بالاستقبال أن يضعوا تحت تصرف المكلفين بالضريبة جميع المعلومات الضرورية التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات (ساعات الافتتاح، أرقام الهواتف، عناوين المصالح... إلخ)؛
- توجيه المكلف بالضريبة والتكفل به؛
- تسهيل الإجراءات للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة؛
- استقبال الأشخاص الذين لديهم مشاكل مهما كان نوع المشكل الذي يعانون منه بطريقة مناسبة.

2.2. الاستقبال اللائق والفعال للمكلف بالضريبة:

- الاستقبال اللائق من طرف أعوان إدارة الضرائب ورفع عدم الكشف عن هويته، مع احترام السرية وتسيير الانتظار، إضافة إلى الرد على البريد والبريد الإلكتروني بكفاءة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وضمان الراحة في فضاءات الاستقبال والانتظار؛
- 3.2. احترام مواعيد الرد على طلبات الحصول على المعلومة:

البريد الإلكتروني هو أداة تستخدم بصورة أكبر من طرف المكلفين وعليه يجب الاهتمام بهذا الجانب والرد على الأسئلة التي يطرحها المكلفون بالضريبة عن طريق البريد الإلكتروني، كما لا يجب إهمال المكالمات الهاتفية؛ في هذا الإطار اعتمدنا تقديم مؤشرات توضح تزايد عدد الزيارات للموقع الإلكتروني وكذلك عدد الصفحات المتصفح للمديرية العامة للضرائب وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2-1) احصائيات تتعلق بالموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

المجموع	2016	2015	2014/12/31 – 2014/10/14	
1233887	728279	428366	77242	عدد الزيارات
4266182	2346234	1596471	323477	عدد الصفحات التي تم تصفحها

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب الجزائر شوهد يوم 2019/08/02 https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/accueil_ar.pdf

¹ بن عمارة منصور، تومي سمية، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جوان 2018، صص 35-37.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يمثل احصائيات للولوج لموقع المديرية العامة للضرائب الجزائر تنامي كبير في نسبة الدخول لزيارة الموقع والبحث عن خدماته وتحديثاته والبحث عن المعلومة الجبائية خلال فترة 2014 إلى غاية 2016 مما يستنتج من هذا تحسن خدمات الموقع بحيث أصبح يعتمد عليه في البحث عن المعلومة الجبائية، وأيضا التوغل داخل الصفحات الموجودة في الموقع مما يدل أن الموقع متنوع الخدمات والمعلومات ومما يسهل عملية أخذ المعلومة دون التوجه إلى الإدارة الجبائية وهذا يعطينا ثقة في اعتماد والتمسك بالموقع والاستفادة من خدماته.

4.2. الاستماع إلى توقعات المكلفين بالضريبة:

- الرد على الاقتراحات والشكاوي المتعلقة باحترام الالتزامات؛
- تقييم ونشر النتائج المتعلقة بجودة الخدمة، وكذلك القيام بسبر الآراء حول جودة الخدمة والإعلان على النتائج.

5.2. التقييم والتحسين المستمر لإجراءات نوعية الخدمة:

- قيادة متابعة احترام الالتزامات وإجراء التقييم الذاتي للممارسات؛
 - تنظيم الوثائق المتعلقة بمرجعية جودة الخدمة والتعريف بمؤشرات متابعة التزامات جودة الخدمة؛
 - إعداد ميزانية سنوية وإطلاق إجراءات جديدة لتحسين الاستقبال والخدمات المقدمة.
- والجدول الموالي يوضح احصائيات المديرية العامة للضرائب لمرجعية نوعية الخدمة خلال فترة 2012-2015

الجدول رقم (5-2-1) احصائيات تتعلق بمرجع نوعية الخدمة المطبق بمديرية كبريات المؤسسات

ومراكز الضرائب للفترة 2012-2015

2015	2014	2013	2012	
76,67%	97,06%	85,60%	53,29%	نسبة احترام الدخول إلى مصلحتنا
99,30%	99,50%	97,88%	90,58%	نسبة التكفل بالمكلفين بالضريبة
73,03%	71,96%	72,32%	66,40%	نسبة نوعية الخدمة المؤداة
63,33%	74,33%	75,46%	69,08%	نسبة احترام الآجال
68,64%	88,60%	65%	73,16%	نسبة الإصغاء المخصصة للمكلفين بالضريبة
73,43%	80,59%	79,82%	72,21%	المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب الجزائر شوهذ يوم 02/08/2019 https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/accueil_ar.pdf

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن هناك تذبذب طفيف من سنة إلى أخرى في مؤشر إجمالي نوعية الخدمة المقدمة إلى المكلفين حيث نلاحظ وجود تزايد من سنة 2012 إلى غاية سنة 2013 بنسبة 07.61% وهذا راجع إلى تطبيق التعليمات المتعلقة بتحسين خدمات الإدارة الجبائية لسنة 2012 وهناك زيادة ضئيلة لوحظت سنة 2014 بنسبة 0.77% لعل سببه يرجع إلى ترسخ ثقافة الخدمات المقدمة من طرف موظفي الإدارة، بينما تراجع هذا المؤشر لسنة 2015 بنسبة 07.16% وقد يرجع ذلك وجود ظروف اقتصادية مرت بها البلاد أدت إلى نقص توجه المكلفين إلى اعتماد خدمة الإدارة الضريبية، ولكن هذا لا يمنع من القول أن خدمات الإدارة الجبائية أصبحت تحظى بالقبول العام لدى الجميع وتطورت لمواكبة الحداثة العصرية.

ثانيا: النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب:

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها، تظهر جلها الأهمية الكبرى لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية على ضوء التوقعات المتنامية لمجموع مستعمليها وكذا موظفيها وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها¹.

يتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمته جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات. تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

على ضوء التجارب السابقة في هذا المجال، لا تحتاج مساهمة هذا النظام بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين إلى إثبات. وعلى الرغم من تعقيد وضع حيز التنفيذ لمشروع النظام المعلوماتي، تعمل المديرية العامة للضرائب على تعبئة جميع الوسائل المناسبة بهدف السماح بتحقيق الهدف المنشود.

يمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبائك"، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2017/85.

ومن أجل نظام معلوماتي ناجح باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو طور التحسيد، حيث شهد المشروع إعادة انطلاق في المرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013، عرفت مرحلة التقارب التي انطلقت في 22 جوان 2014 نوعا من التأخر بسبب تعقيد هذه المرحلة أين تم الأخذ بعين الاعتبار لجميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وتم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب:

- المخطط العام للتكوين 2D2؛ استراتيجية التنصيب 2D3؛ تقرير النشاط الشهري 2D4؛ تحليل الثغرات، مخطط الاختبار، تصميم نظام 2D1 V2 .

وتم الانتهاء من اعداد الحصص 02 المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب للجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصص 02 وتسليم نهائي لـ (22 D1V) والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصص 03 التي تتناول ((الضبط والتطورات الخاصة)).

يعكف فريق مشروع المديرية العامة للضرائب على العمل مع خبراء الشركة الإسبانية ((إندرا)) حيث يتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال منهاج ((الوظيفة)) مع نفس الشيء بالنسبة للورشات الخمس الأخرى (إدارة النظام الشبكات التأهيل/ الأمن، تسيير البيئات، تسيير المنشآت القاعدية).

1. جوانب المشروع:

- الجوانب التقنية: يحرز الفريق التقني لمشروع (النظام المعلوماتي الجبائي) تقدما وقد أخذ على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيانات.

- تنصيب الأنظمة: يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية.

- البيئات التي وضعتها الفرق التقنية للشركة الإسبانية ((إندرا)) والفرق التابعة للمديرية؛

- نشر تطبيق الحماية من الفيروسات كاسبارسكي (Kaspersky Endpoint Security v 10)؛

- وضع نظام تسيير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت (Microsoft Wsus Update)؛

- صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع؛

-تنصيب نظام التسيير الجبائي (SGF) لاختباره مع قاعدة البيانات؛

- اعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب للطلب.

-مسك وبرمجة اثنان وثلاثون (32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل (مركز حساب المديرية العامة للضرائب).

- التدقيق في تنصيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمركز الضرائب للحراش.

- **الجوانب العملية:** تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الامر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصف مركز الضرائب، تم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب:

-مخطط المحاسبة NCT؛

-توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل؛

- تحصيل بمختلف الكيفيات (صك، دفع، حساب، نقد....).

ومن الإجراءات التي باشرتها وزارة المالية من أجل عصرنه الإدارة الجبائية عن طريق المديرية العامة للضرائب في إطار إصلاح المنظومة الجبائية اعتماد رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 2018/90 التي نصت على¹:

1. تبني موقع جبايتك "Jibayatic" الخاص بالتصريح عبر الانترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب من خلال الدخول إلى الموقع واتباع خطوات التسجيل ورافق ملف يحمل من الموقع.

2. تبني التقييم الجبائي عبر الانترنت حيث وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرف المكلفين بالجباية خدمة تقدم طلب التقييم الجبائي عبر الانترنت، وذلك بالولوج إلى الموقع التالي:

[www.mfdgi.gov.dz](https://nifenligne.mfdgi.gov.dz) ثم <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

إضافة إلى إمكانية متابعة ومعالجة والاطلاع على طلبات التقييم الجبائي وإصدار شهادة التقييم.

3. إلزامية التصريح والدفع عن بعد لكافة المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ابتداء من أول جانفي 2018.

ثالثا: استراتيجية الرقابة الجبائية في برنامج التوجه للعصرنة

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية، نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به، حيث في هذا الصدد يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عصرنه الإدارة الجبائية استراتيجي لوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2018/90.

الإطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة، هذا كله يندرج ضمن أهداف التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية عن طريق القيام ب¹:

1. **الأبحاث الجبائية الخارجية:** ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الإطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة؛
2. **عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:** عن طريق تحقيق برمجة منتقاة وهادفة بناء على الملاحظات والسلوكيات الإحتيالية بما يركز بإسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية عبر الأدوات ذات المصدقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى احصاء النسيج ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات؛
3. **تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:** التسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائين والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة من جهة المداخل المصريح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى لممتلكاتهم ووضعتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة؛
4. **تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:** تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم اعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات؛
5. **إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:** تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعينين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، وفيما يخص المحققين فيتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءاتهم.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرقابة الجبائية نقاط مرحلية وتوجهات إستراتيجية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2012/64.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال البحث عن الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وجد الباحث مجموعة معتبرة من الدراسات عن عصنة الإدارة الجبائية، كما وجد أيضا دراسات عن متغير الإدارة الإلكترونية ليست بالكثيرة، وتم الإقتباس أيضا من دراسات الماجستير نظرا لنقص دراسات الدكتوراه في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الإقتباس من المقالات المنشورة، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات التي سيتم ترتيبها حسب المصدر إلى دراسات محلية، عربية، أجنبية، كما ستكون حسب سنة النشر من الأحدث إلى الأقدم.

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة الباحثان بن عمارة منصور، تومي سمية بعنوان فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصنة الإدارة الجبائية دراسة حالة الجزائر 2018¹

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في سبل تقييم عمل الإدارة الجبائية بعد نحو 50 سنة من الاستقلال وهل توصلت إلى الدور المنوط بها وخصوصا مؤخرا بعد ما تبنت نظام الإدارة الإلكترونية، تبعا للمشاريع المبدولة في إطار تحسين الخدمة الجبائية وتطرق الباحثان إلى سرد بعض المعلومات المستخرجة من المديرية العامة للضرائب بالجزائر المتعلقة بسبل إجراء الرقابة الجبائية في ظل تنفيذ البرنامج الإلكتروني. وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات:

- تسهيل العمل الرقابي الجبائي مرتبط بتوجه الحكومة الجزائرية نحو العصنة للقطاع الجبائي، وهذا بدوره سيخفض من الضغط الكبير الذي يعانون منه المراقبين الجبائيين؛
- الواجب على الإدارة الجبائية الاستمرار في عملية التعديلات الجوهرية للتشريعات الجبائية مع تأطير صارم، وهذا مع مراعات العلاقة الجيدة بين الإدارة الجبائية والمكلف لخلق التوازن والثقة؛
- ضرورة تغيير النسيج الاقتصادي من خلال تعديل بنية الواردات وزيادة حجم الصادرات، بالإضافة إلى تشغيل نظام معلومات دائم يتميز بالدقة وصعوبة الاختراق وتطبيقه في الإدارات الجزائرية.

حاولت هذه الدراسة معالجة الفجوة التي تخللت نظام الرقابة الجبائية من خلال تطبيق وسائل العصنة خاصة التركيز على التكنولوجيا العصرية وضرورة توفرها والسهر على ملائمة التشريعات القانونية لبرامج العصنة وهذا ما تحاول دراستنا الوقوف عنده من خلال نتائج الدراسة فيما ان كانت نتائج تطبيق العصنة أسهمت في فعالية نظام الرقابة أم أن العمل بالنظام التقليدي يحقق نتائج أفضل.

¹ بن عمارة منصور، تومي سمية، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصنة الإدارة الجبائية دراسة حالة الجزائر، العدد 12 جوان 2018، ص ص: 30-58.

2. دراسة الباحثان بلعزوز بن علي، وشان أحمد تحت عنوان الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر 2017¹.

تهدف هذه الدراسة على التركيز في الإصلاحات الضريبية للجيل الأول الذي تميز بتبني ضرائب جديدة عصرية، وكذلك تبسيط وتعزيز الإجراءات الضريبية (الجبائية) من أجل محاربة ظاهري التهرب والغش الضريبي وتمثل الضرائب الجديدة العصرية في الضريبة على الدخل الإجمالي، ضريبة أرباح الشركات، ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الجرافية الوحيدة (IFU) ومن أبرز إجراءات تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية:

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه؛ تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية؛ تعزيز آليات (الفحص الضريبي في إطار الاستراتيجية الجديدة للرقابة بإحداث أربعة أنظمة وهي: الفحص في المستندات، الفحص العام، الفحص المصوب والفحص المحاسبي، الفحص المعمق لمحمل الوضعية الجبائية الشاملة)؛ تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضريبة؛ تخفيض غرامات التحصيل الضريبي ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزامات الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تطبيق عدة مقترحات لإصلاح الإدارة الضريبية تتمثل في:

- توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة المالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصصين في الضرائب؛
 - ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات الحكومية بتقنيات الربط الإلكتروني؛
 - نشر ثقافة ضريبية جديدة بين المكلفين بالضريبة من خلال تشجيعهم على التصريح الضريبي باستخدام تقنيات الأنترنت واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات التجارية وتسديد المستحقات الضريبية.
- حاولت هذه الدراسة التطرق لإصلاح الإدارة الضريبية في إطار عصرنة الإدارة العمومية بإحداث برنامج إصلاحي يتركز على محورين أساسيين هما إحداث هياكل جديدة للإدارة الضريبية تتمثل في مديرية كبيرات المؤسسات DGE، المراز الضريبية، المراكز الجوارية الضريبية، ورقمنة الإدارة الضريبية بغية الوصول إلى درجة التطور في مجال الإصلاحات في جانب المالية، وهذا جانب مهم من خلال دراستنا التي تختص بتطوير وتيرة العمل الرقابي الجبائي في ظل تبني مشروع العصرنة.

3. دراسة الباحثان بودالي محمد، بوشنب موسى تحت عنوان رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجاً 2016².

¹ بلعزوز بن علي، وشان أحمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17 جانفي 2017، ص ص: 67-74.

² بودالي محمد، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة دراسات جبائية، بجامعة البليدة، المجلد 05 العدد 02 ديسمبر، 2016، ص ص: 253-279.

تهدف هذه الدراسة إلى الأسس التي تتبعها الدولة الجزائرية في إطار التوجه وتعزيز سبل الرقي بالإدارة العمومية الجزائرية إلى تحسين خدماتها المقدمة إلى الجمهور والمواطنين، وهذ باستخدام أسلوب الرقمنة وأخذ كمثال للإدارة المدروسة في هذا المقال الجانب الإداري الجبائي الجزائري بصفته صاحب الاهتمام الأكبر في الحكومة، حيث بين تكييف المشروع المعتمد من طرف الحكومة من أجل العصرية في قطاع المالية وبالأخص المديرية العامة للضرائب.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

- التحسينات التي جاء بها برنامج العصرية وتحسين الخدمة العمومية في الإدارة الجبائية شملت فقط المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات؛
- التقنيات الإلكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية اقتصرت فقط على إدارة الضرائب دون ربطها بباقي الإدارات الأخرى وهذا ما لا يخدم هدف الإدارة الجبائية؛

- ضرورة اشراك المكلفين بالضرائب في سن القوانين الجبائية من أجل كسبهم ورفع الوعي الجبائي لديهم؛
- ضرورة استحداث بطاقة وطنية هدفها إحصاء المكلفين الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي.

تطرقت هذه الدراسة للحديث عن رقمنة الإدارة العمومية لهدف تحسين مبدأ الخدمة العمومية واستهدفت إدارة الضرائب كنموذج في تحقيق الرقمنة، هذا كله لا يختلف اختلافا كبيرا عن موضوع دراستنا الذي يضم العصرية وهي أوسع مجال من الرقمنة، إذ تعتبر الرقمنة وضع نظام احصائي رقمي وطني وهو جزء من برنامج العصرية.

4. دراسة الباحث قاسمي محمد تحت عنوان فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرية الإدارة الجبائية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016¹.

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أهمية تطبيق النظام الرقابي لدى الإدارة الجبائية باعتباره أداة ردعية وقائية في متناول الإدارة الجبائية من أجل ضمان حقوق الخزينة العامة من جانب، ومن جانب آخر حفظ وتوفير شروط المنافسة الشريفة بين مختلف الأعوان الاقتصادية مستندا الباحث إلى الإصلاح الهيكلي المجسد منذ بداية سنة 2006 إلى غاية 2016 معتمدا على احصائيات المديرية العامة للضرائب فيما يخص طرق التحقيق الجبائي بالمقارنة من سنة إلى سنة. وقد توصل الباحث إلى:

- تزايد وتداخل القوانين التشريعية وكثرة تعديلاتها يسهم في عدم استيعابها من طرف موظفي القطاع وكذلك المكلفين مما يجعل اتساع طرق الغش والتهرب مشروع؛

¹ قاسمي محمد، فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرية الإدارة الجبائية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص: 210-221.

- ضرورة تدعيم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية الكفؤة من خلال تقديم التحفيز اللازمة لاستقطابها؛
 - الإسراع في تطبيق وتجسيد النظام المعلوماتي الجبائي من أجل فعالية آليات الرقابة الجبائية واعتماد أسلوب تنفيذ العقوبات القانونية من أجل الردع.
- تطرت الدراسة هذه إلى مقارنة في فترة عشر سنوات من بداية مشروع العصرية من ناحية تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية بأشكالها المختلفة وما حققته خلال المدة المدروسة بغية ترسيخ البرامج المسطرة للعصرية وهذا يوافق ما نحن بصدد استنتاجه من خلال تكملة مسيرة المدة المدروسة سابقا وتحيينها إلى وقتنا الراهن لمراقبة النتائج هل هي صالحة لعمل الإدارة الجبائية بأرجحية ضمن تبني برنامج العصرية، وأبرزت الدراسة فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجيهات الاستراتيجية لعصرية الإدارة خلال فترة مدروسة من 2006 إلى 2016 من خلال إجراء دراسة ميدانية للمديرية العامة للضرائب وتحليل طرق التحقيق الرقابي حيث أشاد الباحث بالعمل الرقابي وضرورة إجراء تعديلات على قوانينه من أجل ضمان استقراره مستقبلا، في حين أن دراستنا ستواصل هذا الطريق من خلال الوقوف على وتيرة العمل الرقابي في ظل تطبيقه لأساليب العصرية.

5. دراسة الباحثان بكرتين بومدين، يوسف رشيد تحت عنوان السياسة الجبائية واشكالية الغش الجبائي في الجزائر دراسة تحليلية واقتصادية 2015¹.

- تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل النظام الجبائي عن طريق تبني سياسة جبائية تتطلع إلى محاربة التهرب والغش المسجلين في الجزائر بصفة كبيرة، خصوصا في مجال الجبائية العادية، موضحة الخطر الكبير الناتج عن تفشي هاته الظواهر، وتطرق الباحثان إلى التعرف على نجاعة الأساليب الجبائية المستحدثة من أجل الرقابة الفعالة. وتوصلت هذه الدراسة إلى:
- بالرغم من كل المحاولات الرامية إلى القضاء على التهرب والغش إلا أنها لم تفي بالغرض وذلك بتسجيل زيادات في إحصاء حالات الغش؛
 - بعد انشاء مديرية البحث والمراجعات التي اقتصر دورها على تأهيل وإدارة الضرائب وتكييفها مع الظروف الاقتصادية من خلال تنظيم عمليات المكافحة للظاهرة (الغش الجبائي).
- تطرت هذه الدراسة إلى تفسير ظاهرة التهرب الضريبي من خلال الاعتماد على دراسة السياسة الجبائية في الجزائر بهدف الوقوف على أسباب عجزها، وهذا ما يجعل دراستنا لا تتفق مع هذه الدراسة بسبب اعتمادنا الأكثر على متغير العصرية الخاص بأحد آليات الرقابة الجبائية وليس تحليل ظاهرة أسباب التهرب الضريبي.

¹ بكرتين بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية واشكالية الغش الجبائي في الجزائر دراسة تحليلية واقتصادية، مقال بمجلة المالية والأسواق بجماعة بن باديس مستغانم، الجزائر سبتمبر 2015، ص ص: 162-184.

6. دراسة الباحث محمد لعلاوي تحت عنوان دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر 2015¹.

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح دور الضريبة كأداة للسياسة الاقتصادية من خلال اعتماد مرجع نظري للمنظومة الجبائية، وكذلك اعتماد مؤشرات الأداء في تقييم النظام الجبائي الجزائري عن طريق تنفيذ التحليل الاستراتيجي للحصول على فعالية التسيير الضريبي، وأن الآثار الناجمة عن التأثير الضريبي تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة كالجباية البترولية والجباية العادية. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أساسية أهمها:

- اقتراح القيام بسياسات تعديلية من أجل خلق وعي ضريبي لدى كافة المكلفين باعتبار الضريبة واجب وطني واخلاقي يقوم على مبدأ التكامل الاجتماعي؛
- العبء الضريبي على المكلف الجبائي تسبب في ضعف فعالية النظام الجبائي المنتهج من طرف الدولة وأرغم المكلف إلى اتباع أسلوب التهرب والغش الضريبي؛
- ضرورة إعداد هياكل ضريبية تتميز بتوسيع الوعاء الضريبي وترشيد معدل الضريبة وإصلاح الإدارة الجبائية، وإقامة مبادلات إلكترونية بين المديرات الولائية للضرائب.

حاولت هذه الدراسة تفسير وتحليل الغموض في المنظومة الجبائية في جانب تحصيل الإيرادات الضريبية، وهذا من خلال تبني التحليل المعمق للقواعد الضريبية ومدى تجاوب المكلفين بتنفيذها، أما دراستنا فتعتبر مكملة لها من جانب البحث عن سبل لتسهيل وضمان التحصيل الضريبي متمثلة في تيسير عمل الإدارة الجبائية المكلفة بتحصيل الإيرادات للعمل الرقابي الجبائي.

7. دراسة الباحث عفيف عبد الحميد تحت عنوان فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، 2014².

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التنمية المستدامة من خلال فعالية النظام السياسي الجبائي خلال مدة قدرت ب 12 سنة، وهذا بالاعتماد على قياس المردود المالي للجباية العادية مستبعدة في ذلك العائد من الجباية البترولية، وتطرق أيضا الباحث إلى الإصلاحات التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة وما قدمته من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

¹ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014-2015.

² عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.

- الإصلاح الجبائي الذي انتهجته الدولة ساهم في رفع إيراداتها للجباية العادية إلا أنه بقي حبيسا وتابعا للجباية البترولية دون إحلال الجباية العادية للدور الريادي في جلب الإيرادات، حيث غطت نسبة 42.09% من نفقات ميزانية التسيير خلال فترة 12 سنة وهذا ما أثبت عدم فعالية السياسة الجبائية؛
 - رغم كل ما حققته الجباية المحلية من إيرادات إلا أنها لم تستطع تغطية نفقات التنمية المحلية؛
 - السياسة الجبائية الداعمة للإعفاءات والتخفيضات الجبائية لم تحقق ما أصدرت لأجله من تطوير للاقتصاد وتشجيع للاستثمار؛
 - الاتساع الملحوظ للاقتصاد الموازي من أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق الفعالية في السياسة الضريبية.
- حاولت هذه الدراسة التطرق إلى خلق تنمية مستدامة خلال فترة 12 سنة من تفعيل السياسة الضريبية وما نتج عنها من الإصلاح الجبائي من أجل رفع إيرادات الجباية العادية لاعتمادها في تغطية نفقات التنمية مما جعل السياسة الضريبية المنتهجة لم تصل إلى مستوى الفعالية وهذا راجع إلى ضعف نطاق التطبيق وانتهازها عن طريق خلق اقتصاد موازي لها، أما دراستنا فتطرق إلى تفعيل سياسة الرقابة الجبائية عن طريق اصلاحه بضخ أسلوب العصرية لتحقيق هدف الحد من الإلتواء الضريبي.

8. دراسة الباحث كحلة عبد الغني تحت عنوان تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية 2000-2010¹.

تناولت هذه الدراسة الإصلاحات التي باشرتها المديرية العامة للضرائب بعد سنة 1992 وجاءت هذه الدراسة تحت اشكالية " ماهية آليات تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر من منطلق إصلاح النظام الضريبي في ظل استفحال ظاهرة التهرب الضريبي؟"، وكذلك التطرق إلى الإصلاحات التي طالت النظام الضريبي من ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية الالكترونية أيضا تفصيل ظاهرة التهرب الضريبي والغش من خلال دراستها والتركيز على الدور الرقابي في محاربة هذه الظواهر من خلال تفعيل هياكل الرقابة الجبائية وإجراءاتها.

وخلصت هذه الدراسة إلى:

- ضعف النتائج الإصلاحات الضريبية المطبقة منذ سنة 1992 في إحلال الجبائية البترولية وأيضا غياب دور الرقابة الجبائية وفعالية راجع إلى تفشي ظاهرتي التهرب والغش الضريبي؛
- الإحصائيات الوطنية غير دقيقة مقارنة بالحقوق المسترجعة من القضايا المحقق فيها، وعدم تبيان المفهوم الواضح للظاهرتين من طرف المشرع الجزائري الذي اكتفى بذكر أشكال الغش الضريبي؛

¹ كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية 2000-2010، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية ومالية دولية، الجزائر، 2012.

- متطلبات تفعيل الرقابة الجبائية مرتبط بتفعيل الهياكل المساعدة لها من حيث وجود نظام معلوماتي جبائي ومكلف في إطار قانون عادل وشفاف كذلك تحسين أساليب التعامل للإدارة الجبائية مع المكلفين من خلال تدعيمها بمكاتب العلاقات العامة تقوم بإرشاد المكلفين إلى التفسيرات الصحيحة لأحكام القوانين الجبائية.

تطرق هذه الدراسة إلى دراسة الإصلاح الضريبي في إطار تفعيل الدور الرقابي من خلال تقييم هذا الدور خلال فترة 2000 إلى 2010 حيث رجع الباحث أن تأخر تطبيق الإصلاح الضريبي راجع إلى عدم تفعيل الهياكل الرقابية بالشكل والمستوى المنوط منها، إضافة إلى وجود تضارب في المعلومات المصرح بها لاسيما هو تطرق إلى دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية، ولكن دراستنا قد تختلف عن هاته الدراسة من كوننا نتطرق إلى دعم النظام الرقابي بتقنية الرقابة الإلكترونية ومن ثم الحكم على الفعالية في تحقيق النتائج المنتظرة.

9. دراسة الباحث رضا خلاصي تحت عنوان تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الغش الجبائي ومقارنته بالإصلاحات بعد مرور 10 سنوات من تبني برنامج الإصلاح 1991 من خلال تحديد وتشخيص هذه الظاهرة، معرجا عن أسبابها والبحث عن حلول جذرية للحد منها عن طريق بث ثقافة الوعي الضريبي لدى المجتمع المكلف بالضريبة. وتوصل الباحث إلى القول أن:

- النظام الجبائي الجزائري يعتبر من الأنظمة المعقدة من ناحية فهم قواعده وتطبيق قوانينه الأمر الذي ساهم في تفشي ظاهرة الغش الجبائي هذا خلال الفترة المدروسة؛

- بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الدور الجبائي الرقابي من أجل تسهيل الحصول على المعلومة الجبائية لكل مكلف؛
- أيضا توصل الباحث إلى القول بأن الطرق والآليات المستعملة من طرف النظام الجبائي الجزائري لمكافحة التهرب واكتشاف الغش غير فعال وغير كافي للحد من تفشي الظاهرة.

حاولت هذه الدراسة التعمق في تحليل أسباب فشل الإصلاح الضريبي منذ انطلاقه من سنة 1991 إلى غاية سنة 2002 محاولة الوقوف أمام السبب الرئيسي الذي شخصه الباحث في مساهمة النظام الجبائي بكونه معقد في تركيبة قواعده وأيضا ضعف نظام الرقابة إضافة على ضعف السبل المنتهجة لمحاربة الظاهرة، هذا كله خلال فترة زمنية محددة، ودراستنا وسعت نطاق البحث عن سبل الإصلاح للنظام الجبائي إلى غاية اليوم من خلال تفعيل الدور الرقابي الجبائي لتقليص فجوة التهرب وصون إيرادات الخزينة العمومية.

¹ رضا خلاصي، تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2008.

10. دراسة الباحث العياشي عجلان تحت عنوان ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء

والتحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة¹.

تهدف هذه الدراسة إلى ترسيخ مصطلح الحكم الراشد على أنه من القواعد الأساسية في النظام الجبائي يرتكز على الشفافية والوضوح ويستند على العدالة وتطبيق القانون في إطار المراقبة الفعالة، ملخصا هذه القواعد في هيكل القيم الفاعلة والفعالة المعتمدة على الصدق والإخلاص والتشاركية والعمل الجماعي.

وخلص الباحث في هذا الموضوع إلى إثبات أن مبادئ وقواعد الضريبة تعتبر قاعدة أساسية متقدمة لتطبيق الحكم الراشد بمعنى أنها ركيزة أساسية من ركائز النظام الجبائي .

حاول الباحث خلال هذه الدراسة التحدث عن غياب أسس الحوكمة كمؤثر رئيسي لإصلاح النظام الجبائي الجزائري لكن وبالرغم من القيمة العملية لهذه الدراسة، إلا أنه يلاحظ وجود صعوبة في الربط من حيث ما هو متطرق إليه في الجانب النظري بما هو معالج في الجانب الميداني بحيث لا يمكن تطبيق الحكم الراشد في ظل النظام الجبائي الجزائري خلال المدة المدروسة، وتختلف دراستنا الحالية بكونها تتطرق إلى حتمية أساسية للوصول إلى اصلاح النظام الجبائي الجزائري بتطبيق أساليب العصرية في الإدارة الجبائية لتيسير مهامها والوصول إلى تحقيق راحة المكلفين .

11. دراسة مرشد سامي محمد وآخرون تحت عنوان أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع

للضريبة دراسة استطلاعية لآراء عينة من مخمني ضريبة الدخل في العراق 2013².

تهدف هذه الدراسة إلى الدور الذي خلفه استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمات والمؤسسات من خلال استخدامها المختلفة وخاصة في المجال المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وسهولة تحديده، الأمر الذي سهل من عمل دوائر الضرائب داخل دولة العراق في طرق قياس الدخل الخاضع للضريبة ومقارنته بالجانب المحاسبي في تحقيقه. وقد توصلت الدراسة إلى:

- ضرورة تطوير العمل بالجانب التكنولوجي داخل الإدارة الضريبية وتعميم استخدامه في شتى المجالات المتعلقة بعمل الإدارة الضريبية؛

- وجوب القيام بدورات تدريبية مكثفة لمخمني الضريبة في العراق حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

¹ العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.

² مرشد سامي محمد وآخرون، أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة دراسة استطلاعية لآراء عينة من مخمني ضريبة الدخل في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 27، العراق 2013، ص ص: 195-226.

- ضرورة وضع شروط ومحددات في اختيار الأشخاص الذين يعملون كمخمنين للضريبة تضمن الكفاءة والقدرة والفاعلية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

حاولت هذه الدراسة التي أجريت في دولة العراق ترسيخ ثقافة العمل بالنظام الإلكتروني الذي يستهدف تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الإدارات والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، بهدف تبسيط الدور على إدارة الضرائب بالعراق في طرق تحديد الدخل الخاضع للضريبة، والاهتمام الكبير بالجانب البشري في سبيل تحقيق هذا، أما دراستنا فتدخل ضمن الاهتمام بتيسير العمل داخل إدارة الضرائب من خلال تزويدها بالتكنولوجيا المتطورة بربط الإدارات ببعضها البعض وسهولة تبادل المعلومات.

12. دراسة الباحث حسام فايز أحمد عبد الغفور تحت عنوان العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل والجباية 2008¹.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإدارة الجبائية من خلال التحصيل الجبائي وعلاقتها بالمكلف بالضريبة من خلال وضع طريقة الاستبيان توصل الباحث إلى أنه:

- توجد فروقات بين إجابات أفراد العينة فيما يخص أثر العلاقة بين المكلف والإدارة في التحصيل والجباية بحسب متغير الوضع المهني على عكس متغير الدخل الشهري للمكلف؛

- وتوصل أيضا إلى ضرورة قيام المشرع الفلسطيني بتعديل الشرائح الضريبية المنصوص عليها بشكل يتلاءم مع المقدرة التكلفة للأفراد.

- أن ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من فجوة كبيرة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية بسبب التشريعات القديمة التي لا تخدم السلطة الفلسطينية أدى إلى فشل كبير في التحصيل.

حاولت هذه الدراسة إبراز نوعية الرابط بين الإدارة الجبائية والمكلف الفلسطيني فيما يخص التحصيل الجبائي، وتبين للباحث من خلال تحليل دراسته صعوبة التوافق بين الإدارة الجبائية والمكلفين نظرا لصعوبة التأقلم مع التشريعات الجبائية الفلسطينية في ظل وجود المحتل، أما دراستنا فتميل بعض الشيء إلى جانب الإدارة الجبائية في توفير وتطوير وسيلة الرقابة لضمان إيرادات التحصيل الجبائي.

¹ حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل والجباية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008.

13. دراسة الباحثة كلثم محمد الكبيسي تحت عنوان متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم

المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر 2008¹.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأساليب والمواد التي يجب توفرها في دولة قطر الشقيقة من أجل إرساء مبادئ ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الوظائف الأساسية المتواجدة في دولة قطر، أيضاً تحديد المعوقات القائمة دون تطبيق الإدارة الإلكترونية وسبل معالجتها والتغلب عليها.

وقد توصلت الباحثة من خلال دراسة هذا الموضوع إلى:

- العمل على إنشاء بنية تحتية حديثة مواكبة للحدثة العالمية داخل دولة قطر؛

- ضرورة تدريس الحاسب الآلي في الطور الابتدائي والحرص على نشر الثقافة الإلكترونية؛

- إعادة صياغة الأنظمة واللوائح وفق المفهوم الإلكتروني؛

- تخصيص ميزانية خاصة لتطوير العمل الإداري الإلكتروني.

ركزت دراسة الباحثة كلثم محمد الكبيسي أن تعمل على تطبيق الإدارة الإلكترونية في دولة قطر عن طريق توفير متطلبات تطبيق الوظائف الإلكترونية داخل الإدارات من خلال خلق الفضاء اللازم من بنية تحتية مهيأة وتعميم الثقافة الإلكترونية بواسطة تدريسها وإنشاء وتأسيس قوانين ومراسيم تحتم العمل الإلكتروني، أما ما تطرقت له دراستنا من خلال متغير الإدارة الإلكترونية هو تكييف البيئة الجزائرية في إدارتها بالعمل بالنظام الإلكتروني بما يجعل العمل التقليدي مقلص بصفة كبيرة للحصول على نتائج أفضل للإدارة والمواطن.

14. دراسة الباحث محمد محمود ذيب حوسو تحت عنوان التدقيق لأغراض ضريبية 2005².

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة المشتركة بين معايير التدقيق الممارس وبين معايير النظام الضريبي وبعد دراسته وتطرّقه إلى علم التدقيق المحاسبي، وتوصل الباحث إلى إنشاء نظام تدقيق ضريبي فعال قائم على أسس علمية للوصول إلى تحقيق الضريبة. وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود نظام تدقيق ضريبي مستحدث من خلال الدور الذي تفرضه الإدارة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب

الضريبي قائم على استخدام الإدارة الضريبية لمواردها المتاحة وخاصة الموارد البشرية؛

- ضرورة تبني تشريعات ضريبية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات لموظفي الإدارة الضريبية من أجل ضمان

الحياد والنزاهة في العمل، وكذلك تبني مبدأ المساءلة القانونية لموظفي الإدارة؛

¹ كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، مقدمة في الجامعة الافتراضية الدولية سنة 2008.

² محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق لأغراض ضريبية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2005.

- من أجل قيام المدققين بالأعمال المنوطة والمتنطرة منهم بشكل سليم ودقيق يجب ضمان حمايتهم من كل الضغوطات التي قد تواجههم.

تطرت هذه الدراسة إلى ضرورة ادخال نظام التدقيق المحاسبي على النظام الضريبي في دولة فلسطين المحتلة، وأيضا ضمان حقوق وحريات القائمين على التدقيق من أجل الوصول إلى فعالية في الخطط الاستراتيجية للإدارة الجبائية الفلسطينية، وبالرغم من اختلاف البيئة الزمانية والمكانية الجزائرية عن البيئة الفلسطينية المحتلة جزئيا إلا أن دراستنا تتطلع أيضا إلى إثبات فعالية جهاز الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي خصوصا إذا ارتبط بالتكنولوجيا العصرية.

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة Shang Jiang (2017) بعنوان: دراسة تجريبية عن أداء الإيرادات الضريبية الإقليمية في

الصين

An Empirical Study on China's Regional Tax Revenue Performance¹

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم التحصيل الضريبي للإيرادات في دولة الصين بدراسة شملت 31 مقاطعة تميزت بالحكم الذاتي وأخرى تعتبر بلديات تابعة، وتم ذلك عن طريق مسح كمي شمل سلسلة زمنية بداية من سنة 1995 إلى غاية 2013 بمعنى 18 سنة، حيث قام الباحث بوضع نقاط الاختلاف التي لاحظها من خلال الدراسة في تحصيل وأداء الإيرادات الضريبية بين المكلفين التابعين للمدينة والتابعين للأرياف من جانب تحصيل الدخل، إضافة إلى وجود ضغط ضريبي رهيب. وتوصل الباحث إلى:

- وجود فروق جوهرية اقليمية في القدرة على التحصيل الضريبي بين المقاطعات؛
 - تحسن كبير في التحصيل الضريبي الحالي مما يدل على ارتفاع نسبة التحصيل الحقيقي؛
 - وجود انفلات وتهرب عن التحصيل عن طريق الاعتماد على عائدات من مصادر غير ضريبية (موازية)؛
 - العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي من تحدد قدرة التحصيل الجبائي في الصين.
- حاولت هذه الدراسة ضبط قدرة التحصيل الجبائي في بعض مقاطعات دولة الصين، من خلال تحليل زمني لإيرادات التحصيل الجبائي حيث قام الباحث بتتبع اسباب التباين مما جعل هذه الدراسة تعمقت في الكشف وايضاح أسباب التضارب الموجود في التحصيل، ومما يجعل دراستنا تختلف عنها بنسبة كبيرة كونها تهتم بدراسة آليات الرقابة الجبائية في الجزائر وتطبيق أساليب الرقابة الجبائية العصرية الإلكترونية، وهذا الاختلاف راجع على تغير وعدم تجانس البيئة الجزائرية عن البيئة الصينية.

¹ Shang Jiang, *An Empirical Study on China's Regional Tax Revenue Performance*, A thesis submitted to for the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, the University of Gloucestershire, 2017.

2. دراسة الباحث **Toufik Kurniawan (2016)** بعنوان: تحديث نظام إدارة الضرائب مراجعة نظرية

لتحسين القدرة الضريبية.

Modernization of The Tax Administration System: A Theoretical Review of Improving Tax Capacity¹

تناولت هذه الدراسة الإصلاحات الضريبية في دولة اندونيسيا التي انطلقت منذ سنة 1984، والتي لم تحقق الهدف المنشود في تحسين القدرة الضريبية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للوقوف على الأسباب، ومحاولة تنفيذ الإصلاح عن طريق تطوير نظام الإدارة الضريبية وقد توصلت إلى:

- لا تزال دولة اندونيسيا تعاني من نقص فادح في التحصيل الضريبي؛
 - ضرورة تطبيق المبادئ الضريبية كالعدالة واليقين والاقتصاد في النفقات إضافة إلى نظام الحكم الراشد كمرجع للتطوير المستقبلي وتحديث إدارة الضرائب؛
 - من أجل خلق بيئة اقتصادية جيدة يجب على الحكومة الأندونيسية توفير ميزانية هدفها زيادة القدرة الضريبية.
- حاولت هذه الورقة البحثية من خلال مؤلفها أن تقف على حدود ومعوقات الإصلاح الضريبي في دولة أندونيسيا وهذا بتجربة نظرية للتطوير الإداري بغية مواكبة الحداثة العالمية للدول الرائدة في مجال التحصيل الضريبي، هذا ما جعل هذه الدراسة قريبة جدا من موضوع دراستنا للرقابة الجبائية التي تعتبر آلية اصلاحية وردعية وتنظيمية يعتمد عليها النظام الجبائي الجزائري وهذا عن طريق استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال المتطورة في هذا السبيل بغية حصر وتجميع الإيرادات من المكلفين بأسهل وأحسن وأسرع الطرق والقضاء على الغش والتهرب والاحتيال.

3. دراسة الباحثان **Muzainah Binti Mansor Et Abdurrahman Adamu Pantamee**

(2016) بعنوان: نموذج تحديث إدارة الضرائب لتوليد الإيرادات

A Modernize Tax Administration Model For Revenue Generation²

تناولت هذه الدراسة مساعي الباحثان لتطبيق نموذج تطوير الإدارة الضريبية عن طريق توليد ودر الإيرادات الضريبية بإتباع أسلوب يتكون من أربعة عناصر وهي المدخلات ثم عملية التحويل ثم المخرجات ثم قراءة النتائج وقد توصلت الدراسة إلى:

¹ Toufik Kurniawan, **Modernization of The Tax Administration System: A Theoretical Review of Improving Tax Capacity**, E3S Web of Conferences Issues, Volume 73, December, 2018, p p 01-04.
<https://doi.org/10.1051/e3sconf/20187310022>

² Muzainah Binti Mansor, Abdurrahman Adamu Pantamee, **A Modernize Tax Administration Model for Revenue Generation**, International Journal of Economics and Financial Issues, University Utara Malaysia, Vol 6, No 7S, April, 2016, p p 192-196.

- أن نموذج الدراسة لم يتم تجربته على أي دولة بحيث توجه التحويل والمخرجات للعمل بها مع مدراء الضرائب بينما المدخلات والنتائج يتعامل بها كلا من المكلفين بالضريبة مديري الضرائب؛
- الضرائب في البلدان النامية لا تزال غير مستقرة وهذا ما يصعب في تحصيل إيراداتها من طرف المكلفين، لذلك على الحكومات في هذه البلدان محاولة تقييد وفرض ضرائب واضحة وسهلة التطبيق؛
- من أجل التطبيق الجيد للنموذج خصوصا في الدول النامية وجب عمل مكونات النموذج في نسق متكامل وبوتيرة متزامنة.

حاولت هذه الدراسة محاكاة نموذج لتوليد الإيرادات في الدول النامية حيث يعتبر جيدا من خلال مكوناته ولكن وجود صعوبة في تطبيقه على أرض الواقع بسبب انعدام ونقص في مكونات النموذج، هذا ما يجعل هذه الدراسة مختلفة عن دراستنا ونتائجها قد تكون مستقبلية لا آنية لأن النظريات لنجاحها لا بد أن تجسد وتطبق على أرض الواقع.

4. دراسة M.Bird Richard (2015) بعنوان: تحسين إدارة الضرائب في البلدان النامية

Improving Tax Administration in Developing Countries¹

تناولت هذه الدراسة سبل تكييف إدارة الضرائب من ناحية الأداء في الدول النامية، عن طريق اجراء اسقاط لنماذج الدول الناجحة في هذا المجال من خلال التركيز على قواعد عامة وبسيطة تؤدي إلى اصلاح الإدارة الضريبية في البلدان النامية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- تأثير السياسات الحكومية على مواقف دافعي الضرائب مثلا عن طريق التطبيق المكثف للعقوبات الإدارية أو التطبيق الصارم للعقوبات في البلدان النامية قد يؤدي ذلك إلى زيادة التهرب بإحساس المكلفين بعدم العدالة الضريبية؛
- معظم دافعي الضرائب في الدول النامية يعتبرون مجرمون وأن اعطائهم للضرائب هو في الأساس في مسألة تحديدهم والسيطرة عليهم ولا يمكن لأي نظام ضريبي حديث العمل بمبدأ الخوف؛
- إن انشاء بيئة تجبر المواطنين على الإمتثال الضريبي وقوانينه صعبة في البلدان ذات القطاعات غير الرسمية؛
- إن مفتاح نجاح الدول النامية في تطبيق الإدارة الضريبية الفعالة يكمل في تطوير استراتيجية تستخدم الموارد المتاحة على أفضل وجه وتقديم الحوافز في الوقت نفسه للإمتثال وهذا بالأخذ لكل دولة بظروفها الخاصة.

حاولت هذه الدراسة جمع العديد من النقاط التي تشارك فيها الدول النامية من ناحية عدم الإمتثال الضريبي، وهذا مؤشر جيد للتحفيز على تطور هذه الدولة بالعمل بالحلول المقترحة من طرف الباحث في حين تعتبر الجزائر دولة نامية

¹ Richard M.Bird, **Improving Tax Administration in Developing Countries**, Journal of Tax Administration, Volume 1, Issue 1, April, 2015, p p 23-45.

وهذه الحلول تكون سبيل للسير نحو الأمام من خلال تطبيق الحلول ومواكبة العالم المتطور بخطوات متسارعة عن طريق الإصلاح وهذا ما تمثله أجهزة العصرية إضافة إلى تطبيق فكرة الحوافز.

5. دراسة Hassan .N. Rawash (2014) بعنوان : مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير الوظائف

الإدارية

Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions¹

تهدف هذه الدراسة إلى ارساء قواعد تطوير العمل الإداري ووظائفه بتطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل خلق محيط عمل يتماشى مع المستحدثات التكنولوجية نتيجة التغير العالمي للوظائف الإدارية ومحاولة التقليل من المعاملات الروتينية التقليدية في الإدارة والمؤسسات. وقد خلصت الدراسة إلى:

- الإدارة الإلكترونية تمثل طريقا جديدا قائما على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعتمد على المزايا والخصائص الحديثة للعلوم؛

- عناصر الإدارة الإلكترونية المتمثلة في الأجهزة والشبكات وصناع المعرفة والبرمجيات تساعد المؤسسة على تنفيذ أعمالها والوظائف الإدارية المختلفة؛

- يعتمد تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى أي إدارة توافر مجموعة من المتطلبات في شتى الوظائف الإدارية، كما يؤدي تطبيقها إلى الرفع من الفعالية والكفاءة لدى أداء الموظفين إلى حد كبير؛

- اعتماد البرمجيات والأجهزة يسهل الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وبأكثر سهولة، وأيضا تقنينها يعطي إرتياح أكثر وتعميم استعمالها.

حاولت هذه الدراسة ربط الوظائف الإدارية بمصطلح التكنولوجيا الحديثة عن طريق استعمال الوظائف الإدارية الإلكترونية، وهذا ما يسمح بتطوير العمل الإداري وتبسيط الإجراءات وتقليل المركزية في صنع القرارات الإدارية، مما يجعل هذه الدراسة تتسم بالتطابق مع دراستنا في إطار تطبيق العصرية الإدارية والوصول إلى أفضل خدماتها.

6. دراسة Kharroubi Kamel (2011) بعنوان: الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة الغش الضريبي

LE Contrôle fiscal comme un Outil de lutte de Froude²

¹Hassan .N. Rawash, **Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions**, Academic Research International Vol. 5(5), Jadara University, JORDAN, September 2014, p p 213-225.

² Kharroubi Kamel, **LE Contrôle fiscal comme un Outil de lutte de Froude**, Mémoire de Magister en Sciences Commerciales, management des entreprises, Finance, Université de ORAN, 2011.

تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب والغش الضريبي، حيث تحدثت الدراسة على المواقف المتعلقة بالمكلفين الجبائيين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وكذلك القواعد التشريعية التي تحكم وتضبط المعاملات الجبائية من جهة أخرى إضافة إلى:

- اعتماد فعالية الرقابة الجبائية في القضاء على التهرب والاحتيال؛
 - ملائمة الإصلاحات الجبائية والقانونية تعتبر ضرورية لنجاعة الرقابة الجبائية.
 - وتوصل الباحث إلى ما يلي:
 - أن سبب اللجوء إلى الاحتيال الجبائي راجع إلى النظام التصريحي المعتمد من طرف الدولة؛
 - نظام الرقابة الجزائري تحده قوانين وتشريعات معقدة؛
 - من أجل نجاعة الرقابة الجبائية وفعاليتها يجب تبادل وربط التعامل بالمعلومات مع مختلف الإدارات، والعمل على تكوين المراقبين وتطبيق العقوبات والغرامات على المخالفين.
- حاولت هذه الدراسة الإلمام بجانب أسباب التهرب والاحتيال الضريبي من خلال رصده ومحاربه باستخدام آلية الرقابة الجبائية، وهذا ما تطرق إليه موضوعنا مع تغيير طفيف تمثل في اعتماد آلية الرقابة الإلكترونية كميسر لعمل الإدارة الجبائية.

7. دراسة Gokmen (2010) بعنوان: التطور والآفاق في تنفيذ الحكومة الإلكترونية في تركيا

Development and prospects in e-government Implementation in Turkey¹

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آخر التطورات والآفاق في تطبيق الحكومة الإلكترونية في تركيا، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة التقارير والإحصاءات الحكومية المتعلقة بتطبيق الإدارة الإلكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى:

- إمكانية تصميم وتنفيذ خطة الحكومة الإلكترونية من فريق ليس لديه الخبرة الكافية بالتطبيق؛
- كما أن تصميم وتنفيذ مخطط الحكومة لم يأخذ الفرصة الكافية فقد اعتمدت الخطة على جداول زمنية سريعة وبعض الأهداف غير الواقعية وبتكلفة عالية نسبياً؛
- بالرغم من التأخير الحاصل في تنفيذ إلا أنه لا يوجد اهتمام حقيقي بمعالجة ومراجعة عملية التطبيق لاستدراك الخلل في عملية التطبيق باستخدام الأساليب العلمية الحديثة.

¹Aytac Gokmen, **Developments And Prospects In E-Government Implementations In Turkey**, International Journal of eBusiness and eGovernment Studies, July 2010, p p 27-39.

- حاولت هذه الدراسة التي درست سبل التطوير للحكومة الالكترونية التركية عن طريق إعادة ترتيب خطط الحكومة بما يتماشى مع التكنولوجيا العصرية وهذه الدراسة تتشابه بشكل كبير مع دراستنا من جانب متغير عصرنة الإدارة بالأساليب الإلكترونية العصرية لتحسيد عمل الإدارات بكل سهولة.

8. دراسة 2009 Seongcheol Kim & Others بعنوان: التحليل المؤسسي لنظام الحكومة

الإلكترونية لمحاربة الفساد: حالة نظام OPEN

An institutional analysis of an e-government system for anti-corruption: The case of OPEN¹

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تجربة نظام OPEN الذي يعبر عن تطبيق متكون من آليات لتعزيز الإجراءات عبر الانترنت لمكافحة الفساد المؤسسي في دولة كوريا الجنوبية بالأخص العاصمة سيول باستخدام آليات التطور الحكومي الإلكتروني، وهذا في مساعي لإيجاد فعالية في مكافحة الفساد عن طريق تطبيق نظام OPEN عن طريق تطبيق أسلوب الملاحظة والمقابلة وكان أحد الباحثين في هذه الدراسة من الأشخاص المكلفين بتطوير هذا النظام واستعمال مخرجات النظام في الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى:

- سكان كوريا الجنوبية يمتلكون بنية تحتية متطورة وسرعة تدفق الانترنت عالية جدا ونسبة 90% منهم يستخدمون الهواتف المحمولة، وكوريا صنفّت ضمن المرتبة السادسة من بين 189 دولة وفقا للأمم المتحدة في مؤشر الاستعداد للحكومة الإلكترونية؛

- ضرورة تشكيل البيئة المناسبة قبل تبني تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، ووجوب مشاركة الجمهور في التوجه الإلكتروني؛

- لنظام OPEN تأثير إيجابي في الحد من الفساد الإداري في كوريا الجنوبية لذلك يجب توجيه قيادة فعالة لإنجاح تنفيذه وتعميمه على مستوى أركان الدولة.

حاولت هذه الدراسة البحث في سبل التغلب على الفساد السائد في دولة كوريا الجنوبية من خلال العاصمة أسيول بتطبيق نظام معلوماتي إلكتروني يعتمد على الانترنت في دولة جد متطورة إلكترونيا، ولاقى هذا التطبيق استحسانا وقدم نتائج جد معتبرة في هذه الدولة، ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم لنا تصور لتطوير البنى التحتية قبل خلق حكومة ذات طابع إلكتروني، إضافة إلى بث ثقافتها لدى الشعوب.

9. دراسة 2008 Hossein Rahman Seresht & Others بعنوان: حواجز وتحديات الإدارة

الإلكترونية في إيران

¹ Seongcheol Kim & Others, **An institutional analysis of an e-government system for anti-corruption: The case of OPEN**, Government Information Quarterly, Volume 26, Issue 1, January 2009, p p 42-50.

E-management barriers and challenges in Iran¹

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة تعثرات وتحديات الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العامة والخاصة والتجارية في دولة إيران، حيث تم تصنيف هذه العقبات إلى ستة أبعاد وهي الإدارية والإنسانية والثقافية والتنظيمية والتكنولوجية والبيئية، حيث اعتمد الباحثون على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تشكيل استبانة لغرض البحث وتم توزيعها على 200 شخص من الخبراء في مختلف القطاعات، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن العائق الثقافي هو التحدي الأكبر للإدارة الإلكترونية يليه العائق التنظيمي ثم الإداري ثم البيئي ثم الإنساني ثم التكنولوجي؛
- ضرورة العمل على تنمية الوعي بين المواطنين لتقبل التعامل مع البيئة الإلكترونية؛
- ضرورة تطوير البنية التحتية للعمل تحت نط الإدارة الإلكترونية، وتطوير الخدمات الإلكترونية لتشمل الخدمات المصرفية الإلكترونية والتأمين الإلكتروني، وتحفيز وتدريب الموظفين والمدراء للتطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية.
- تطرق هدف الدراسة إلى تشخيص أسباب العوائق التي تحول دون العمل بالإدارة الإلكترونية في دولة إيران، هذا من أجل الوقوف أمام هاته العوائق والعمل على نزعها من أجل تهيئة العمل بالإدارة الإلكترونية، أما دراستنا فبالرغم اختلاف البيئة الجزائية عن الإيرانية إلا أننا نجد أن الأسباب لا تختلف عن بعضها في سبيل الحصول على الإدارة المطلوبة.

10. دراسة الباحثان M.Bird Richard & Eric M.Zolt (2008) بعنوان: التكنولوجيا والضرائب

في البلدان النامية من اليد إلى الفأرة

Technology and Taxation in Developing Countries From Hand to Mouse²

تناولت هذه الدراسة المشاكل العامة التي تواجهها الدول النامية في ميدان الضرائب بما تواجهه من تغيرات تكنولوجية في تنفيذ السياسة الضريبية، داخل هاته الدول خصوصاً في ظل الانتشار الكبير للتطور التكنولوجي وكيفية الاستفادة منه. وتوصلت الدراسة إلى:

- عملية اصلاح القطاع الضريبي في الدول النامية راجع الى تحسين استخدام المعلومات المكلفين وسهولة القدرة على تحديد الإيرادات الضريبة المترتبة على التغيرات الضريبية؛
- اقتراح خصخصة قطاع الضرائب عن طريق منح نسب مئوية للخواص من أجل التحصيل ومتابعة الإيرادات؛

¹ Hossein Rahman S & Others, E-management: Barriers and challenges in Iran, E-ower Kraklead, 2008, p p 01-11.

² Eric M.Zolt ,M.Bird Richard, Technology and Taxation in Developing Countries From Hand to Mouse, A copy of this paper is available at <http://www2.law.columbia.edu/taxcolloquium>, July, 2008, pp 01-57.

- البلدان النامية لازلت مستويات الضريبة فيها منخفضة في نسبة التحصيلات الناتجة من الناتج المحلي الإجمالي ووجود نسبة عدم امتثال عالية جدا؛
- الكثير من الدول النامية المنخفضة الدخل تعتمد على النظام الضريبي الموروث من السلطات الإستعمارية من ضرائب التجارة وضرائب على الاستهلاك وضرائب على الإنتاج وضرائب على القيمة المضافة؛
- الاستخدام المتزايدة للأنظمة المصرفية وبطاقات الذكية والانترنت ستقدم هذه المعاملات فرص وتحديات للإدارة الضريبة مما سنعيش البيئة الإقتصادية بإدخال تحسينات على الامتثال الضريبي لبعض الضرائب لبعض الضرائب.
- حاولت هذه الدراسة ربط التكنولوجيا بالضرائب في البلدان النامية في سبيل الوصول الى تطوير لقطاع الضرائب وبالتالي تحقيق إيرادات أكثر يؤدي إلى الانتعاش الإقتصادي وبالتالي التطور والإزدهار، وهذه الدراسة مهمة بالنسبة لدراستنا لأنها تشخص المشكل الأساسي وهو التحصيل الجبائي والجزائر تعتبر دول نامية ومنه فهي أولى بتطبيق البرنامج التكنولوجي في سبيل تطوير الضريبة والبلاد.

ثالثا: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها في هذا المبحث أن هناك تركيز كبير على موضوع الإدارة الإلكترونية بوجه خاص لما له من دور في تطوير العمل الإداري الجبائي والوصول إلى الإصلاحات في هذا المجال، ولقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين صورة بارزة جداً عن واقع العصرية داخل الإدارة الجبائية الجزائرية بالخصوص في مجال مزاوله الرقابة الجبائية، وهذا ما يعطي اثراء للجانب النظري للدراسة وفي بناء أداة الدراسة وفي تفسير نتائج الدراسة، ومن أكثر الدراسات التي استفاد منها الباحث دراسة (قاسمي محمد 2016) ودراسة (بن عمارة منصور 2018) ودراسة (كحلة عبد الغني 2012) ودراسة (بلعزوز بن علي 2017) أيضا من الدراسات الأجنبية نجد توافق دراسة (2016 Toufik Kurniawan) إضافة إلى دراسة (2015 M.Bird Richard) ودراسة (2011 Kharroubi Kamel) حيث أن كل هذه الدراسات متشابهة بصفة كبيرة دراستنا الحالية خاصة أنها تهدف إلى الإصلاح الضريبي من خلال إصلاح الإدارة الجبائية بتطبيق العصرية، وقد اتفقت الدراسة مع دراسات سابقة بعض النتائج، واختلفت مع بعضها أيضا، وتبرير ذلك وجود اختلاف في مجتمعات الدراسة السابقة عن دراستها، وأيضا إختلاف الفترة الزمنية والمكانية التي تمت بها تلك الدراسات.

وتناولت دراستنا لموضوع متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على الدور الوظيفي المنشود من تبني الإدارة الإلكترونية، وتهدف للوصول إلى معالجة وسائل الإصلاح الجبائية المعتمدة خلال السنوات الأخيرة من خلال دمجها بالجانب التكنولوجي العصري المرتكز على

استعمال أحدث وسائل الربط والتواصل الرقمي من تفعيل شبكة الأنترنت، أيضا اصلاح أو تعديل التشريع الجبائي بما يتماشى مع معايير العصرية ومتطلبات المجتمع الجزائري بهدف الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتوفير البيئة المناسبة للإدارة الجبائية الجزائرية بتبني بنى تحتية ملائمة تعمل على اخضاع المكلفين إلى الوعاء الضريبي وتطبيق خاصية الضريبة الإلكترونية.

خلاصة الفصل الأول

شمل هذا الفصل من الدراسة جميع الأدبيات النظرية للبحث حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول دراسة الجباية والرقابة الجبائية من جميع الجوانب من حيث تأثيرها في التشريع الجبائي الجزائري مركزين في ذلك على الدور الرقابي الجبائي من خلال إجراءاته القانونية وطرق تطبيقه وقياس فعاليته، فيما شهد المبحث الثاني الذي خصصنا التطرق فيه إلى الإدارة الإلكترونية من جميع نواحيها (متطلباتها - أهدافها - معوقات تطبيقها) وتجارب الدول في تطبيقها للإدارة الإلكترونية، وكان تركيزنا فيه حول العمل الإداري بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دواعي السهر على توفرها للوصول إلى الهدف من تبني العصرية داخل الإدارات والحكومات والمؤسسات بصفة عامة ومما يتماشى مع الحداثة في مفهوم الإدارة الإلكترونية، وكذلك واقع ومساعي الجزائر نحو تطبيق العصرية في إدارة الضرائب، وبما تحمل من خصائص تساهم في عصرية الإدارة بهدف تحديد خصائصها في تطوير العمل الإداري الرقابي داخل الإدارة الجبائية، وتحللها المبحث الثالث الذي خصصناه لعرض الدراسات التي سبقت في مجال الإدارة الإلكترونية وعصرية الإدارة الجبائية والعمل الرقابي في الإدارة الجبائية وترتيبها بحسب نسقها المحلي والدولي العربي والأعجمي بصفة التصويب والتعقيب على محتواها.

الفصل الثاني: الدراسة

المبررات

تمهيد:

يدرس هذا الفصل الخصائص الوصفية والمنهجية لمجتمع الدراسة الميدانية، من خلال السمات والخصائص الشخصية التنظيمية لمجتمع الدراسة، ومن ثم التركيز على أداة الدراسة من أجل الشروع في تحليلها باستعمال الأساليب الاحصائية المستخدمة فيها ومن ثم تفسير نتائجها.

تهدف أيضا الدراسة إلى اختبار الفروض الموضوعة من خلال التعرف على آراء واتجاهات عينة الدراسة حول موضوع عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية جهاز الرقابة الجبائي في الجزائر، وكذلك التعرف على آراء عينة الدراسة حول مدى أهمية مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية الإلكترونية في الجزائر والتي يمكن تحقيقها وفقاً لنوعية النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية والآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية وواقع تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية، وهل تعتبر هذه المؤشرات المقترحة قياساً لتقييم عصنة الإدارة الجبائية كسبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة، في ضوء المعلومات والبيانات المتاحة كافية وموضوعية لتمكين الإدارة الجبائية من تحقيق الأهداف والمتطلبات المرجوة منها مع أهداف المكلفين وتحقيق هدف الحد من التهرب الضريبي.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الأساليب المنهجية للدراسة الميدانية وتقنياتها.

المبحث الثاني: عرض تحليل البيانات كمياً وكيفياً واختبار الفروقات.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد.

المبحث الأول: الأساليب المنهجية للدراسة الميدانية وتقنياتها

تم تخصيص هذا المبحث للتركيز عن دراسة المنهج المستخدم في الدراسة التطبيقية، والذي اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي لمقارنة وتفسير وتقييم النتائج المتعلقة بفروض الدراسة عن طريق تحليل اجابات عينة مجتمع البحث، بواسطة أدوات التحليل الضرورية المناسبة لهذه الدراسة، وطريقة انشاء قائمة الإستبيان، وأساليب التحليل الإحصائي وهذا بغية تعميم النتائج المتوصل لها كإضافة للرصيد المعرفي العلمي.

المطلب الأول: أبعاد الدراسة الميدانية

تم اعتماد في هذه الدراسة وبدواعي الضرورة العلمية التي استوجبت الاعتماد على منهجين من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وكذلك الإحاطة بجوانب موضوع عصنة الإدارة الجبائية قدر الامكان و التحكم فيها بالشكل الذي يمكننا من جمع المعطيات بشكل أكبر وبعملية دقيقة، من أجل هذا فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي إضافة إلى المنهج الاحصائي.

أولاً: منهج ومجتمع الدراسة الميدانية

1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على المنهج الوصفي التحليلي في بيان الوصول إلى فعالية الرقابة الجبائية باستخدام أساليب العصنة للإدارة الجبائية بغرض الوصول الخلاصة والاستنتاج.

2. مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

استخدم مصطلح مجتمع على المجموعة الاحصائية "أفراد المجتمع" ونظرا لاستحالة دراسة المجتمع بكامله نستعين بمجموعة صغيرة تدعى "العينة" وهي معرفة الرأي العام بسبر الآراء، وفي الدراسة يركز الانتباه حول العنصر المشترك لكل وحدات التي تشكل المجتمع¹. وتشكل دراستنا من:

¹ موساوي عبد النور، بركان يوسف، الإحصاء 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2009، ص 07.

1.2. مجتمع الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع الإدارات الضريبية عبر الوطن ذات الطابع المعنوي والتي تؤثر أنشطتها في تحسين العمل الرقابي الجبائي، ولما لها من ارتباط وثيق بجانب الإيرادات المالية الخاصة بخزينة الدولة الجزائرية.

2.2. عينة الدراسة التطبيقية

نظراً للصعوبة الموجودة في تحديد حجم العينة واستحالة ضبط حجمها وفقاً للنماذج الاحصائية المعتمدة والمعروفة وأيضاً نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى أنها تمثل قطاعات ضريبية غير متجانسة، فقد تم اعتماد طريقة العينة العشوائية وقد أخذنا عينة استطلاعية (عشوائية) لمجتمع الدراسة حجمها (180) من العاملين في قطاع المديرية الجهوية للضرائب ورقلة وشملت العينة ولايات (ورقلة - الوادي - إليزي)، وذلك بهدف تحديد التباين بين آراء المستقصى منهم حول أسئلة قائمة الإستبيان.

ثانياً: أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات

تتعدد أساليب جمع البيانات فمنها أسلوب قوائم الإستبيان، أسلوب المقابلات الشخصية، وأسلوب المكالمات التليفونية، وأسلوب الملاحظة ... الخ، كما تم الاستعانة بالمصادر الأولية والثانوية المتمثلة فيما يلي:

1. المصادر الأولية:

التمثلة في معالجة الباحث للجوانب التحليلية للموضوع عن طريق جمع البيانات الأولية من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وصممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة ومن ثم تحليل نتائجها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS (Statistics is a powerful statistical software platform) وتحليل نتائجه عن طريق استخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة التي سنتطرق إليها لاحقاً، أيضاً تم اعتماد على أسلوب المقابلة كأداة مساعدة لتفسير بعض النتائج.

2. المصادر الثانوية:

التمثلة في طرق معالجة الباحث للإطار النظري للدراسة وجانب من الإطار التطبيقي والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية منها والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، أيضا المقالات، والبحث والمطالعة في المواقع الإلكترونية، حيث تم من خلالها الإمام بجوانب موضوع عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر.

3. فقرات الاستبانة:

تم اعداد فقرات الاستبانة لهذه الدراسة وفقا لنموذج الاجابات المحددة استنادا لما تم عرضه في الجانب النظري من خلال تحديد مجموعة من آليات الرقابة الجبائية وأشكالها بغية التعريف بوظائفها، إضافة إلى الربط الكامل بوظائف الإدارة الإلكترونية بغية دراسة ومعرفة الأثر لمختلف هاته الآليات من أجل تقييم برنامج العصنة لقطاع الضرائب من جانب وظيفة الرقابة الجبائية، وأيضا تم اعداد الاستبانة بهدف قياس بعض المؤشرات التي تم توضيحها في الفرضيات المصاغة في هذا البحث، وقد تم تشكيل وبناء تلك المؤشرات ضمن محاور يمكن تقسيمها إلى جزئين هما كالاتي:

- الجزء الأول خاص بالبيانات التعريفية الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة وتشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، الرتبة، عدد سنوات الخبرة؛

- الجزء الثاني خاص بالأسئلة المتعلقة بالمحاور الرئيسية للموضوع وتشمل أربعة محاور وهي متغيرات الدراسة التي هي الرقابة الجبائية والإدارة الإلكترونية والعصنة متغيرات مستقلة وفعالية الرقابة الجبائية كمتغير تابع، حيث تم وضع لكل متغير متغيرات فرعية لغرض قياسه.

4. تحكيم الاستبانة:

اعتمدنا في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على القائمة الاستبائية المعدة والمحكمة من قبل مجموعة من الأساتذة بحيث تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة متخصصة من الأساتذة الأكاديميين ممن يملكون الخبرة في مجال الجبائية والعمل الجبائي والرقابة الجبائية، بالإضافة إلى الاسترشاد بآراء المراجعين الجبائيين والإطارات في مديريات الضرائب حيث تم الأخذ بآرائهم من خلال حذف بعض الفقرات وإضافة بعض التعديلات على مجموعة من الفقرات الأخرى، إلى غاية

الوصول إلى الشكل النهائي للاستبيان² قبل توزيعها على مفردات عينة الدراسة، كما أنه تم مراعاة الاعتبارات التالية عند تصميم قائمة الإستبيان:

- ❖ أن تكون أسئلتها بسيطة ومفهومة ما أمكن بحيث يتحقق الإيجاز مع الاكتمال لتحقيق أهداف القائمة وتحسين ردود المستقصى منهم؛
- ❖ استخدام مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) "أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة"، والذي يعطى أوزاناً نسبية للإجابة على أسئلة الإستبيان، وذلك لإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها على النحو التالي :

جدول رقم (1-1-2) : درجات مقياس ليكارت

الإجابة	موافق تماماً	موافق	إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معلومات المقياس.

ولقد تم اعداد جدول مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي وفق المعايير الآتية:

$$\text{المدى} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{عدد الفئات وفق مقياس ليكارت الخماسي} = 5$$

طول الفئة = المدى / أكبر قيمة في المقياس $= 5/4 = 0,8$ يضاف طول الفئة 0,8 إلى كل حد من حدود المقياس لتحديد الحد الأعلى لكل فئة وبذلك يمكننا تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فئة، أم المعدل النسبي فيحسب بتقسيم قيمة الحد الأدنى والحد الأعلى لكل فئة على الحد الأعلى للمقياس وهكذا يمكن تحديد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

² أنظر الملحق رقم 01 استبيان الدراسة .

جدول رقم (2-1-2) : مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

الأهمية النسبية لدرجات المقياس	درجات المقياس المستخدمة	المعدل النسبي		الوسط الحسابي	
		إلى	من	إلى	من
درجة كبيرة جدا	موافق بشدة	100%	84%	5	4,20
درجة كبيرة	موافق	83,8%	68%	4,19	3,40
درجة متوسطة	محايد	67,8%	52%	3,39	2,60
درجة صغيرة	غير موافق	51,8%	36%	2,59	1,80
درجة صغيرة جدا	غير موافق بشدة	35,8%	20%	1,79	1

المصدر : يحي عبد اللاوي، فعالية لجان المراجعة فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لحضر، الجزائر، 2019، ص 148.

5. محاور الدراسة:

لقد قسمت الدراسة إلى أربعة محاور تضمنت ثلاث محاور منها دراسة المتغيرات المستقلة ومحور رابع شمل المتغير التابع للبحث، وقد تم ترميز أسئلة قائمة الاستبيان وهذا من خلال تعريف متغيرات الدراسة عن طريق إعطاء رمز للأقسام والعبارات الفرعية كما يلي :

X₁₋₁ - ترمز للمحور الأول العبارة الأولى؛

X₁₋₂ - ترمز للمحور الأول العبارة الثانية؛

X₂₋₁ - ترمز للمحور الثاني العبارة الأولى ... الخ.

والجدول الموالي يوضح تقسيم محاور الدراسة الميدانية

جدول رقم (3-1-2) : محاور الدراسة الميدانية

رمز المحور	رقم المحور	محاور الدراسة التطبيقية
X ₁	1	مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية
X ₂	2	الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية
X ₃	3	تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية
Y	4	عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على محاور الاستبيان

من خلال المحاور الأساسية السابقة المبينة في الجدول رقم (3-1-2) تم صياغة أسئلة لكل محور بقائمة الاستبيان بهدف اختبار فروض البحث وذلك على النحو التالي:

1- مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية، ويشتمل هذا الجزء على عناصر السؤال الأول من العنصر رقم (X₁₋₁) إلى العنصر رقم (X₁₋₁₁).

2- مدى ملائمة الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية، ويشتمل هذا الجزء على عناصر السؤال الثاني من العنصر رقم (X₂₋₁) إلى العنصر رقم (X₂₋₁₂).

3- مدى مساهمة تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية، ويشتمل هذا الجزء على عناصر السؤال الثالث من العنصر رقم (X₃₋₁) إلى العنصر رقم (X₃₋₁₀).

4- مدى ملائمة عصنة الإدارة الجبائية كسبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة، ويشتمل هذا الجزء على عناصر السؤال الرابع من العنصر رقم (Y₁) إلى العنصر رقم (Y₁₂).

ثالثا: الأساليب المستخدمة في معالجة أداة الدراسة

تم اختبار ومعالجة أداة الاستبيان وفق طرق احصائية عديدة حتى يمكن استخدامها بشكل صحيح وبطريقة تسمح لنا بجمع معطيات دقيقة حول الظاهرة المدروسة والوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، حيث تم استخدام الإصدار التاسع عشرة من البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS₁₉) Statistical Package for Social Science في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وتمثلت المعالجة الاحصائية لهذه الأداة وفق المعايير التالية:

1. معامل الثبات لأداة الدراسة Cronbach's Alpha:

يقصد به درجة ثبات اجابات المستقصى منهم في حالة تكرار توزيع أداة الدراسة عليهم مرة أخرى أو مرات مختلفة، ويظهر التوزيع المتكرر مدى خلو إجابات المستجوبين من تأثير العشوائية مما يدل على استقرار نتائج المقياس، وتوجد عدة طرق لاختبار درجة استقرار نتائج الدراسة منها طريقة التجزئة النصفية.

2. معامل الصدق لأداة الدراسة Validity Coefficient:

يتم حساب معامل صدق أداة الدراسة للتأكد من أنها صالحة لما ستقيسه وأنها دقيقة في قياسها لظاهرة عصنة الإدارة الجبائية الجزائرية سبيل لفعالية الرقابة الجبائية.

3. مقاييس النزعة المركزية والتشتت:

تفسر مقاييس النزعة المركزية تمثيل التوزيع التكراري بقيمة واحدة بتبرير ميل المجموعات الكبيرة من الوحدات نحو ارتكاز قيمها حول قيمة معينة تنحرف عنها القيم الأخرى بشيء من الانتظام ، ولهذا فإن مقاييس النزعة المركزية تضم مجموعة من المقاييس منها المتوسط الحسابي الذي يعتبر أكثر الأساليب استخداما في مجال العلوم الاجتماعية، أيضا مقاييس التشتت من المدى والتباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ..إلخ.

4. اختبار اعتدالية التوزيع لعينة الدراسة:

تم اختبار اعتدالية توزيع عينة الموظفين الإداريين في الإدارة الجبائية باعتبارها عينة عشوائية من أجل التحقق من مدى تماثل توزيع العينة للتوزيع الطبيعي القياسي، ولقد تم استخدام برنامج SPSS لاختبار التوزيع الطبيعي بطريقة كولمنجروف سمرنوف (Test K-S: One Sample Smirnov-Kolmogorov).

5. مقاييس اختبار الفرضيات:

تم استخدام الاختبارات التالية في اختبار فرضيات الدراسة من أجل تأكيدها أو نفيها وتحت شرط كل اختبار إضافة لنوعية المعطيات المتحصل عليها من عينة الدراسة حيث استخدمنا:

1.5. اختبار التباين الأحادي **One Way Anova** : تم استعمال هذا الاختبار من أجل دراسة الفروق بين المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة وهو امتداد لاختبار T-TEST الذي يقوم بدراسة دلالة الفروق بين متوسطين بينما اختبار التباين الأحادي يقوم بدراسة دلالة الفروق بين مجموعة من المتوسطات.

2.5. معامل الارتباط بيرسون **Pearson Correlation Coefficient**: لاختبار وجود علاقة الارتباط بين المتغيرات.

3.5. اختبار ذي الحدين **Chi-square**: تم استخدام هذا العامل في اختبار الفرضيات للدراسة من جانب الاختبارات الالبرامترية في اختبار الاستقلالية بين المتغيرات.

6. الفرضيات الاحصائية للدراسة:

بهدف الدراسة العلمية الدقيقة وجب علينا تحديد الفرضيات الاحصائية للدراسة من أجل اختبارها احصائيا والتعامل مع البيانات بشكل كمي والخروج بنتائج كيفية دقيقة، للعلم فإن الفرضية الصفرية هي التي يتم معالجتها احصائيا أما الفرضية البديلة فإنها تتحدد تلقائيا من خلال اثبات صحة أو نفي الفرضية الصفرية، حيث اشتملت الدراسة على الفرضيات التالية:

1.6. الفرضية الرئيسية: التي نصت على

الفرضية الصفرية (**Ho**): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير عصنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%.

الفرضية البديلة (**H1**): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير عصنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%.

2.6. الفرضية الفرعية الأولى: التي نصت على

الفرضية الصفرية (**Ho**): المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر لا تساعد على تحقيق رقابة فعالة.

الفرضية البديلة (**H1**): المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر تساعد على تحقيق رقابة فعالة.

3.6. الفرضية الفرعية الثانية: التي نصت على

الفرضية الصفرية (H_0): ليس هناك آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصرنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.

الفرضية البديلة (H_1): هناك آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصرنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.

4.6. الفرضية الفرعية الثالثة: التي نصت على

الفرضية الصفرية (H_0): لا هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عصرنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%.

الفرضية البديلة (H_1): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عصرنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%.

المطلب الثاني: وصف وتفسير خصائص عينة الدراسة

لقد تم التطرق في هذا المطلب إلى نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولاً : دراسة خصائص عينة البحث الميداني

لقد تم التوزيع العشوائي لعدد (180) استمارة استبيان على فئات الدراسة الميدانية المتمثلة في الموظفين العاملين في قسم الرقابة الجبائية بالمديرية الجهوية للضرائب بورقلة بالتحديد في ولايات ورقلة، الوادي وإيليزي.

وقد بلغت الاستمارات الصحيحة (126) استمارة بنسبة استجابة تبلغ (70%)، وهي نسبة جيدة تسمح بإجراء التحليل الإحصائي عليها والجدل التالي يوضح لنا طرق توزيع استمارات عينة الدراسة.

جدول رقم (4-1-2): طرق توزيع استمارة الاستبيان.

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الملغاة	مجموع الاستمارات الخاضعة للدراسة
180	150	24	126
%100	%83.33	%13.33	%70.00

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الاستمارات الموزعة والمسترجعة

ثانيا : الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة الميدانية

قمنا بتحليل نتائج توزيع العينة وفق المميزات الشخصية لأفراد مجتمع العينة على فئات عينة الدراسة بحسب الجنس ومن ثم المؤهل العلمي، ثم الوظيفة والرتبة وسنوات الخبرة العملية على النحو التالي :

1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يبين جدول التالي (2-1-5) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

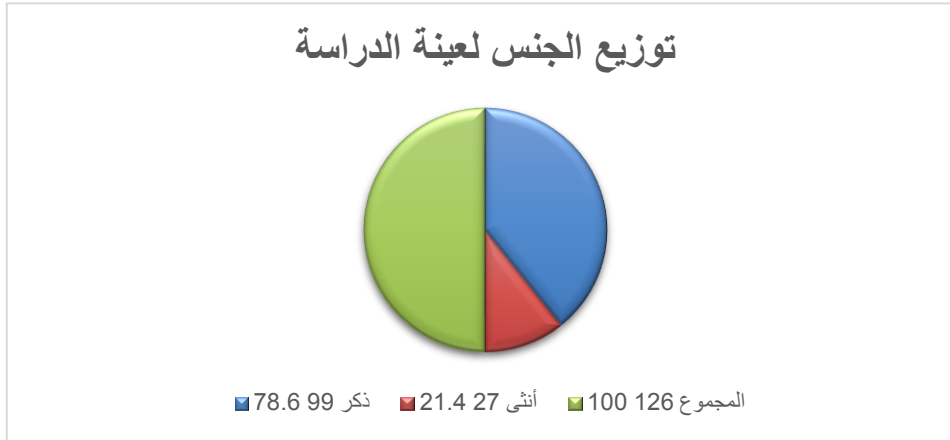
جدول رقم (5-1-2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

العدد	ذكر	أنثى	المجموع
99	27	126	
78.60	21.40	100	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (5-1-2) أن ما نسبته (78.60%) من أفراد عينة الدراسة هم ذكور وما نسبته (21.40%) من الإناث وهذا يدل على أن الغالبية من العينة هم من جنس الذكور، مما يدل على أن الإدارة الجبائية الجزائرية ما زالت الهيمنة الوظيفية فيها للذكور وخصوصا في مجال الرقابة الجبائية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (2-1-1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر

يبين جدول التالي (2-1-6) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (2-1-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

المجموع	50 سنة فأكثر	[50 - 40]	[40 - 30]	أقل من 30	
126	15	33	52	26	العدد
100	11.91	26.19	41.27	20.63	النسبة %

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (2-1-6) أن ما نسبته (20.63%) من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من (30) سنة، (41.27%) أعمارهم تتراوح بين [40-30] سنة، و (26.19%) أعمارهم تتراوح بين [50-40] سنة وأن ما نسبته (11.91%) أعمارهم 50 سنة فأكثر، ويلاحظ أن أكثر من (79.37%) من أفراد مجتمع الدراسة بلغت أعمارهم 30 سنة فما فوق مما يجعل امتلاك الخبرة وارد بصفة كبيرة في مجال عملهم، كما أن ما نسبته (88.09%) من أفراد المجتمع للعينة أقل من 50 سنة وهذا دليل على أن الإدارة الجبائية تعتمد على الشباب في تسيير عملها، أيضا بما أن أغلبية العينة من الفئة العمرية أقل من 50 سنة وهي من الفئة يمكن أن يكونوا قادرين على الإجابة على الاستبانة.

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يبين جدول التالي (2-1-7) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم (2-1-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المجموع	أخرى	دراسات عليا	ماستر	ليسانس	
126	29	4	23	70	العدد
%100	%23.00	%3.20	%18.30	%55.60	النسبة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة ليسانس ونسبتهم 55.60 %، وأن 18.30 % هم من مستوى من حملة شهادة الماستر ، وأن 3.20 % من حملة الدراسات العليا (الماجستير – دكتوراه)، وتوضح النتائج أيضا أن ما نسبته 23.00 % من أفراد العينة دراسات من خرجي المدرسة الوطنية للضرائب بمعنى أنهم مختصون في مجال الجباية.

4. توزيع أفراد العينة حسب الدرجة الوظيفية

يبين جدول التالي (2-1-8) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية:

جدول رقم (2-1-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

المجموع	مدير	رئيس فرقة المحاسبة	مكلف بالرقابة الجبائية	محقق المحاسبة	محقق	
126	09	15	19	76	07	العدد
%100	%07.10	%11.90	%15.10	%60.30	%05.60	النسبة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن ما نسبته 60.30 % من عينة الدراسة هم من يشتغلون وظيفة محقق محاسبة وتعتبر أكبر فئة في مجال التركيز عن عينة الدراسة من واقع إداريو الرقابة الجبائية، ثم تليها ما نسبته 15.10 % من هم يعملون بوظيفة مكلفين بالرقابة، وما نسبته 11.90 % هم من يشتغلون وظيفة رئيس فرقة المحاسبة، وما نسبته 7.10 % هم من وظيفة مدير في مصلحة الضرائب، وما نسبته 5.60 % هم من يعملون تحت وظيفة محقق في الإدارة الضريبية.

5. توزيع أفراد العينة حسب درجة الرتبة:

يبين جدول التالي (2-1-9) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة:

جدول رقم (2-1-9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة

مفتش	مفتش رئيسي	مفتش مركزي	مفتش قسم	المجموع	
العدد	81	27	12	126	
النسبة	%64.30	%21.40	%09.50	%100	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن ما نسبته 04.80 % من عينة الدراسة هم من رتبة مفتش، وما نسبته 64.30 % من هم يعملون برتبة مفتش رئيسي وهي تمثل أعلى نسبة من العينة، وما نسبته 21.40 % هم من رتبة مفتش مركزي، وما نسبته 07.90 % هم من رتبة مفتش جهوي، وما نسبته 04.00 % هم من رتبة مدير.

6. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يبين جدول التالي (2-1-10) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية :

جدول رقم (2-1-10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

أقل من 10 سنوات	[10 - 20]	أكثر من 20 سنة	المجموع	
32	57	37	126	العدد
%25.40	%45.20	%29.40	%100	النسبة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة ينتمون إلى ما بين [20-10] سنة عمل وهذا بنسبة تقدر بـ 45.20 % من عينة الدراسة، ثم تليها الفئة الأكثر من 20 سنة عمل بنسبة تقدر بـ 29.40 %، أما البقية ينتمون إلى الفئة العمالية الأقل من 10 سنوات عمل كخبرة مهنية بنسبة 25.40 % .

ثالثا: اختبار صدق وثبات واعتدالية التوزيع لأداة الدراسة الميدانية

1. اختبار معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الإستبيان

لقياس درجة ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس المستقصى منهم وتمثل القيمة المقبولة احصائيا نسبة 60 % فأكثر حيث تم التطبيق على جميع فقرات ومحاور الاستبانة والنتائج موضحة في الجدول التالي

دول رقم (11-1-2) : نا اختبار معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الإستبيان

الرمز	الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق Validity c
X ₁	مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية	11	0.956	0.977
X ₂	الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية	12	0.855	0.924
X ₃	تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	10	0.937	0.967
Y	عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة	12	0.923	0.960
	كل فقرات الاستبيان	45	0.964	0.981

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.855 - 0.956) لكل مجال من مجالات الإستبانة، كما كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (0.964) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وأن أن قيمة معامل الصدق التي تساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات، قد بلغت قيمة (0.981) مما يدل على وجود درجة صدق قوية جدا لهذا المقياس وأنه صادق في قياس ما أعد له.

وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، وتشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة الإستبيان ومعبرة عن إجابات مفردات العينة، الأمر الذي يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي في تعميم نتائج البحث والاطمئنان إلى مصداقيتها.

2. اختبار معاملي الثبات والصدق لأداة الدراسة باستخدام التجزئة النصفية:

قياس معامل الثبات عن طريق التجزئة النصفية من خلال تقسيم الأسئلة إلى مجموعتين متساويتين تماما، وذلك حسب البنود الفردية والبنود الزوجية وحساب معامل الارتباط بينهما، وقد تم التصحيح باستعمال معادلة سبيرمان براون Spearman Brown حيث معامل الارتباط المعدل $r = \frac{2r}{1+r}$ معامل الارتباط المعدل، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (2-1-12) : اختبار معاملي الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية لأسئلة قائمة الاستبيان

الرمز	الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية	بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان براون
X ₁	مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية	11	.934	.940
X ₂	الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية	12	.812	.812
X ₃	تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	10	1.000	1.000
Y	عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة	12	.846	.852
	كل فقرات الاستبيان	45	.848	.849

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات (باستخدام طريقة التجزئة النصفية) كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.812-1.000) لكل مجال من مجالات الاستبانة، هذا ما يجعل الارتباط بين الأسئلة الفردية والزوجية قوي جدا ويجب تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون حيث بلغ قيمة تتراوح بين (0.852 - 1.000) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ما أعطانا نسبة (0.849) مما يدل على ثبات الاختبار في حالة تكراره.

3. اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار One Sample Smirnov-Kolmogorov:

في محاولة لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم إجراء اختبار كولموجروف- سمرنوف إذ يعد هذا الاختبار ضروريا في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (13-2-2): اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Smirnov-Kolmogorov)

المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Ks	مستوى المعنوية
X1. مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية	11	.614	.729
X2. الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية	12	.777	.601
X3. تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	10	.802	.822
Y. عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة	12	.679	.527

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع مستويات الدلالة Sig لمحاور الاستبانة أكبر من 0.05 أي أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثاني: عرض تحليل البيانات كميًا وكيفيًا واختبار الفروقات الاحصائية

من خلال قيامنا بالبحث الميداني وتشخيص الظاهرة المدروسة وجمع البيانات اللازمة حول تلك الظاهرة من خلال استخدام تقنيات وأساليب منهجية من شأنها أن تدعم الباحث في قيامه بعمل بحثه، يستوجب عليه أن ينظم تلك البيانات المتحصل عليها وتصنيفها وتبويبها في جداول احصائية حتى يسهل معالجتها وتحليلها كميًا وكيفيًا بشكل يتماشى مع أهداف وفرضيات الدراسة المطروحة، والخروج بنتائج الدراسة النهائية والوصول إلى نتائج دقيقة حول الظاهرة المدروسة.

المطلب الأول: عرض تحليل البانات المتعلقة بخصائص متغيرات الدراسة

أولاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى

1. درجة مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية: حيث نعرض تحليل البيانات المتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الأهمية النسبية وقيمة اختبار T ومستوى الدلالة المعنوية لفقرات المحور مع إيضاح درجة استجابة المستقصى منهم لهذا المحور في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2-1): نتائج تحليل درجة مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الاستجابة
X ₁₋₁	3.2063	1.00652	64.127	11	35.758	0.000	متوسط
X ₁₋₂	3.3016	0.89684	66.032	9	41.323	0.000	متوسط
X ₁₋₃	3.2778	1.01697	65.556	10	36.179	0.000	متوسط
X ₁₋₄	3.4683	0.94392	69.365	3	41.244	0.000	مرتفع
X ₁₋₅	3.4444	0.84433	68.889	4	45.792	0.000	مرتفع
X ₁₋₆	3.3492	1.01697	66.984	8	36.775	0.000	متوسط
X ₁₋₇	3.4286	1.01531	68.571	5	37.905	0.000	مرتفع
X ₁₋₈	3.5873	0.93184	71.746	1	43.213	0.000	مرتفع
X ₁₋₉	3.3651	1.00083	67.302	7	37.742	0.000	متوسط
X ₁₋₁₀	3.5159	0.86472	70.317	2	45.640	0.000	مرتفع
X ₁₋₁₁	3.4206	0.93255	68.413	6	41.174	0.000	مرتفع
المحور ككل	3.3968	0.61198	%64.126		47.877	0.000	متوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. تحليل درجة مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية:

يتضح من الجدول أعلاه الذي يبين آراء المستجوبين حول محور مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية أن الأهمية النسبية لمختلف فقرات المحور الأول بين نسبي (64.127 %، 71.746 %) وهي تقع ضمن المجال الذي نعبر عنه بالأهمية النسبية الكبيرة حيث أن ترتيب الفقرات تنازليا وفق معدل الأهمية النسبية يأتي كما يلي:

✓ بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور للعبارة رقم X_{1-8} التي تنص على أن الرقابة الجبائية تساعد على التنبيه إلى النقصان والخلل الموجودان في التشريعات مما يساعد الإدارة على اقتراح التعديلات اللازمة للحد من فجوة التهرب الضريبي حيث قدرت بنسبة 71.746 % ومتوسط حسابي بلغ 3.5873 وقيمة اختبار (T) تساوي 43.213 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يبتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X_{1-10} التي تنص على أنه يعمل النظام الجبائي على نشر ثقافة الوعي لدى المكلفين بما يمنعونهم من اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي حيث قدرت الأهمية بنسبة 70.317 % ومتوسط حسابي بلغ 3.5159 وقيمة اختبار (T) تساوي 45.640 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يبتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة بما يعزى إلى القابلية لنشر ثقافة الوعي كأداة لردع التهرب.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X_{1-4} التي تنص على أنه أسهم برنامج الإصلاح الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة من حيث تجاوب المكلفين بالضريبة في سهولة التحصيل للجباية العادية، حيث قدرت الأهمية بنسبة 69.365 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4683 وقيمة اختبار (T) تساوي 41.244 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يبتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة بما يعزى إلى وجود تغيير جذري من خلال استحداث ضرائب جديدة للإصلاح الجبائي.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X_{1-5} التي تنص على أنه تشهد الحصيلة الجبائية للضريبة على الدخل الاجمالي ارتفاعا ماليا من سنة إلى أخرى، حيث قدرت الأهمية بنسبة 68.889 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4444 وقيمة اختبار (T) تساوي 45.792 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يبتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة بما يعزى إلى وجود زيادة في التحصيل لضريبة الدخل الاجمالي.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-7 التي تنص على أنه تشهد الحصيللة الجبائية لضريبة الرسم على القيمة المضافة ارتفاعا ماليا من سنة إلى أخرى ، حيث قدرت الأهمية بنسبة 68.571 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4286 وقيمة اختبار (T) تساوي 37.905 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة بما يعزى إلى وجود زيادة في التحصيل لضريبة الرسم على القيمة المضافة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-11 التي تنص على أنه يساهم تطبيق الإصلاح الضريبي الإداري في الحصول على فعالية ومردود الإدارة الضريبية، حيث قدرت الأهمية بنسبة 68.413 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4206 وقيمة اختبار (T) تساوي 41.174 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يتعد عن الحياد إلى وجود الموافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة بما يعزى إلى المردود الإداري الضريبي مرتبط ببرامج الإصلاح.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-9 التي تنص على أنه يعمل برنامج الرقابة الجبائية على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين من خلال زيادة تحسين الانضباط الضريبي، حيث قدرت الأهمية بنسبة 67.302 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3651 وقيمة اختبار (T) تساوي 37.742 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة يندرج المتوسط مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة غير قادرين على تكوين رؤية واضحة على هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-6 نسبة 66.984 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3492 وقيمة اختبار (T) تساوي 36.775 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة متوسط هذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن فقرة الحصيللة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات تشهد ارتفاعا ماليا من سنة إلى أخرى غير ضروري وجود الارتفاع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-2 نسبة 66.032 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3016 وقيمة اختبار (T) تساوي 41.323 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة متوسط هذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يرون بأن مرونة السياسة الضريبية الجزائرية يجعلها سهلة التطبيق في الإدارة الضريبية.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X1-3 نسبة 65.556 % ومتوسط حسابي بلغ 3.2778 وقيمة اختبار (T) تساوي 36.179 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة

$\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة متوسط هذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يميلون إلى الموافقة بأن كثرة التعديلات على القوانين الجبائية تؤدي إلى عدم الاستقرار والابتعاد عن تطبيق مبدأ العدالة الضريبية.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X_{1-1} نسبة 64.127 % ومتوسط حسابي بلغ 3.2063 وقيمة اختبار (T) تساوي 35.758 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة متوسط هذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون بأنه تتماشى القوانين والتشريعات المالية المتجددة من سنة إلى أخرى مع تحسين التحصيل الجبائي.

ثانياً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية

1. درجة الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصrone الإدارة الجبائية: حيث نعرض تحليل البيانات المتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الأهمية النسبية وقيمة اختبار T ومستوى الدلالة المعنوية لفقرات المحور مع إيضاح درجة استجابة المستقصى منهم لهذا المحور في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2-2) : نتائج تحليل درجة الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الاستجابة
X ₂₋₁	2.8333	1.15065	56.666	5	27.640	0.000	متوسط
X ₂₋₂	2.9762	1.31127	59.524	2	25.477	0.000	متوسط
X ₂₋₃	2.8492	1.15978	56.984	4	27.576	0.000	متوسط
X ₂₋₄	2.5952	1.36925	51.904	10	21.275	0.000	متوسط
X ₂₋₅	2.6746	1.42452	53.492	8	21.075	0.000	متوسط
X ₂₋₆	3.0317	1.37368	60.634	1	24.774	0.000	متوسط
X ₂₋₇	2.5238	1.38399	50.476	11	20.470	0.000	متوسط
X ₂₋₈	2.7937	1.30425	55.874	6	24.043	0.000	متوسط
X ₂₋₉	2.7222	1.45128	54.444	7	21.055	0.000	متوسط
X ₂₋₁₀	2.6190	1.32579	52.380	9	22.175	0.000	متوسط
X ₂₋₁₁	2.9365	1.51127	58.730	3	21.811	0.000	متوسط
X ₂₋₁₂	2.8492	1.12476	56.984	4	28.435	0.000	متوسط
المحور ككل	2.7837	.76288	%67.936		37.899	0.000	مرتفع

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. تحليل درجة الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية:

يتضح من الجدول أعلاه الذي يبين آراء المستجوبين حول محور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية أن الأهمية النسبية لمختلف فقرات المحور الثاني بين نسبي (50.476 %، 60.634 %) وهي تقع ضمن المجال الذي نعتبره بالأهمية النسبية المتوسطة حيث أن ترتيب الفقرات تنازليا وفق معدل الأهمية النسبية يأتي كما يلي:

✓ بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور للعبارة رقم X₂₋₆ التي تنص على أن الرقابة الجبائية آلية من وسائل مكافحة التهرب الضريبي حيث قدرت بنسبة 60.634 % ومتوسط حسابي بلغ 3.0317 وقيمة اختبار (T) تساوي 24.774 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة قريب من المتوسط في الإجابات على الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-2 التي تنص على أنه تؤدي الرقابة في الوثائق في الإدارة الجبائية إلى معرفة الاختلافات الموجودة في التصريحات الجبائية المكتتبه، حيث قدرت الأهمية بنسبة 59.524 % ومتوسط حسابي بلغ 2.9762 وقيمة اختبار (T) تساوي 25.477 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط وهذا يعزى لعدم اهتمام أفراد مجتمع الدراسة بالرقابة الشكلية في مراقبة التصريحات.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-11 التي تنص على أنه يؤدي استقلال المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه في القيام بواجبه المهني إلى الحصول على التسيير الجبائي المنظم للمكلفين، حيث قدرت الأهمية بنسبة 58.730 % ومتوسط حسابي بلغ 2.9365 وقيمة اختبار (T) تساوي 21.811 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط وهذا يعزى لعدم اهتمام أفراد مجتمع الدراسة بفقرة هذا السؤال نظرا لأنه يمس بالجانب الشخصي للمجيب.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرتين X2-3 و X2-12 نسبة 56.984 % بمتوسط حسابي بلغ 2.8492 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أنه تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق المصوب كتحقيق جزئي لحاسبة المكلف للمراقبة أو كطلب وثائق توضيحية، أيضا تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائيين إيجابا على تحسين الانتظام الضريبي للمكلفين، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-1 التي تنص على أنه تعتمد الرقابة الشكلية في الإدارة الجبائية على تصحيح الأخطاء المادية أثناء تقديم المكلفين لتصريحاتهم، حيث قدرت الأهمية بنسبة 56.666 % ومتوسط حسابي بلغ 2.8333 وقيمة اختبار (T) تساوي 27.640 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط مما يعزى لوجود موافقة على محتوى هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-8 التي تنص على أنه العقوبات والغرامات المطبقة بعد عملية الرقابة الجبائية كافية لردع المكلفين بالضريبة بعدم الوقوع في نفس الانحرافات، حيث قدرت الأهمية بنسبة 55.874 % ومتوسط حسابي بلغ 2.7937 وقيمة اختبار (T) تساوي 24.043 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط مما يعزى لوجود موافقة على محتوى هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-9 التي تنص على أنه توفر العدد الكافي من المراقبين الجبائيين يحسن من عمل الإدارة الجبائية، حيث قدرت الأهمية بنسبة 54.444 % ومتوسط حسابي بلغ 2.7222 وقيمة اختبار (T) تساوي 21.055 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط مما يعزى لوجود موافقة على محتوى هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-5 التي تنص على أنه تعتمد رقابة تصريحات المكلفين على مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات المستخدمة لفرض أي رسم أو ضريبة، حيث قدرت الأهمية بنسبة 53.492 % ومتوسط حسابي بلغ 2.6746 وقيمة اختبار (T) تساوي 21.075 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط مما يعزى لوجود قبول على محتوى هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-10 التي تنص على أنه تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين من خلال تطوير آلياتها بما يحقق الفعالية في الرقابة، حيث قدرت الأهمية بنسبة 52.380 % ومتوسط حسابي بلغ 2.6190 وقيمة اختبار (T) تساوي 22.175 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط مما يعزى لوجود قبول على محتوى هذه الفقرة.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-4 التي تنص على أنه تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة من أجل التحقق من تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية، حيث قدرت الأهمية بنسبة 51.904 % ومتوسط حسابي بلغ 2.5952 وقيمة اختبار (T) تساوي 21.275 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المنخفض.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم X2-7 التي تنص على أنه تستعمل الإدارة الجبائية المعلومات المطلاع عليها أثناء الرقابة في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف، حيث قدرت الأهمية بنسبة 50.476 % ومتوسط حسابي بلغ 2.5238 وقيمة اختبار (T) تساوي 20.470 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المنخفض.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة

1. درجة تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية: حيث نعرض تحليل البيانات المتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الأهمية النسبية وقيمة اختبار T ومستوى الدلالة المعنوية لفقرات المحور مع إيضاح درجة استجابة المستقصى منهم لهذا المحور في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2-3) : نتائج التحليل درجة تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الاستجابة
X ₃₋₁	3.5238	0.89187	70.476	2	44.350	0.000	مرتفع
X ₃₋₂	3.4683	0.85498	69.366	3	45.535	0.000	مرتفع
X ₃₋₃	3.5397	0.92651	70.794	1	42.885	0.000	مرتفع
X ₃₋₄	3.3413	0.91357	66.826	4	41.054	0.000	متوسط
X ₃₋₅	3.3254	1.07204	66.508	5	34.819	0.000	متوسط
X ₃₋₆	3.5238	0.89187	70.476	2	44.350	0.000	مرتفع
X ₃₋₇	3.4683	0.85498	69.366	3	45.535	0.000	مرتفع
X ₃₋₈	3.5397	0.92651	70.794	1	42.885	0.000	مرتفع
X ₃₋₉	3.3413	0.91357	66.826	4	41.054	0.000	متوسط
X ₃₋₁₀	3.3254	1.07204	66.508	5	34.819	0.000	متوسط
المحور ككل	3.4397	.70341	%55.674		51.654	0.000	متوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. تحليل درجة تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية:

يتضح من الجدول أعلاه الذي يبين آراء المستجوبين حول محور تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية أن الأهمية النسبية لمختلف فقرات المحور الثالث بين نسبي (66.508%، 70.794%) وهي تقع ضمن المجال الذي نعبر عنه بالأهمية النسبية الكبيرة حيث أن ترتيب الفقرات تنازليا وفق معدل الأهمية النسبية يأتي كما يلي:

✓ بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور للفقرتين X_{3-3} و X_{3-8} نسبة 70.794 % بمتوسط حسابي بلغ 3.5397 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أنه تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية مهيأة لتطبيق برنامج الرقابة الإلكترونية وأنه أيضا تحقق الرقابة الإلكترونية للملفات الجبائية نتائج إيجابية باكتشافها للأخطاء والتجاوزات في أسرع وقت، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية في هذا المحور للفقرتين X_{3-1} و X_{3-6} نسبة 70.476 % بمتوسط حسابي بلغ 3.5238 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أنه يقبل الموظفون بتطبيق الرقابة الإلكترونية بديلا عن الرقابة التقليدية الورقية، وأنه أيضا تقوم الإدارة الجبائية ببرمجة دورات تكوينية تتعلق بموضوع الرقابة الإلكترونية، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية في هذا المحور للفقرتين X_{3-2} و X_{3-7} نسبة 69.366 % بمتوسط حسابي بلغ 3.4683 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أنه تهتم الإدارة الجبائية بتطبيق وسائل الرقابة الإلكترونية، وأنه تمتلك الإدارة الجبائية فريق مناسب متخصص في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية في هذا المحور للفقرتين X_{3-4} و X_{3-9} نسبة 66.826 % بمتوسط حسابي بلغ 3.3413 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أنه يؤدي تطبيق الرقابة الإلكترونية للجبائية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن، وأيضا تحترم الإدارة الجبائية القوانين والتشريعات المنصوص عليها من طرف الدولة عند اجراء الرقابة الجبائية على المكلفين وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية في هذا المحور للفقرتين X_{3-5} و X_{3-10} نسبة 66.508 % بمتوسط حسابي بلغ 3.3254 ومستوى دلالة (Sig) تساوي 0.000. وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على

أنه تعمل الرقابة الإلكترونية الجبائية على تقليص الأخطاء وزيادة دقة الأعمال المنجزة، وأيضا وجود علاقة إيجابية بين التحصيل الجبائي وبرنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

رابعا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الرئيسية

1. درجة درجة عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة: حيث نعرض تحليل البيانات

المتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الأهمية النسبية وقيمة اختبار T ومستوى الدلالة المعنوية لفقرات

المحور مع إيضاح درجة استجابة المستقصى منهم لهذا المحور في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4-2): نتائج تحليل درجة عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية	درجة الاستجابة
Y-1	3.4524	0.90869	69.048	4	42.647	0.000	مرتفع
Y-2	3.4921	0.97772	69.842	2	40.092	0.000	مرتفع
Y-3	3.4286	0.95857	68.572	5	40.149	0.000	مرتفع
Y-4	3.5794	0.94109	71.588	1	42.693	0.000	مرتفع
Y-5	3.4603	0.88228	69.206	3	44.025	0.000	مرتفع
Y-6	3.0952	1.16226	61.904	10	29.893	0.000	متوسط
Y-7	3.3095	1.18297	66.190	7	31.403	0.000	متوسط
Y-8	3.3333	1.08812	66.666	6	34.387	0.000	متوسط
Y-9	3.0476	1.21232	60.952	11	28.218	0.000	متوسط
Y-10	3.2063	1.17519	64.126	9	30.626	0.000	متوسط
Y-11	3.2460	1.17089	64.920	8	31.119	0.000	متوسط
Y-12	3.0317	1.18616	60.634	12	28.690	0.000	متوسط
المحور ككل	3.3069	0.79342	66.138%		46.784	0.000	متوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2. تحليل درجة عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة:

يتضح من الجدول أعلاه الذي يبين آراء المستجوبين حول محور عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة أن الأهمية النسبية لمختلف فقرات المحور الرابع بين نسبي (60.634 %، 71.588 %) وهي تقع ضمن المجال الذي نعتبر عنه بالأهمية النسبية الكبيرة حيث أن ترتيب الفقرات تنازليا وفق معدل الأهمية النسبية يأتي كما يلي:

✓ بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور للفقرة رقم Y-4 التي تنص على وجود وعي كبير من طرف الإدارة الجبائية بأهمية اعتماد برنامج الرقابة الجبائية الإلكتروني، حيث قدرت بنسبة 71.588 % ومتوسط حسابي بلغ 3.5794 وقيمة اختبار (T) تساوي 42.693 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع المقبول.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-2 التي تنص على وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكتروني في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم، حيث قدرت بنسبة 69.842 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4921 وقيمة اختبار (T) تساوي 40.092 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-5 التي تنص على وجود ثقة كبيرة بنجاعة مخرجات نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 69.206 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4603 وقيمة اختبار (T) تساوي 44.025 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-1 التي تنص على وجود عناصر بشرية مؤهلة للتعامل مع التقنيات الإلكترونية للممارسة الرقابة الجبائية الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 69.048 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4524 وقيمة اختبار (T) تساوي 42.647 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-3 التي تنص على وجود قناعة تامة لدى المسؤولين بفعالية نظام الرقابة الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 68.572 % ومتوسط حسابي بلغ 3.4286 وقيمة اختبار (T) تساوي 40.149 عند القيمة الاحتمالية

(Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المرتفع.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-8 التي تنص على أنه تقوم الإدارة الجبائية بالصيانة الدورية لبرامج الرقابة الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 66.666 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3333 وقيمة اختبار (T) تساوي 34.387 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-8 التي تنص على أنه تقوم الإدارة الجبائية بالصيانة الدورية لبرامج الرقابة الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 66.666 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3333 وقيمة اختبار (T) تساوي 34.387 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-7 التي تنص على أنه تقتني الإدارة الجبائية أفضل الأجهزة والبرامج الإلكترونية المستعملة في الرقابة الجبائية، حيث قدرت بنسبة 66.190 % ومتوسط حسابي بلغ 3.3095 وقيمة اختبار (T) تساوي 31.403 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-11 التي تنص على أنه تراعي الإدارة الجبائية استخدام معايير السلامة في استخدام الوسائل التقنية، حيث قدرت بنسبة 64.920 % ومتوسط حسابي بلغ 3.2460 وقيمة اختبار (T) تساوي 31.119 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-10 التي تنص على وجود ترابط اجتماعي وثيق بين الموظفين في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 64.126 % ومتوسط حسابي بلغ 3.2063 وقيمة اختبار (T) تساوي 30.626 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-6 التي تنص على أنه تخصص الإدارة الجبائية ميزانية خاصة لتطوير برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 61.904 % ومتوسط حسابي بلغ 3.0952 وقيمة اختبار (T) تساوي 29.893

عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-9 التي تنص على أنه تستخدم الإدارة الجبائية برامج مضادة للقرصنة والتجسس في إطار تطبيق الرقابة الجبائية إلكترونيا، حيث قدرت بنسبة 60.952 % ومتوسط حسابي بلغ 3.0476 وقيمة اختبار (T) تساوي 28.218 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

✓ بلغ أقل معدل الأهمية النسبية للفقرة رقم Y-12 التي تنص على أنه تتعامل الإدارة الجبائية مع شركات خاصة بتنصيب برامج الحماية والرقابة الإلكترونية، حيث قدرت بنسبة 60.634 % ومتوسط حسابي بلغ 3.0317 وقيمة اختبار (T) تساوي 28.690 عند القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000، وهذا يدل على أن الفقرة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وأن متوسط درجة استجابة أفراد مجتمع الدراسة على الفقرة يندرج ضمن المتوسط.

المطلب الثاني: اختبار الفروق الاحصائية لمتغيرات الدراسة

لمعرفة ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لاستجابات لمحاور الدراسة نقوم باختبار الفرض التالي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد حول محاور الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأفراد نحو محاور الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

أولاً: اختبار فروق الفرضية الفرعية الأولى

حيث نقوم باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول بنود محور مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية، وينص الاختبار على:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية.

الفرضية البديلة (H1) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (2-2-5) : تحليل التباين لمحور مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
بين المجموعات	.630	3	.210	.326	.807
داخل المجموعات	78.652	122	.645		
الإجمالي	79.283	125			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن المعنوية sig كانت أكبر من $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل ومنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية.

ثانيا: اختبار فروق الفرضية الفرعية الثانية

حيث نقوم باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول بنود محور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية، وينص الاختبار على:

الفرضية الصفريية (H0) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية.

الفرضية البديلة (H1) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية.

الجدول رقم (2-2-6) : تحليل التباين لمحور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
بين المجموعات	.255	3	.085	.123	.947
داخل المجموعات	84.719	122	.694		
الإجمالي	84.975	125			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المعنوية Sig كانت أكبر من $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية.

ثالثا: اختبار فروق الفرضية الفرعية الثالثة

حيث نقوم باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول بنود محور الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية، وينص الاختبار على:

الفرضية الصفريية (H0) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية.

الفرضية البديلة (H1) : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية.

الجدول رقم (2-2-7) : تحليل التباين لمحوّر تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية

مستوى المعنوية Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير X ₃
.380	1.034	.577	3	1.731	بين المجموعات	
		.558	122	68.110	داخل المجموعات	
			125	69.842	الإجمالي	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المعنوية Sig كانت أكبر من $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمحوّر تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية.

رابعاً: اختبار فروق الفرضية الرئيسية

حيث نقوم باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول بنود محوّر عصرنّة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة، وينص الاختبار على:

الفرضية الصفريّة (H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات عصرنّة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة.

الفرضية البديلة (H1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فقرات عصرنّة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة.

الجدول رقم (2-2-8) : تحليل التباين لمحوّر عصرنّة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة

مستوى المعنوية Sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية df	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير Y
.203	1.558	.968	3	2.904	بين المجموعات	
		.621	122	75.786	داخل المجموعات	
			125	78.690	الإجمالي	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المعنوية Sig كانت أكبر من $\alpha = 0.05$ ومنه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل ومنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمحور عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة.

المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام الانحدار المتعدد

بعد القيام بتحليل المعطيات الاحصائية التي تم جمعها من ميدان الدراسة توجب على الباحث القيام باختبار الفرضيات التي طرحها في بداية بحثه، من أجل نفيها أو تأكيدها وفق اختبارات احصائية خاصة بكل فرضية وتبعا لكل متغير احصائي، وكذا نوع الفرضية المصاغة، فيوجد متغيرات اسمية وأخرى رتيبة وأخرى كمية، لذلك يجب على الباحث أن يكون ملما بمعظم أنواع المتغيرات، ومن أجل مراعاة الدقة والحرص على اتباع شروط كل اختبار من أجل تفادي الوقوع في أخطاء احصائية يمكن أن تضلل الباحث في نتائجه، لذلك تم استخدام بعض الاختبارات الاحصائية من أجل اختبار فرضيات الدراسة في هذا المبحث.

المطلب الأول : اختبار الاستقلالية

أولا : اختبار استقلالية مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية

نختبر استقلالية المتغيرين (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية) وهذا من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين:

الفرضية الصفرية (H₀) : استقلالية النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية.

الفرضية الصفرية (H₁) : وجود علاقة بين النظام الجبائي الجزائري وعصنة الإدارة الجبائية.

الجدول رقم (1-3-2) : اختبار استقلالية النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية

Sig	درجة الحرية	القيمة	
.000	483	953.165a	Khi-deux de Pearson
.0001	483	310.475	Rapport de vraisemblance
.000	1	76.111	Association linéaire par linéaire
		126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 953.165 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة بين النظام الجبائي الجزائري وعصنة الإدارة الجبائية ، ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3-2) : درجة الاقتران بين النظام الجبائي الجزائري وعصرنة الإدارة الجبائية

Sig	القيمة	
.000	2.750	Nominal par Phi
.000	.600	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول السابق إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.600 أي ما نسبته 60.00% تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى معنوية الاقتران بمستوى دلالة 5%.

ثانيا : اختبار استقلالية الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصرنة الإدارة الجبائية

نختبر استقلالية المتغيرين (الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصرنة الإدارة الجبائية) وهذا من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين :

الفرضية الصفرية (H_0) : استقلالية الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصرنة الإدارة الجبائية.

الفرضية الصفرية (H_1) : وجود علاقة بين الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية وعصرنة الإدارة الجبائية.

الجدول رقم (2-3-3) : اختبار استقلالية الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصرنة الإدارة الجبائية

Sig	درجة الحرية	القيمة	
.762	598	573.028a	Khi-deux de Pearson
.0001	598	253.409	Rapport de vraisemblance
.000	1	20.462	Association linéaire par
		126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 573.028 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.762 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تدل على وجود استقلالية بين الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية وعصرنة الإدارة الجبائية ، ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-3-2) : درجة الاقتران بين الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية

Sig	القيمة	
.762	2.133	Nominal par Phi
.762	.445	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول السابق إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.445 أي ما نسبته 45.50% تحت مستوى المعنوية البالغ 0.762 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى عدم معنوية الاقتران بمستوى دلالة 5%.

ثالثا : اختبار استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية

نختبر استقلالية المتغيرين (تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية) وهذا من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين :

الفرضية الصفرية (H_0) : استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية.

الفرضية الصفرية (H_1) : وجود علاقة بين تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية.

الجدول رقم (5-3-2) : اختبار استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصنة الإدارة الجبائية

Sig	درجة الحرية	القيمة	
.000	230	643.891a	Khi-deux de Pearson
.054	230	265.424	Rapport de vraisemblance
.000	1	70.562	Association linéaire par
		126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 643.891 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة بين تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية، ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (6-3-2) : درجة الاقتران بين تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصنة الإدارة الجبائية

Sig	القيمة	
.000	2.261	Nominal par Phi
.000	.715	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول السابق إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.715 أي ما نسبته 71.50% تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى معنوية الاقتران بمستوى دلالة 5%.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

في هذا المطلب سوف يتم اختبار الفرضيات الأربع للدراسة وهذا بالاعتماد على مختلف الاختبارات والاحصاءات

أولا : اختبار الفرضيات الأساسية للانحدار

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات يجب إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، كما تم توضيحه سابقا وذلك على النحو التالي :

1. اختبار التأثير الخطي للمتغيرات:

في هذا الفرض سنقوم باختبار وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها معادلة الانحدار .

الفرضية الصفرية (H_0) : عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الفرضية الصفرية (H_1) : وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

من خلال نتائج الجدول الآتي الموضح لنتائج اختبار التأثير الخطي المتعدد بين المتغير التابع (عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) والمتغيرات المستقلة (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية ، الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية وتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية).

الجدول رقم (7-3-2) : نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
Y	X ₁	الانحدار SSR	47.913	01	47.913	193.043	.000
		البواقي SSE	30.777	124	.248		
		الكل SST	78.690	125			
	X ₂	الانحدار SSR	12.881	01	12.881	24.272	.000
		البواقي SSE	28.453	124	.531		
		الكل SST	78.690	125			
	X ₃	الانحدار SSR	44.420	01	44.420	160.729	.000
		البواقي SSE	34.269	124	.276		
		الكل SST	78.690	125			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة f المحسوبة مرتفعة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهي أقل في جميع علاقات المتغيرات بقيمة تساوي 0.000، هذا ما يظهر خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة قد تحقق مما يمكننا من الانتقال لاختبار الفرضيات.

2. اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام الانحدار المتعدد:

سيتم استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضية الرئيسية وباعتبار أهمية هذه الأخيرة فإنه سيتم اختبار الفروض الأساسية المتعلقة بنموذج الدراسة.

وفيما يتعلق بخطية النموذج وملائمة خط الانحدار للبيانات تم إجراء جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل B₁ حيث ظهر أن خط الانحدار يمثل البيانات تمثيلاً جيداً والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل :

الجدول رقم (8-3-2) : نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار SSR	51.270	03	17.090	76.041	.000
البواقي SSE	27.419	122	.225		
الكل SST	78.690	125			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا : اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة الميدانية

بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار، ولذا سيتم اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي :

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

" وجود أثر لتطبيق المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر المساعد على تحقيق رقابة فعالة."

الفرضية الصفرية (H₀) : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لمساهمة النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية.

الفرضية الصفرية (H₁) : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لمساهمة النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية.

والجدولين التاليين يوضحان لنا معاملات الارتباط ونتائج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) والمتغير المستقل (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية) :

1-1- تحليل الأثر باستخدام علاقات الارتباط الإحصائية

الجدول رقم (9-3-2) : معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X₁

المتغير	المتغير X ₁
معامل ارتباط بيرسون	.780**
مستوى المعنوية	.000
N	126

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-1 تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار البسيط: وذلك وفق الجدول الموالي

الجدول رقم (10-3-2) : تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار البسيط

معامل الارتباط R	.780 ^a		معامل التحديد المعدل		.606
معامل التحديد R ²	.609		الخطأ المعياري		.49820
قيمة (F)	193.043		مستوى المعنوية		.000 ^a
المتغيرات	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig
(Constante)	.666	.195		3.414	.001
X1	.777	.056	.780	13.894	.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى دلالة T تساوي Sig 0.000. وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ كما أن قيمة المعاملات النمطية ل Beta تساوي 0.780 مما يدل على أن مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية يؤثر إيجاباً على عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بقيمة 78% وهي قيمة جد مقبولة. وبهذا يمكن القول أن الفرضية Ho مرفوضة، والفرضية H1 مقبولة وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لمساهمة النظام الجبائي الجزائري عن عصرنة الإدارة الجبائية

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

" هناك آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة."

الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لآليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.

الفرضية الصفرية (H1): يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لآليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.

والجدولين التاليين يوضحان لنا معاملات الارتباط ونتائج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) والمتغير المستقل (الآليات التنظيمية والتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة):

2-1- تحليل الأثر باستخدام علاقات الارتباط الإحصائية

الجدول رقم (2-3-11): معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X₂

المتغير X ₂	المتغير	
.405**	معامل ارتباط بيرسون	المتغير Y
.000	مستوى المعنوية	
126	N	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-2- تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار البسيط

الجدول رقم (12-3-2) : نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط R	.405 ^a			معامل التحديد المعدل		.157
معامل التحديد R ²	.164			الخطأ المعياري		.72850
قيمة (F)	24.272			مستوى المعنوية		.000 ^a
المتغيرات	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig	
(Constante)	2.223	.229		9.692	.000	
X ₂	.389	.079	.405	4.927	.000	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى دلالة T تساوي Sig 0.000. وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ كما أن قيمة المعاملات النمطية ل Beta تساوي 0.405 مما يدل على أن الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية يؤثر إيجاباً على عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بقيمة 40.5% وهي قيمة مقبولة بارتباط ضعيف نسبياً.

وبهذا يمكن القول أن الفرضية Ho مرفوضة، والفرضية H1 مقبولة وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لآليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصرنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عصرنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%."

الفرضية الصفرية (Ho) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية.

الفرضية الصفرية (H1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية.

والجدولين التاليين يوضحان لنا معاملات الارتباط ونتائج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) والمتغير المستقل (تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية) :

3-1- تحليل الأثر باستخدام علاقات الارتباط الإحصائية

الجدول رقم (2-3-13) : معاملات الارتباط بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X₃

المتغير	المتغير X ₃
معامل ارتباط بيرسون	.751**
مستوى المعنوية	.000
N	126

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3-2- تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار البسيط

من أجل التأكد من علاقات التأثير بين تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة، فإننا نستخدم نموذج الانحدار البسيط والذي نلخص أهم نتائجه وفقا لبرنامج SPSS في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3-14) : نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط R		.751 ^a	معامل التحديد المعدل		.561
معامل التحديد R ²		.564	الخطأ المعياري		.52571
قيمة (F)		160.729	مستوى المعنوية		.000 ^a
المتغيرات	b	Erreur standard	Bêta	t	Sig
(Constante)	.564	.221		2.546	.012
	.798	.063	.751	12.678	.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى دلالة T تساوي Sig 0.000. وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ كما أن قيمة المعاملات النمطية ل Beta تساوي 0.780 مما يدل على أن مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية يؤثر إيجابا على عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بقيمة 78% وهي قيمة جد مقبولة.

وبهذا يمكن القول أن الفرضية H_0 مرفوضة، والفرضية H_1 مقبولة وهو أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ لمساهمة النظام الجبائي الجزائري عن عصرنه الإدارة الجبائية

ثالثا : اختبار الفرضية الأساسية للدراسة الميدانية

حيث يتم استخدام معاملات الارتباط لاكتشاف أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وكذلك أسلوب الانحدار لاختبار الفرضية الأساسية ككل والتي تنص على أن:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير عصرنه الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95%."

يوضح الجدول التالي نتائج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (عصرنه الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر) على المتغيرات المستقلة (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية ، الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنه الإدارة الجبائية وتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية):

1. تحليل الأثر باستخدام علاقات الارتباطات الإحصائية

الجدول رقم (15-3-2) : معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير X_3	المتغير X_2	المتغير X_1	المتغير	
.751**	.405**	.780**	معامل ارتباط بيرسون	المتغير Y
.000	.000	.000	مستوى المعنوية	
126	126	126	N	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ أن معاملات الارتباط لهذا المتغير مع مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية هي الأكبر بالمقارنة مع المتغيرات المستقلة الأخرى لتأثير عصرنه الإدارة الجبائية في تقييم فعالية الرقابة الجبائية، حيث مثلت نسبة 78.00% بعلاقة ارتباطية طردية عالية ومعنوية مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى (الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنه الإدارة الجبائية ذات الارتباط المتوسط بنسبة 40.50%، وتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية التي جاءت بنسبة أعلى وذات ارتباط طردي قوي بنسبة 75.10%).

2. تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار العياري المتعدد

من أجل التأكد من علاقات التأثير بين عصنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وفقا لمحاول الدراسة (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية، الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية، وتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية) فإننا نستخدم نموذج الانحدار المتعدد والذي نلخص أهم نتائجه وفقا لبرنامج SPSS في الجدول التالي:

الجدول رقم(16-3-2) : نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لاختبار الفرضية الأساسية

معامل الارتباط R	.807 ^a		معامل التحديد المعدل		.643	
معامل التحديد R ²	.652		الخطأ المعياري		.47408	
قيمة (F)		76.041		مستوى المعنوية		.000 ^a
المتغيرات		b	Erreur standard	Bêta	t	Sig
(Constante)		.492	.205		2.395	.018
X ₁		.600	.109	.602	5.520	.000
X ₂		-.142-	.066	-.148-	-2.144-	.034
X ₃		.341	.106	.322	3.217	.002

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول السابق ما يلي :

- معنوية نموذج الانحدار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نموذج الانحدار المقدر عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.01$) حيث أن قيمة (F) المحسوبة تساوى (76.041)، وقيمة مستوى المعنوية sig (P-Value = 0.000) أقل من مستوى المعنوية.

- معنوية معاملات الانحدار من خلال قيم (Sig, T)

من خلال الجدول أعلاه يمكننا بأن نختبر فرضيتين:

الفرضية الصفرية (H₀) : $\beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

الفرضية البديلة (H₁) : $\beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ معنوية معلمة الميل β_1 والتي بلغت 0.600 والتي تشير إلى إيجاد علاقة إيجابية بين المتغيرين إحصائيا (أثر مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية على عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول

إلى الرقابة الجبائية الفعالة) حيث أنه كلما تأثرت مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية بوحدة واحدة يؤدي إلى تأثر في عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بمقدار 0.600، كما بلغ مستوى المعنوية (P-Value = 0.000) sig وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى معنوية الميل والتي تختلف عن الصفر.

كما نلاحظ من خلال الجدول بأن معنوية معلمة الميل β_2 والتي بلغت (-0.142) والتي تشير إلى إيجاد علاقة عكسية بين المتغيرين إحصائيا (أثر الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية على عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) حيث أنه كلما تأثرت الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية بوحدة واحدة يؤدي إلى تأثر في عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بمقدار 0.142 ، كما بلغ مستوى المعنوية (P-Value = 0.034) sig وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى معنوية الميل والتي تختلف عن الصفر.

كما نلاحظ من خلال الجدول بأن معنوية معلمة الميل β_3 والتي بلغت (0.341) والتي تشير إلى إيجاد علاقة ايجابية بين المتغيرين إحصائيا (أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وعصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة)، حيث أنه كلما ارتفعت تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عصرنة الإدارة الجبائية سبيل الوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة بمقدار 0.341، كما بلغ مستوى المعنوية (P-Value = 0.002) sig وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى معنوية الميل والتي تختلف عن الصفر.

كما نلاحظ من خلال الجدول بأن معنوية معلمة التقاطع (الحد الثابت) β_0 والتي بلغت (0.492) تحت مستوى المعنوية (P-Value = 0.018) sig وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يشير إلى معنوية المعلمة إحصائيا والتي تختلف عن الصفر.

كما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه بأن تأثير المتغيرات المستقلة (مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية، الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية، وتطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية) على المتغير التابع (عصرنة الإدارة الجبائية سبيل الوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة) والتي تم حسابها من خلال معامل التحديد (R^2) والذي كانت بنسبة (80.70%) والذي يعبر عن جودة توفيق نموذج الانحدار الخطي، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (0.643) والتي تدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرات، كما أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة (64.30%) وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

3. تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار التدريجي المتعدد

إن أهم عناصر المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع بحسب دخولها في النموذج هي مساهمة النظام الجبائي الجزائي في تحقيق الرقابة الجبائية وذلك من خلال استبعاد المتغيرات التي لا تؤثر عن النموذج الانحدار المتعدد السابق (الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية، تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية)، وهذا ما يدعونا إلى تحديد المتغيرات الأكثر أهمية في تأثير علاقات الارتباط وعلاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة حيث يوضح لنا الجدول المتغيرات التي ساهمت في تزويد نتائج الدراسة، وفقاً لنتائج الانحدار المتدرج stepwise regression بموجب هذه الطريقة يتم إدخال المتغيرات واحداً بعد الآخر إلى النموذج علماً أن المتغير الداخل عرضة للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبتت عدم معنويته الإحصائية بوجود المتغيرات الأخرى، وبهذا يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي كما هو ملخص في الجدول التالي :

الجدول رقم (17-3-2) : نتائج تحليل الانحدار لاختبار التدريجي المتعدد بعد اختبار المتغيرات الأكثر تأثيرا

النموذج الثالث						معامل الارتباط R			.807 ^a			معامل التحديد			.643		
معامل التحديد R ²						.652			الخطأ المعياري			.47408					
قيمة (F)						76.041			مستوى المعنوية			.000 ^a					
المتغيرات		B		Erreur standard		Bêta		t		Sig							
(Constante)		.492		.205				2.395		.018							
X1		.600		.109		.602		5.520		.000							
X2		-.142-		.066		-		-2.144-		.034							
X3		.341		.106		.322		3.217		.002							
النموذج الثاني						معامل الارتباط R			.799 ^a			معامل التحديد			.633		
معامل التحديد R ²						.638			الخطأ المعياري			.48096					
قيمة (F)						108.586			مستوى المعنوية			.000 ^a					
المتغيرات		B		Erreur standard		Bêta		t		Sig							
(Constante)		.412		.205				2.011		.046							
X1		.507		.101		.509		5.015		.000							
X3		.341		.108		.321		3.170		.002							
النموذج الأول						معامل الارتباط R			.780 ^a			معامل التحديد			.606		
معامل التحديد R ²						.609			الخطأ المعياري			.49820					
قيمة (F)						193.043			مستوى المعنوية			.000 ^a					
المتغيرات		B		Erreur standard		Bêta		t		Sig							
(Constante)		.666		.195				3.414		.001							
X1		.777		.056		.780		13.894		.000							

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

فحسب طريقة STEPWISE كان متغير مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية الوحيد الداخل إلى هذا النموذج لأنّ له أكبر معامل ارتباط بسيط مع المتغير التابع عصرنه الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة وبالتالي أكبر قيمة لإحصائية t، كما نلاحظ بأن مستوى المعنوية sig (P-Value = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ مما يسمح بإدخال هذا المتغير، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3-18) : نتائج تحليل الانحدار التدريجي المتعدد لاختبار المتغيرات الأكثر تأثيراً

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	X1		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	X3		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	X2		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
a. Dependent Variable: Y			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ونستطيع كتابة معادلة النموذج الأمثل بعد استبعاد المتغيرات غير المؤثرة عن طريق معاملات الانحدار والتي تساعد

في الحصول على خط معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 0.666 + (0.777* X1) + \epsilon$$

حيث ϵ يمثل مقدار الخطأ للمتغيرات غير الواضحة في النموذج المقترح.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم توضيح الجانب المنهجي للدراسة الميدانية، وهذا من أجل التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص موضوع الدراسة حول عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، ولإبراز صحة تطابق نتائج التحليل الإحصائي، بالإضافة إلى الاختبار الميداني لفروض البحث، وللوصول إلى أهداف هذه البحث فقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الجانب الميداني للموضوع المراد معالجته وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في مبحثه الأول إلى الأساليب المنهجية للدراسة الميدانية من حيث أبعاد الدراسة الميدانية واعتماد عينة الدراسة وتحليل خصائصها كما تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة لكونهما شرطان مهمان في تحديد جودة البيانات وقدرتها على اختبار صحة الفرضيات المدروسة بكل موضوعية، ثم أستعرضنا في المبحث الثاني عرض تحليلي للبيانات المتحصل عليها من الدراسة بطرق كمية وكيفية واعتماد اختبار الفروقات بين محاور الدراسة (متغيرات الدراسة) ومراعاة خصائص كل متغير، وخصصنا المبحث الثالث لدراسة وتفسير اختبار فروض البحث من خلال اجراء اختبارات على متغيرات الدراسة وفق ما هو مناسب لشروط اجراء الاختبارات وتم اختيار نموذج الانحدار المتعدد من أجل تأكيد أو عدم تأكيد فرضيات البحث واختيار النموذج المناسب الذي يقيس موضوع عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر.

كما خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها فيما يلي :

- إن نسبة استجابة عينة الدراسة لأسئلة قائمة الإستبيان قد بلغت (70%) وهي نسبة جيدة تسمح بإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية؛
- إن معاملات ثبات وصدق إجابات مفردات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الإستبيان قد اتصفت بأنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، وأكدت على وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة هذه القائمة مما يؤكد على إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي في تعميم نتائج البحث؛
- إن ارتفاع مؤشرات الأهمية النسبية لمعظم متغيرات (أبعاد أو محاور) الدراسة الميدانية مما يدعم الإطار النظري.

الخاتمة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة للإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر ؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تمس الجانب النظري والتطبيقي بالإضافة إلى إيجاد وطرح العديد من الاقتراحات والتوصيات في مجالات متعددة لها صلة مباشرة بعصنة الإدارة الجبائية. تعتبر المؤسسات المالية من أهم القطاعات الاقتصادية والمالية التي تعتمد عليها الدولة وهذا من خلال ما حققته هذه الأخيرة من تطورات خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والنتاج الخام لها، ولذا اعتمدت الجزائر مؤخرًا مبدأ التدعيم لهذه المؤسسات بدلا عن غيرها من المؤسسات الأخرى، كما تعتبر الإدارة الجبائية من أهم المؤسسات الأساسية والجزئية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المالية.

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحتها الجانب النظري والتطبيقي والذي يتجلى فيها بتناول الدراسة استقراء تحليليا في مجال تطوير إطار علمي لنظام عصنة الإدارة الجبائية قى تحقيق فعالية الأداء للمراجعة الجبائية، والتي اختبرت فيها الدراسة من خلال أربع فرضيات فرعية والتي من خلالها يمكن الوقوف على مدى قبولها أو رفضها على النحو التالي :

ينص الفرض الأول منها على أن المنظومة الجبائية المطبقة بشكلها الحالي في الجزائر تساعد على تحقيق رقابة فعالة، والتي بدورها تعمل على تفعيل وتدعيم الإدارة الجبائية من الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، وقد تم التحقق من صحة هذا الفرض من خلال الدراسة التحليلية التي تضمنها هذا البحث في محوره الأول ، كما أيد ذلك نتائج التحليل الإحصائي والتي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية في المحور الثاني حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق باختبار هذا الفرض.

أما الفرض الثاني والمتمثل في أن وجود آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الاعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة جبائية فعالة وقادرة على تحقيق أهدافها من خلال قياس وتحليل وتبعية القوانين والتشريعات المتعلقة بالالتزامات الجبائية للمكلفين على توفير البيانات والمعلومات الالكترونية اللازمة إلا من خلال اعتماده على الإدارة الالكترونية بشكل إجباري، فلقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال كل من الدراسة التحليلية التي تضمنتها الدراسة وتفسير نتائج التحليل الإحصائي التي تم القيام بها على مدخلات الدراسة التطبيقية للموضوع حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق باختبار هذا الفرض.

أما فيما يخص الفرض الثالث والمتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عصنة الإدارة الجبائية وفعالية الرقابة الجبائية عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95% من أجل تحسين كفاءة الأداء للإدارة الضريبية وقدرتها في مجال جودة المعلومات الإلكترونية، وقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية صحته، حيث تبين اتفاق آراء أفراد عينة الدراسة حول مضمون هذا الفرض وذلك دون وجود أية فروق معنوية بين استجابات كافة تلك المفردات.

أما فيما يخص الفرض الرابع والمتمثل في علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير عصرنة الإدارة الجبائية في فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر عند مستوى دلالة بدرجة ثقة 95% في قدرتها على تبني وتتبع نظام الادارة الالكترونية في معالجة الرقابة الجبائية، وقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية صحته، حيث تبين اتفاق آراء أفراد عينة الدراسة حول مضمون هذا الفرض، وذلك دون وجود أية فروق معنوية بين استجابات كافة تلك المفردات، إذ نلاحظ من خلال اختبار هذا الفرض أن عصرنة الإدارة الجبائية تعتمد على قوة المنظومة الجبائية وقوانينها وتشريعاتها التنظيمية التي يمكن أن تتبناها من أجل تفعيل الرقابة الجبائية لها.

أما فيما يخص الفرضية الرئيسية والمتمثلة في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية وفقا لمداخل تقييم فعالية الإدارة الجبائية فقد أثبتت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية صحته، حيث تبين اتفاق آراء أفراد عينة الدراسة حول مضمون هذا الفرض، وذلك دون وجود أية فروق معنوية بين استجابات كافة تلك المفردات سواء تعلق الأمر بمؤشرات عصرنة الإدارة الجبائية أو قياس وتقييم فعالية الأداء المرتبط بالرقابة الجبائية.

1. نتائج الدراسة :

ولقد تم التوصل من خلال دراسة لهذا الموضوع إلى استنتاج مجموعة من النتائج والتي يتم استعراضها في النقاط التالية :

- إن المنظومة الجبائية الجزائرية ما زالت تعاني لعدم ثبات قوانينها التشريعية وهذا ما يؤدي إلى حصول فجوة في تحصيل الإيرادات من المكلفين؛
- اعتبار عصرنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة بما يفرض علينا التوجه نحو تبني مشروع الحكومة الإلكترونية مما يساهم في تحقيق الشفافية والعمل على ارساء مبادئ الحوكمة؛
- ضرورة الاسراع في تنفيذ مشروع العصرنة من خلال بناء الهياكل الإدارية ذات البنية التحتية الجيدة بهدف مواكبة التطورات العالمية في إطار تحسين خدمات الإدارات العمومية ؛
- إن التطبيق الصارم للعقوبات المنصوص عليها في القوانين الجزائرية للمخالفات الجبائية يساعد في تقليص حالات التهرب والغش الجبائي، وهذا ما يؤدي إلى تطبيق فعالية الرقابة الجبائية؛
- تخصيص ميزانية خاصة بتطوير برامج تكنولوجية والعمل على نشر ثقافة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ؛
- ضرورة احداث مواقع تواصل إدارية تعمل بنظام 24/24 سا لتسهيل وأخذ انشغالات المواطنين؛

2. التوصيات والاقتراحات

بعد عرض النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة هذا الموضوع، فلقد تم القيام بصياغة جملة من التوصيات والاقتراحات والتي يتم استعراضها في النقاط التالية :

- اصلاح وتبسيط نظام الإجراءات الجبائية حتى يسهل استيعابها من طرف أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين؛
- تجسيد برنامج التجارة الإلكترونية بهدف خلق تفاعل عالمي من أجل تنويع مصادر الإيرادات؛
- إشراك التجمعات العلمية والأكاديمية والمهنية في عقد المزيد من المؤتمرات والندوات لمناقشة أهمية عصنة الإدارة الجبائية في كافة القطاعات والمؤسسات بأبعادها المختلفة والمنافع المتوقعة تحقيقها منها؛
- الاهتمام بتوفير معلومات تفصيلية عن تكلفة أداء الأنشطة والبرامج الالكترونية المختلفة في الإدارات الضريبية من خلال تطوير نظم المعلومات بالشكل الذي يسمح بحصر وقياس وتحليل وتحميل وتتبع كل العمليات اللازمة في الرقابة الجبائية؛
- تقديم برنامج تدريب متطورة للعاملين في مديرية الضرائب لمواجهة التطورات العالمية في مضمون جباية الضرائب الكترونيا؛
- إدارة عمليات تسجيل المكلفين وتقدير وجباية الضريبة الكترونياً من خلال إدخال البيانات المتعلقة بالمكلفين الكترونيا؛
- يجب إصلاح آليات التحصيل الضريبي للمكلفين من خلال معالجة بيانات الضرائب الكترونياً بالاعتماد على شركات الخدمات المتخصصة في الجانب الإلكتروني؛
- الاعتماد على الكفاءة الإدارية والمحاسبية والقانونية المتخصصة في هذا المجال التي تواكب المتطلبات الجديدة من العمل لضمان نجاح تطبيق النظام الإلكتروني ؛
- برمجة النظام الإلكتروني المقترح من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الكمبيوتر في حفظ ومعالجة البيانات للمكلفين، ويحقق النظام الإلكتروني المقترح تقليل استخدام الورق والسرعة في التقييم وحفظ البيانات عن المكلفين وإمكانية تحديثها ؛
- ضرورة توفير الدعم المادي للمؤسسات الضريبية لتوفير الاستثمارات اللازمة لاقتناء أجهزة ومعدات وبرامج الكترونية وآلات الحماية لتنفيذ الرقابة الجبائية الالكترونية من خلال عصنة الإدارة الجبائية؛
- يجب على إدارة الضرائب تبني بطاقة القياس (الأداء) المتوازن للمساعدة في تحديث نظام جباية الضرائب الإلكترونية ؛
- يجب أن توفر الإدارة الضريبية الموارد المالية اللازمة مع التكوين والتدريب للموظفين وجعله عنصر من عناصر الأجر بالموازاة مع الكفاءة والجدد وتحقيق الأهداف؛
- على الإدارة الضريبية تقديم المزيد من الدعم للمجتمع وذلك حتى يكون للمنظور الاجتماعي نفس درجة الأهمية للأبعاد الأخرى ولمصلحة المجتمع؛

- إعادة الاعتبار للعنصر البشري من خلال تهمين الكفاءات وترسيخ مبدأ سلم القيم وتلميع صور الإطارات والموظفين واستعادة الثقة والأمل لديهم لغلط باب تسرب الإطارات والبؤس والقضاء على المحسوبية والمحابة، بالإضافة إلى تحسين الوظعية المادية للموظفين لحمايتهم؛
- اعادة النظر بصفة جذرية في نظام الامتيازات الجبائية الذي كلف خزينة الدولة نفقات ضخمة دون ان تحقق أهدافها؛
- خلق نظام جبائي مبسط لصالح المؤسسات المصغرة مع امتيازات محددة تخضع لرقابة مشددة لعدم تحويلها لغير وجهتها؛
- منح تحفيزات لممارسي النشاطات في إطار السوق الموازية لجلبهم واحتوائهم في النظام الجبائي والبنكي مع منع أي نشاط خارج هذا الإطار وتشديد الرقابة؛
- تفعيل نظام المتابعة والتواصل بين الإدارة الضريبة والمكلف، لأنها أحد الأدوات التي تقلل الفجوة بينهما؛
- ضرورة تطوير آليات التحصيل الإلكتروني من خلال تخفيض الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة الضريبية ؛
- توفير نظام متطور في مديريات الضرائب لشبكة الإنترنت وتصميم مواقع خاصة للدوائر المعنية بذلك لغرض ربط فروع الإدارة ببعضها البعض ؛
- بناء وتصميم قاعدة بيانات خاصة بالمكلفين بما يعزز البيانات المتعلقة بتحديد الوعاء الضريبي ؛
- الاسراع في تفعيل قانون الجباية المحلية وتطبيقه كمصدر هام للجماعات المحلية؛
- تفعيل خدمة التخاطب المباشر إلكترونياً مع المكلفين عبر شبكة الأنترنت لما يعنيه ذلك من زيادة في الحصيلة الضريبية والاختصار في الوقت والجهد.

3. آفاق الدراسة :

- بعد عرض موضوع الدراسة والنتائج واقتراح التوصيات إلا أنه لازالت هناك نقاط أخرى يمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي :
- هل يمكن اعتماد المراجعة والتدقيق الكتروني للمؤسسات في ظل البيئة الجزائرية؟
 - ما مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ؟
 - ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي للمؤسسات ؟
 - آفاق تطبيق الضريبة الإلكترونية وتأثيرها على ميزانية الدولة.
 - الضريبة الرقمية العالمية ومساهمتها في تنظيم السوق المالي العالمي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 02، الأردن، 2005.
2. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر، ط 07، الأردن، عمان، 2010.
3. بخني ابراهيم، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2008.
4. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
5. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
6. حمزة ضاحي الحمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، ط 01، مصر، 2016.
7. خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، دار هومة، ط 02، الجزائر، 2006.
8. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2007.
9. شعباني لطفي، جباية المؤسسة دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017.
10. عادل فليح العلي، المالية العامة، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2007.
11. عبد القادر شلال، مطبوعة محاضرات في مادة جباية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي امحمد أولحاج، جامعة البويرة، الجزائر 2015-2016.
12. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.
13. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2006.
14. عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية الى المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مطبعة سخري، 2010.
15. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

16. محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، ط 01، الاسكندرية، مصر، 2007.
 17. محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
 18. محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.
 19. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان، سوريا، 2011.
 20. منور أوسيرير، محو محمد، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ط 01، الجزائر، 2009.
 21. موساوي عبد النور، بركان يوسف، الإحصاء 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2009.
 22. نبيل صقر، الوجيز في شرح قانون العقوبات الخاصة الجريمة الضريبية والتهرب، دار الهدى، ط 01، الجزائر، 2013.
 23. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
- الرسائل والأطروحات الجامعية:**
1. بلوفي عبد الحكيم، ترشيد نظام الجباية العقارية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
 2. حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل والجبائية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2008.
 3. رضا خلاصي، تحليل ظاهرة الغش الجبائي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1991-2002، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2008.
 4. عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
 5. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.

6. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014.
 7. العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992-2009 حالة ولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.
 8. كحلة عبد الغني، تفعيل دور الرقابة الجبائية في ظل الإصلاح الضريبي -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المدية 2000-2010 ، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية ومالية دولية، الجزائر، 2012.
 9. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، مقدمة في الجامعة الافتراضية الدولية سنة 2008.
 10. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2014-2015.
 11. محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق لأغراض ضريبية، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2005.
 12. وشان أحمد، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.
 13. يحي عبد اللاوي، فعالية لجان المراجعة فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الجزائر، 2019.
- الدوريات والنشرية:**
1. بكرتين بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية واشكالية الغش الجبائي في الجزائر دراسة تحليلية واقتصادية، مقال بمجلة المالية والأسواق بجامعة بن باديس مستغانم، الجزائر سبتمبر 2015.
 2. بلعزوز بن علي، وشان أحمد، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17 جانفي 2017.
 3. بن عمارة منصور، تومي سمية، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية دراسة حالة الجزائر ،مجلة دراسات جبائية، بجامعة البليدة، العدد 12 جوان 2018.

4. بودالي محمد، بوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجاً، مجلة دراسات جبائية، بجامعة البليدة، المجلد 05 العدد 02 ديسمبر، 2016.
5. بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مقال منشور، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 2، جامعة سيدي بلعباس، 2015.
6. حسين آل طلحان، كمال طاهر خوالدي، أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 02، العدد 10، جويلية 2018.
7. رحال نصر، موفق سهام، الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
8. سفيان بن عبد العزيز، يوسف مومني، النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07، الجزائر.
9. عبيد صالح، حسن المختن، الحكومة الإلكترونية في مجال المرور دراسة تطبيقية على إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: مركز بحوث الشرطة، ط1، الشارقة، 2013.
10. قاسمي محمد، فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر.
11. قروش عيسى، مطبوعة دروس فيقي مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية ، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018.
12. محمد محمود علي النعمان، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس المرحلة الثانوية، مجلة الناصر، العدد 08، جويلية 2016.
13. مرشد سامي محمد وآخرون، أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحديد الدخل الخاضع للضريبة دراسة استطلاعية لآراء عينة من مخمني ضريبة الدخل في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 27، العراق 2013.
14. مصباح حراق، ربيع قرين، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2000-2018، مقال في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 2، المجلد 16، 2019.

15. مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 02، جوان 2013.
16. موسي عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مقال مجلة الباحث، العدد 09، المجلد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- المؤتمرات والملتقيات والندوات:
1. بوعلام ولهي، مداخله بعنوان نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة- حالة الجزائر، ملتقى دولي بعنوان: الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة سطيف، الجزائر.
2. حلوش عاكف، بوخبزة فوزية، دور الحكومة الإلكترونية في تعزيز الخدمة العمومية- حالة الأردن والجزائر، الملتقى العلمي الدولي بعنوان جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية يومي 29-30 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص ص 10-12.
3. سولم سفيان، واقع الرقابة الجبائية في الجزائر: صعوبات تطبيقها والحلول المقترحة لتفعيلها، الملتقى الوطني بعنوان الرقابة الجبائية في الجزائر يومي 28-29 أكتوبر 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قلمة، الجزائر.
- القوانين والمراسيم:
1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، 2020.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحسين استقبال الجمهور رهان من أجل إدارة عصرية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2011/52.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خمسينية إدارة الضرائب: تعزيز الإنجازات والمحافظة على قمة الحداثة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية، العدد رقم 2012/61.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الرقابة الجبائية نقاط مرحلية وتوجهات إستراتيجية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2012/64.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2015/81.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نتائج مؤشرات النجاعة تؤكد تحسن خدمات استقبال المكلف بالضريبة، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2015/81.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2017/85.
 8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عصنة الإدارة الجبائية استراتيجي لوزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، نشرة شهرية العدد رقم 2018/81.
 9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة المديرية العامة للضرائب، عصنة الإدارة الجبائية استراتيجي لوزارة المالية، نشرة شهرية العدد رقم 2018/90.
- المراجع باللغة الأجنبية :

1. Ahmed Hamini, **L'audit comptable et financier**, Edition Berti, Algerié, 2001.
2. André Barilari, **Lexique Fiscal**, 2^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1992.
3. Aytac GOKMEN, **Developments And Prospects In E-Government Implementations In Turkey**, International Journal of eBusiness and eGovernment Studies, July 2010.
4. Hossein Rahman Seresht & Others, **E-management: Barriers and challenges in Iran**, E-ower Kraklead, 2008.
5. Jean Cloude Martinez, **La Froude Fiscal (Que sais-je)**, Paris, 1984.
6. KHARROUBI KAMEL, **LE Contrôle fiscal comme un Outil de lutte de Froude**, Mémoire de Magister en Sciences Commerciales, management des entreprises, Finance, Université de ORAN, 2011.
7. Hassan .N. Rawash, **Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions**, Academic Research International Vol. 5(5), Jadara University, JORDAN, September 2014.
8. Lucien Michel, **Traite de Politique Fiscale**, Paris, France, 1996.
9. M.Zolt Eric, M.Bird Richard, **Technology and Taxation in Developing Countries From Hand to Mouse**, A copy of this paper is available at <http://www2.law.columbia.edu/taxcolloquium>, July, 2008.
10. Riad Bourriche, **Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance**, participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, organisé les 18- 19 Avril 2009, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentourai Constantine, Algérie.
11. Richard M.Bird, **Improving Tax Administration in Developing Countries**, Journal of Tax Administration, Volume 1, Issue 1, April, 2015.
12. Muzainah Binti Mansor, Abdurrahman Adamu Pantamee, **A Modernize Tax Administration Model for Revenue Generation**, International Journal of Economics and Financial Issues, University Utara Malaysia, VOL 6, NO 7S, April, 2016.

13. Seongcheol Kim & Others, **An institutional analysis of an e-government system for anti-corruption: The case of OPEN**, Government Information Quarterly, Volume 26, Issue 1, January 2009.
14. SHANG JIANG, **An Empirical Study on China's Regional Tax Revenue Performance**, A thesis submitted to for the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, the University of Gloucestershire, 2017.
15. Toufik Kurniawan, **Modernization of The Tax Administration System: A Theoretical Review of Improving Tax Capacity**, E3S Web of Conferences Issues, Volume 73, <https://doi.org/10.1051/e3sconf/20187310022> December, 2018.

المواقع الإلكترونية:

1. استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، تجسيد إدارة بلا ورق، شهود يوم 2020/04/12 <https://www.smartdubai.ae/ar/initiatives/paperless>
2. موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أطلع عليه يوم 2020/04/26، <https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/tax/indicator-group/english76e12892-en>
3. موقع المديرية العامة للضرائب الجزائر www.mfdgi.gov.dz
4. موقع الحصول على التقييم الجبائي <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

الملاحق



جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية



إشراف الأستاذ: الدكتور زهواني رضا

دراسة الطالب: وصيف فائزة خير الدين

إِستبيان

سيدي/سيدتيالمحترم(ة) ،،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

يسر الطالب ان يضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آراءكم لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، لاستكمال دراسة علمية للحصول على درجة الدكتوراه للطور الثالث في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تحت عنوان:

عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر "دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب ورقلة "

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة (✓) في الخانة التي تعبر عن رأيكم، مع العلم أنه ليست هناك إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، فلكل شخص تقديره الخاص لذلك، فالرجاء منكم سيدي/سيدتي، التعبير عن رأيكم بصدق وسوف يتم تحليل النتائج إحصائياً - وستستخدم لهدف البحث العلمي فقط-

شكراً لحسن تعاونكم .

الجزء الأول-المعلومات الشخصية: الرجاء وضع العلامة (✓) في الخانة المناسبة

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ أخرى

3- العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

4- الوظيفة:

5- الرتبة:

☐ مفتش ☐ مفتش رئيسي ☐ مفتش مركزي ☐ مفتش قسم

6- سنوات الخبرة:

☐ أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

الجزء الثاني-محاور الدراسة: الرجاء وضع علامة (✓) في الخانة المناسبة

المحور الأول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تتماشى القوانين والتشريعات المالية المتجددة من سنة إلى أخرى مع تحسين التحصيل الجبائي					
02	مرونة السياسة الضريبية الجزائرية يجعلها سهلة التطبيق في الإدارة الضريبية					
03	تؤدي كثرة التعديلات على القوانين الجبائية إلى عدم الاستقرار والابتعاد عن تطبيق مبدأ العدالة الضريبية					
04	أسهم برنامج الإصلاح الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة من حيث تجاوب المكلفين بالضريبة في سهولة التحصيل للجباية العادية					
05	تشهد الحصيلة الجبائية للضريبة على الدخل الاجمالي ارتفاعا ماليا من سنة					

					إلى أخرى	
					تشهد الحصيلة الجبائية للضريبة على أرباح الشركات ارتفاعا ماليا من سنة إلى أخرى	06
					تشهد الحصيلة الجبائية لضريبة الرسم على القيمة المضافة ارتفاعا ماليا من سنة إلى أخرى	07
					تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى النقصان والخلل الموجودان في التشريعات مما يساعد الإدارة على اقتراح التعديلات اللازمة للحد من فجوة التهرب الضريبي	08
					يعمل برنامج الرقابة الجبائية على تحسين التسيير الجبائي للمكلفين من خلال زيادة تحسين الانضباط الضريبي	09
					يعمل النظام الجبائي على نشر ثقافة الوعي لدى المكلفين بما يمنهم من اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي	10
					يساهم تطبيق الإصلاح الضريبي الإداري في الحصول على فعالية ومردود الإدارة الضريبية	11
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المحور الثاني: الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرنة الإدارة الجبائية	
					تعتمد الرقابة الشكلية في الإدارة الجبائية على تصحيح الأخطاء المادية أثناء تقديم المكلفين لتصريحاتهم	01
					تؤدي الرقابة في الوثائق في الإدارة الجبائية إلى معرفة الاختلافات الموجودة في التصريحات الجبائية المكتتبة	02
					تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق المصوب كتحقيق جزئي لمحاسبة المكلف للمراقبة أو كطلب وثائق توضيحية	03
					تعتمد الإدارة الجبائية التحقيق في المحاسبة من أجل التحقق من تطابق التصريحات بالمعطيات المادية والمحاسبية	04
					تعتمد رقابة تصريحات المكلفين على مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات المستخدمة لفرض أي رسم أو ضريبة	05
					الرقابة الجبائية آلية من وسائل مكافحة التهرب الضريبي	06

					تستعمل الإدارة الجبائية المعلومات المطلع عليها أثناء الرقابة في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف	07
					العقوبات والغرامات المطبقة بعد عملية الرقابة الجبائية كافية لردع المكلفين بالضريبة بعدم الوقوع في نفس الانحرافات	08
					توفر العدد الكافي من المراقبين الجبائيين يحسن من عمل الإدارة الجبائية	09
					تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين من خلال تطوير آلياتها بما يحقق الفعالية في الرقابة	10
					يؤدي استقلال المراقب الجبائي وموضوعيته وعدم تحيزه في القيام بواجبه المهني إلى الحصول على التسيير الجبائي المنظم للمكلفين	11
					تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائيين إيجابا على تحسين الانتظام الضريبي للمكلفين	12
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المحور الثالث: تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية	
					يقبل الموظفون بتطبيق الرقابة الإلكترونية بديلا عن الرقابة التقليدية الورقية	01
					تهتم الإدارة الجبائية بتطبيق وسائل الرقابة الإلكترونية	02
					تمتلك الإدارة الجبائية بنية تحتية مهيأة لتطبيق برنامج الرقابة الإلكترونية	03
					يؤدي تطبيق الرقابة الإلكترونية الجبائية للملفات إلى سرعة إنجاز العمليات وإنجاز أكبر عدد ممكن	04
					تعمل الرقابة الإلكترونية الجبائية على تقليص الأخطاء وزيادة دقة الأعمال المنجزة	05
					تقوم الإدارة الجبائية ببرمجة دورات تكوينية تتعلق بموضوع الرقابة الإلكترونية	06
					تمتلك الإدارة الجبائية فريق مناسب متخصص في تطبيق الإدارة الإلكترونية	07
					تحقق الرقابة الإلكترونية للملفات الجبائية نتائج إيجابية باكتشافها للأخطاء والتجاوزات في أسرع وقت	08
					تحتزم الإدارة الجبائية القوانين والتشريعات المنصوص عليها من طرف الدولة عند اجراء الرقابة الجبائية على المكلفين	09

10	وجود علاقة إيجابية بين التحصيل الجبائي وبرنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية				
المحور الرابع: عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة					
	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
01	وجود عناصر بشرية مؤهلة للتعامل مع التقنيات الإلكترونية للممارسة الرقابة الجبائية الإلكترونية				
02	وجود قناة لدى الموظفين بفعالية نظام الرقابة الجبائية الإلكتروني في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم				
03	وجود قناة تامة لدى المسؤولين بفعالية نظام الرقابة الإلكترونية				
04	وجود وعي كبير من طرف الإدارة الجبائية بأهمية اعتماد برنامج الرقابة الجبائية الإلكتروني				
05	وجود ثقة كبيرة بنجاعة مخرجات نظام الرقابة الجبائية الإلكترونية				
06	تخصص الإدارة الجبائية ميزانية خاصة لتطوير برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية				
07	تقتني الإدارة الجبائية أفضل الأجهزة والبرامج الإلكترونية المستعملة في الرقابة الجبائية				
08	تقوم الإدارة الجبائية بالصيانة الدورية لبرامج الرقابة الإلكترونية				
09	تستخدم الإدارة الجبائية برامج مضادة للقرصنة والتجسس في إطار تطبيق الرقابة الجبائية إلكترونيا				
10	وجود ترابط اجتماعي وثيق بين الموظفين في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية				
11	تراعي الإدارة الجبائية استخدام معايير السلامة في استخدام الوسائل التقنية				
12	تتعامل الإدارة الجبائية مع شركات خاصة بتتصيب برامج الحماية والرقابة الإلكترونية				



Université Echahid Hamma Lakhdar El-oued
Faculté des Sciences Economiques, et des Sciences de Gestion
Département des finances et de la comptabilité



Chercheur d'études: Oucif Faiza Kheir-eddine **Encadré par:** Dr. Zehouani Rédha

QUESTIONNAIRE

Cher Monsieur / Madame

Paix, La Miséricorde et Les Bénédictiones de Dieu,,,,,

Le chercheur a le plaisir de mettre ce questionnaire entre vos mains en vue d'obtenir votre avis pour compléter les données et informations relatives à l'étude de terrain, Réaliser une étude scientifique pour l'obtention d'un doctorat de troisième cycle en sciences de gestion, spécialisation en audit et contrôle de gestion, La Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et de Gestion de l'Université du Hama Lakhdar El-oued, sous le titre :

Modernisation De L'administration Fiscale En Tant Que Mécanisme Pour Soutenir L'efficacité Du Contrôle Fiscal En Algérie « Étude de cas de la direction régionale des impôts et de Ouargla».

Nous espérons que vous répondrez en cochant (✓) Dans la case qui exprime votre opinion, sachant qu'il n'y a pas de bonne et de mauvaise réponse, Tout le monde a sa propre appréciation pour cela, alors s'il vous plaît **Monsieur / Madame**, exprimez votre opinion honnêtement et les résultats seront analysés statistiquement -et ils seront utilisés uniquement à des fins de recherche scientifique.

Merci Pour Votre Reponses

Première partie - informations personnelles : Veuillez mettre une marque (✓) dans la case appropriée

1- Sexe Homme ☐ Femme ☐

2- Qualification académique:

License ☐ Master ☐ Étude Supérieur ☐ Autre ☐

3- Âge :

Moins de 30 ans ☐ Entre 30 et 40 ans ☐ Entre 40 et 50 ans ☐ Plus de 50 ans ☐

4- Le poste actuel :

5- Rang :

Inspecteur ☐ Inspecteur Principal ☐

Inspecteur Central ☐ Inspecteur Divisionnel ☐

6- Années d'expérience :

Moins de 10 ans ☐ Entre 10 et 20 ans ☐ Plus de 20 ans ☐

Deuxième partie : Veuillez mettre une marque (✓) dans la case appropriée

Le premier Chapitre : la contribution du système fiscal algérien à la réalisation du contrôle fiscal

Désignation	Absolument D'accord	OK	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait d'accord
1. Les lois et réglementations financiers renouvelées d'année en année sont conformes à l'amélioration de la collecte des impôts.					
2. La flexibilité de la politique fiscale algérienne facilite son application à l'administration fiscale.					
3. Le grand nombre des modifications fréquentes des lois fiscales conduisent à l'instabilité et à un éloignement de l'application du principe de justice fiscale.					

4. Le programme de réforme fiscale, par l'introduction de nouvelles taxes, pour permettre aux contribuables de percevoir facilement des impôts réguliers.					
5. Les recettes fiscales de l'impôt sur le revenu brut " IRG" augmentent financièrement d'année en année.					
6. Le produit de l'impôt sur les bénéfices des sociétés " IBS" augmente d'une année sur l'autre.					
7. Le produit de la taxe sur la valeur ajoutée " TVA" augmente financièrement d'une année sur l'autre.					
8. Le contrôle fiscal permet d'alerter sur la pénurie et les défauts présents dans la législation, ce qui aide l'administration à suggérer les modifications nécessaires pour réduire l'écart d'évasion fiscale.					
9. Le programme de contrôle fiscal améliore l'administration fiscale des contribuables en améliorant encore la discipline fiscale.					
10. Le régime fiscal diffusée une culture de sensibilisation parmi les personnes accusées de les empêcher de recourir à la fraude et à l'évasion fiscale.					
11. L'application de la réforme fiscale administrative contribue à obtenir l'efficacité et la rentabilité de l'administration fiscale.					

Le Deuxième Chapitre : Les mécanismes réglementaires et législatifs de contrôle fiscal conduisant à la modernisation de l'administration fiscale.

Désignation	Absolument D'accord	OK	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait d'accord
-------------	------------------------	----	--------	----------------------------	-----------------------------

1. Le contrôle formel de l'administration fiscale repose sur la correction des erreurs matérielles lors de la présentation des déclarations.					
2. La Contrôle des documents dans l'administration fiscale conduit à la connaissance des différences dans les déclarations fiscales écrites.					
3. L'administration fiscale adopte l'enquête corrigée comme une enquête partielle pour tenir le contribuable responsable de l'observation ou comme une demande de documents explicatifs.					
4. L'administration fiscale approuve l'enquête en comptabilité afin de vérifier la conformité des états avec les données financières et comptables.					
5. Le contrôle des déclarations des contribuables dépend de l'administration fiscale qui surveille les déclarations et les documents utilisés pour imposer des frais ou des taxes.					
6. Le contrôle fiscal est un mécanisme de lutte contre l'évasion fiscale.					
7. L'administration fiscale utilise les informations vues lors du contrôle pour déterminer l'assiette fiscale du contribuable.					
8. Les sanctions et amendes appliquées après le processus de contrôle fiscal sont suffisantes pour dissuader les contribuables de ne pas tomber dans les mêmes écarts.					
9. La disponibilité d'un nombre suffisant de contrôleurs fiscaux améliore le travail de l'administration fiscale.					
10. Le contrôle fiscal vise à garantir les droits du trésor public et à améliorer la performance des contribuables en développant ses mécanismes pour un contrôle efficace.					

11. L'indépendance, l'objectivité et l'impartialité de l'observateur fiscal dans l'accomplissement de sa mission professionnelle conduisent à l'obtention d'une administration fiscale organisée pour les contribuables.					
12. La compétence et l'efficacité des observateurs fiscaux ont un impact positif sur l'amélioration de la fiscalité des contribuables.					

Le Troisième Chapitre : Application du contrôle électronique dans l'administration fiscale.

Désignation	Absolument D'accord	OK	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait d'accord
1. Les employés acceptent le contrôle électronique comme substitut au contrôle traditionnel sur papier.					
2. L'administration fiscale souhaite appliquer des méthodes de contrôle électronique.					
3. L'administration fiscale dispose d'une infrastructure pour mettre en œuvre le programme de surveillance électronique.					
4. L'application du contrôle fiscal électronique des fichiers conduit à l'achèvement rapide des opérations et à l'achèvement du plus grand nombre possible.					
5. Les contrôles électroniques médico-légaux réduisent les erreurs et augmentent la précision du travail effectué.					
6. L'administration fiscale programme des formations sur le thème du contrôle électronique.					

7. L'administration fiscale dispose d'une équipe appropriée spécialisée dans l'application de l'administration électronique.					
8. Le contrôle électronique des dossiers fiscaux produira des résultats positifs en découvrant les erreurs et les violations dans les meilleurs délais.					
9. L'administration fiscale respecte les lois et les législations stipulées par l'État lors de la surveillance fiscale des contribuables.					
10. Il existe une relation positive entre la collecte des impôts et le programme de contrôle fiscal électronique.					

Le Quatrième Chapitre : La modernisation de l'administration fiscale est un moyen de parvenir à un contrôle fiscal efficace.

Désignation	Absolument D'accord	OK	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Pas tout à fait d'accord
1. La présence de cadres humains qualifiés pour gérer les technologies électroniques pour pratiquer le contrôle fiscal électronique.					
2. Les employés sont convaincus de l'efficacité du système de contrôle fiscal électronique pour développer et améliorer le travail et leur niveau de performance.					
3. Les Responsables ont pleinement confiance dans l'efficacité du système de contrôle électronique.					
4. L'administration fiscale est pleinement consciente de l'importance d'adopter le programme électronique de surveillance fiscale.					
5. Il y a une grande confiance dans l'efficacité des résultats du système de contrôle fiscal électronique.					

6. L'administration fiscale alloue un budget spécial pour le développement du programme électronique de contrôle fiscal.					
7. L'administration fiscale acquiert les meilleurs matériels et logiciels électroniques utilisés dans le contrôle fiscal.					
8. L'administration fiscale assure la maintenance régulière des programmes de surveillance électronique.					
9. L'administration fiscale utilise des programmes anti-piratage et anti-spyware pour mettre en place un contrôle fiscal en ligne.					
10. La présence d'un lien social étroit entre les salariés face à l'application de l'administration électronique.					
11. L'administration fiscale considère l'utilisation de normes de sécurité dans l'utilisation de moyens techniques.					
12. L'administration fiscale traite avec les entreprises privées dans la mise en place de programmes électroniques de protection et de contrôle.					

النتائج النوعية والوصفية لمفردات عينة الدراسة التطبيقية

FREQUENCIES VARIABLES=الجنس الشهادة العمر الوظيفة الخبرة
 /STATISTICS=STDDEV SKEWNESS SESKEW
 /ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Statistics

		الجنس	الشهادة	العمر	الوظيفة	الخبرة
N	Valid	126	126	126	126	126
	Missing	0	0	0	0	0
Std. Deviation		.41196	1.23123	.86615	1.16741	.74190
Skewness		1.409	.880	.452	1.060	-.064
Std. Error of Skewness		.216	.216	.216	.216	.216

Frequency Table

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	99	78.6	78.6	78.6
Valid أنثى	27	21.4	21.4	100.0
Total	126	100.0	100.0	

الشهادة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	70	55.6	55.6	55.6
Valid ماستر	23	18.3	18.3	73.8
Valid دراسات عليا	4	3.2	3.2	77.0
Valid أخرى	29	23.0	23.0	100.0
Total	126	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 30 سنة	24	19.0	19.0	19.0
Valid من 30 سنة إلى 40 سنة	62	49.2	49.2	68.3
Valid من 40 سنة إلى 50 سنة	28	22.2	22.2	90.5
Valid أكثر من 50 سنة	12	9.5	9.5	100.0
Total	126	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محقق	07	5.6	5.6	5.6
محقق المحاسبة	76	60.3	60.3	65.9
مكلف بالرقابة الجبائية	19	15.1	15.1	81.0
رئيس فرقة المحاسبة	15	11.9	11.9	92.9
مدير	9	7.1	7.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

الرتبة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مفتش	6	4.8	4.8	4.6
مفتش رئيسي	81	64.3	64.3	69.1
مفتش مركزي	27	21.4	21.4	90.5
مفتش قسم	12	9.5	9.5	100.0
Total	126	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 10 من أقل	32	25.4	25.4	25.4
سنة 20 إلى سنوات 10 من	57	45.2	45.2	70.6
سنة 20 من أكثر	37	29.4	29.4	100.0
Total	126	100.0	100.0	

نتائج اختبار معامل الثبات لأسئلة قائمة الاستبيان لبعء مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تحقيق الرقابة الجبائية

RELIABILITY

/VARIABLES=X.1.1 X.1.2 X.1.3 X.1.4 X.1.5 X.1.6 X.1.7 X.1.8 X.1.9 X.1.10
X.1.11
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	126	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.956	11

نتائج اختبار معامل الثبات لأسئلة قائمة الاستبيان لبعء الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصرة الإدارة الجبائية

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	126	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.855	12

نتائج اختبار معامل الثبات لأسئلة قائمة الاستبيان بعد تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	126	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.937	10

نتائج اختبار معامل الثبات لأسئلة قائمة الاستبيان بعد عصنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	126	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.923	12

نتائج اختبار معامل الثبات لكل فقرات الاستبيان

RELIABILITY

```

/VARIABLES=X.1.1 X.1.2 X.1.3 X.1.4 X.1.5 X.1.6 X.1.7 X.1.8 X.1.9 X.1.10
X.1.11 X.2.1 X.2.2 X.2.3 X.2.4 X.2.5 X.2.6 X.2.7 X.2.8 X.2.9 X.2.10 X.2.11
X.2.12 X.3.1 X.3.2 X.3.3 X.3.4 X.3.5 X.3.6 X.3.7 X.3.8 X.3.9 X.3.10 Y.1 Y.2
Y.3 Y.4 Y.5 Y.6 Y.7 Y.8 Y.9 Y.10 Y.11 Y.12
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	126	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	126	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.964	45

معاملات الارتباط بين عناصر الدراسة

Correlations

Correlations

		X1	X2	X3	Y
X1	Pearson Correlation	1	.632**	.845**	.780**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	126	126	126	126
X2	Pearson Correlation	.632**	1	.535**	.405**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	126	126	126	126
X3	Pearson Correlation	.845**	.535**	1	.751**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	126	126	126	126
Y	Pearson Correlation	.780**	.405**	.751**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	126	126	126	126

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Frequencies

		Statistics										
		X.1.1	X.1.2	X.1.3	X.1.4	X.1.5	X.1.6	X.1.7	X.1.8	X.1.9	X.1.10	X.1.11
N	Valid	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Std. Deviation		1.00652	.89684	1.01697	.94392	.84433	1.02229	1.01531	.93184	1.00083	.86472	.93255
Skewness		-1.048-	-1.177-	-1.279-	-1.357-	-1.646-	-1.523-	-1.457-	-1.736-	-1.567-	-1.294-	-1.659-
Std. Error of Skewness		.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216

Frequency Table

X.1.1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	13	10.3	10.3	10.3
غير موافق	14	11.1	11.1	21.4
Valid محايد	33	26.2	26.2	47.6
موافق	66	52.4	52.4	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	6.3	6.3	6.3
غير موافق	13	10.3	10.3	16.7
Valid محايد	38	30.2	30.2	46.8
موافق	67	53.2	53.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	16	12.7	12.7	12.7
غير موافق	3	2.4	2.4	15.1
Valid محايد	38	30.2	30.2	45.2
موافق	68	54.0	54.0	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	9	7.1	7.1	7.1
غير موافق	9	7.1	7.1	14.3
Valid محايد	26	20.6	20.6	34.9
موافق	78	61.9	61.9	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	6.3	6.3	6.3
غير موافق	5	4.0	4.0	10.3
Valid محايد	36	28.6	28.6	38.9
موافق	77	61.1	61.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	17	13.5	13.5	13.5
Valid محايد	31	24.6	24.6	38.1
موافق	78	61.9	61.9	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	15	11.9	11.9	11.9
Valid محايد	31	24.6	24.6	36.5
موافق	76	60.3	60.3	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	11	8.7	8.7	8.7
محايد	25	19.8	19.8	28.6
Valid موافق	84	66.7	66.7	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	16	12.7	12.7	12.7
محايد	32	25.4	25.4	38.1
Valid موافق	78	61.9	61.9	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	4.0	4.0	4.0
غير موافق	12	9.5	9.5	13.5
محايد	26	20.6	20.6	34.1
Valid موافق	79	62.7	62.7	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.1.11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	12	9.5	9.5	9.5
غير موافق	3	2.4	2.4	11.9
Valid محايد	31	24.6	24.6	36.5
موافق	80	63.5	63.5	100.0
Total	126	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X.1.1	126	3.2063	1.00652	.08967
X.1.2	126	3.3016	.89684	.07990
X.1.3	126	3.2778	1.01697	.09060
X.1.4	126	3.4683	.94392	.08409
X.1.5	126	3.4444	.84433	.07522
X.1.6	126	3.3492	1.02229	.09107
X.1.7	126	3.4286	1.01531	.09045
X.1.8	126	3.5873	.93184	.08301
X.1.9	126	3.3651	1.00083	.08916
X.1.10	126	3.5159	.86472	.07704
X.1.11	126	3.4206	.93255	.08308

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X.1.1	35.758	125	.000	3.20635	3.0289	3.3838
X.1.2	41.323	125	.000	3.30159	3.1435	3.4597
X.1.3	36.179	125	.000	3.27778	3.0985	3.4571
X.1.4	41.244	125	.000	3.46825	3.3018	3.6347
X.1.5	45.792	125	.000	3.44444	3.2956	3.5933
X.1.6	36.775	125	.000	3.34921	3.1690	3.5295
X.1.7	37.905	125	.000	3.42857	3.2496	3.6076
X.1.8	43.213	125	.000	3.58730	3.4230	3.7516
X.1.9	37.742	125	.000	3.36508	3.1886	3.5415
X.1.10	45.640	125	.000	3.51587	3.3634	3.6683
X.1.11	41.174	125	.000	3.42063	3.2562	3.5851

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بعد الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية إلى عصنة الإدارة الجبائية

Frequencies

		Statistics										
		X.2.1	X.2.2	X.2.3	X.2.4	X.2.5	X.2.6	X.2.7	X.2.8	X.2.9	X.2.10	X.2.11
N	Valid	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126	126
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Std. Deviation		1.15065	1.31127	1.15978	1.36925	1.42452	1.37368	1.38399	1.30425	1.45128	1.32579	1.51127
Skewness		-.532-	-.388-	-.326-	.006	.070	-.303-	.042	.149	-.045-	.021	-.117-
Std. Error of Skewness		.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216

Frequency Table

X.2.1				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	27	21.4	21.4
	غير موافق	14	11.1	32.5
	محايد	38	30.2	62.7
	موافق	47	37.3	100.0
	Total	126	100.0	100.0

X.2.2				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	28	22.2	22.2
	غير موافق	17	13.5	35.7
	محايد	19	15.1	50.8
	موافق	54	42.9	93.7
	موافق بشدة	8	6.3	100.0
	Total	126	100.0	100.0

X.2.3				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	24	19.0	19.0
	غير موافق	19	15.1	34.1

محاييد	39	31.0	31.0	65.1
موافق	40	31.7	31.7	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	46	36.5	36.5	36.5
غير موافق	9	7.1	7.1	43.7
Valid محاييد	27	21.4	21.4	65.1
موافق	38	30.2	30.2	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	43	34.1	34.1	34.1
غير موافق	13	10.3	10.3	44.4
Valid محاييد	24	19.0	19.0	63.5
موافق	34	27.0	27.0	90.5
موافق بشدة	12	9.5	9.5	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	29	23.0	23.0	23.0
غير موافق	13	10.3	10.3	33.3
Valid محاييد	25	19.8	19.8	53.2
موافق	43	34.1	34.1	87.3
موافق بشدة	16	12.7	12.7	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

غير موافق بشدة	51	40.5	40.5	40.5
غير موافق	7	5.6	5.6	46.0
محايد	23	18.3	18.3	64.3
موافق	41	32.5	32.5	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	24	19.0	19.0	19.0
غير موافق	37	29.4	29.4	48.4
محايد	19	15.1	15.1	63.5
موافق	33	26.2	26.2	89.7
موافق بشدة	13	10.3	10.3	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	45	35.7	35.7	35.7
غير موافق	8	6.3	6.3	42.1
محايد	21	16.7	16.7	58.7
موافق	41	32.5	32.5	91.3
موافق بشدة	11	8.7	8.7	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	40	31.7	31.7	31.7
غير موافق	17	13.5	13.5	45.2
محايد	26	20.6	20.6	65.9
موافق	37	29.4	29.4	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	36	28.6	28.6	28.6

غير موافق	19	15.1	15.1	43.7
محايد	8	6.3	6.3	50.0
موافق	43	34.1	34.1	84.1
موافق بشدة	20	15.9	15.9	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.2.12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	27	21.4	21.4	21.4
غير موافق	9	7.1	7.1	28.6
Valid محايد	46	36.5	36.5	65.1
موافق	44	34.9	34.9	100.0
Total	126	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X.2.1	126	2.8333	1.15065	.10251
X.2.2	126	2.9762	1.31127	.11682
X.2.3	126	2.8492	1.15978	.10332
X.2.4	126	2.5952	1.36925	.12198
X.2.5	126	2.6746	1.42452	.12691
X.2.6	126	3.0317	1.37368	.12238
X.2.7	126	2.5238	1.38399	.12330
X.2.8	126	2.7937	1.30425	.11619
X.2.9	126	2.7222	1.45128	.12929
X.2.10	126	2.6190	1.32579	.11811
X.2.11	126	2.9365	1.51127	.13463
X.2.12	126	2.8492	1.12476	.10020

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X.2.1	27.640	125	.000	2.83333	2.6305	3.0362
X.2.2	25.477	125	.000	2.97619	2.7450	3.2074
X.2.3	27.576	125	.000	2.84921	2.6447	3.0537
X.2.4	21.275	125	.000	2.59524	2.3538	2.8367
X.2.5	21.075	125	.000	2.67460	2.4234	2.9258
X.2.6	24.774	125	.000	3.03175	2.7895	3.2739

X.2.7	20.470	125	.000	2.52381	2.2798	2.7678
X.2.8	24.043	125	.000	2.79365	2.5637	3.0236
X.2.9	21.055	125	.000	2.72222	2.4663	2.9781
X.2.10	22.175	125	.000	2.61905	2.3853	2.8528
X.2.11	21.811	125	.000	2.93651	2.6700	3.2030
X.2.12	28.435	125	.000	2.84921	2.6509	3.0475

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بعد تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية

Frequencies

		Statistics							
		X.3.1	X.3.2	X.3.3	X.3.4	X.3.5	X.3.6	X.3.7	X.3.8
N	Valid	126	126	126	126	126	126	126	126
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Std. Deviation		.89187	.85498	.92651	.91357	1.07204	.89187	.85498	.92651
Skewness		-1.379-	-1.851-	-1.651-	-1.309-	-1.396-	-1.379-	-1.851-	-1.651-
Std. Error of Skewness		.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216

Frequency Table

X.3.1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	6.3	6.3	6.3
غير موافق	4	3.2	3.2	9.5
محايد	34	27.0	27.0	36.5
موافق	74	58.7	58.7	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	10	7.9	7.9	7.9
محايد	37	29.4	29.4	37.3
موافق	79	62.7	62.7	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	10	7.9	7.9	7.9

غير موافق	4	3.2	3.2	11.1
محايد	24	19.0	19.0	30.2
موافق	84	66.7	66.7	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	9	7.1	7.1	7.1
غير موافق	11	8.7	8.7	15.9
Valid محايد	34	27.0	27.0	42.9
موافق	72	57.1	57.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	19	15.1	15.1	15.1
محايد	29	23.0	23.0	38.1
Valid موافق	77	61.1	61.1	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	6.3	6.3	6.3
غير موافق	4	3.2	3.2	9.5
Valid محايد	34	27.0	27.0	36.5
موافق	74	58.7	58.7	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	10	7.9	7.9	7.9

محايد	37	29.4	29.4	37.3
موافق	79	62.7	62.7	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	10	7.9	7.9	7.9
غير موافق	4	3.2	3.2	11.1
محايد	24	19.0	19.0	30.2
موافق	84	66.7	66.7	96.8
موافق بشدة	4	3.2	3.2	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	9	7.1	7.1	7.1
غير موافق	11	8.7	8.7	15.9
محايد	34	27.0	27.0	42.9
موافق	72	57.1	57.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

X.3.10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	19	15.1	15.1	15.1
محايد	29	23.0	23.0	38.1
موافق	77	61.1	61.1	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X.3.1	126	3.5238	.89187	.07945
X.3.2	126	3.4683	.85498	.07617
X.3.3	126	3.5397	.92651	.08254
X.3.4	126	3.3413	.91357	.08139
X.3.5	126	3.3254	1.07204	.09550
X.3.6	126	3.5238	.89187	.07945
X.3.7	126	3.4683	.85498	.07617
X.3.8	126	3.5397	.92651	.08254
X.3.9	126	3.3413	.91357	.08139
X.3.10	126	3.3254	1.07204	.09550

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X.3.1	44.350	125	.000	3.52381	3.3666	3.6811
X.3.2	45.535	125	.000	3.46825	3.3175	3.6190
X.3.3	42.885	125	.000	3.53968	3.3763	3.7030
X.3.4	41.054	125	.000	3.34127	3.1802	3.5023
X.3.5	34.819	125	.000	3.32540	3.1364	3.5144
X.3.6	44.350	125	.000	3.52381	3.3666	3.6811
X.3.7	45.535	125	.000	3.46825	3.3175	3.6190
X.3.8	42.885	125	.000	3.53968	3.3763	3.7030
X.3.9	41.054	125	.000	3.34127	3.1802	3.5023
X.3.10	34.819	125	.000	3.32540	3.1364	3.5144

نتائج التحليل الإحصائي لفقرات بعد عصرنة الإدارة الجبائية سبيل للوصول إلى الرقابة الجبائية الفعالة

Frequencies

		Statistics						
		Y.1	Y.2	Y.3	Y.4	Y.5	Y.6	Y.7
N	Valid	126	126	126	126	126	126	126
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Std. Deviation		.90869	.97772	.95857	.94109	.88228	1.16226	1.18297
Skewness		-1.416-	-1.491-	-1.731-	-1.638-	-1.618-	-.996-	-.949-
Std. Error of Skewness		.216	.216	.216	.216	.216	.216	.216

Frequency Table

Y.1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	8	6.3	6.3	6.3
غير موافق	10	7.9	7.9	14.3
محايد	27	21.4	21.4	35.7
موافق	79	62.7	62.7	98.4
موافق بشدة	2	1.6	1.6	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	12	9.5	9.5	9.5
غير موافق	3	2.4	2.4	11.9
محايد	27	21.4	21.4	33.3
موافق	79	62.7	62.7	96.0
موافق بشدة	5	4.0	4.0	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	14	11.1	11.1	11.1
Valid محايد	30	23.8	23.8	34.9
موافق	82	65.1	65.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	10	7.9	7.9	7.9
غير موافق	4	3.2	3.2	11.1
Valid محايد	21	16.7	16.7	27.8
موافق	85	67.5	67.5	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	9	7.1	7.1	7.1
غير موافق	5	4.0	4.0	11.1
Valid محايد	32	25.4	25.4	36.5
موافق	79	62.7	62.7	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	26	20.6	20.6	20.6
غير موافق	1	.8	.8	21.4
Valid محايد	34	27.0	27.0	48.4
موافق	65	51.6	51.6	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

غير موافق بشدة	20	15.9	15.9	15.9
غير موافق	5	4.0	4.0	19.8
محايد	26	20.6	20.6	40.5
موافق	66	52.4	52.4	92.9
موافق بشدة	9	7.1	7.1	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	16	12.7	12.7	12.7
غير موافق	5	4.0	4.0	16.7
محايد	33	26.2	26.2	42.9
موافق	65	51.6	51.6	94.4
موافق بشدة	7	5.6	5.6	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	29	23.0	23.0	23.0
غير موافق	1	.8	.8	23.8
محايد	32	25.4	25.4	49.2
موافق	63	50.0	50.0	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	18	14.3	14.3	14.3
غير موافق	14	11.1	11.1	25.4
محايد	26	20.6	20.6	46.0
موافق	60	47.6	47.6	93.7
موافق بشدة	8	6.3	6.3	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	21	16.7	16.7	16.7
غير موافق	5	4.0	4.0	20.6
Valid محايد	28	22.2	22.2	42.9
موافق	66	52.4	52.4	95.2
موافق بشدة	6	4.8	4.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

Y.12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	25	19.8	19.8	19.8
غير موافق	10	7.9	7.9	27.8
Valid محايد	28	22.2	22.2	50.0
موافق	62	49.2	49.2	99.2
موافق بشدة	1	.8	.8	100.0
Total	126	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y.1	126	3.4524	.90869	.08095
Y.2	126	3.4921	.97772	.08710
Y.3	126	3.4286	.95857	.08540
Y.4	126	3.5794	.94109	.08384
Y.5	126	3.4603	.88228	.07860
Y.6	126	3.0952	1.16226	.10354
Y.7	126	3.3095	1.18297	.10539
Y.8	126	3.3333	1.08812	.09694
Y.9	126	3.0476	1.21232	.10800
Y.10	126	3.2063	1.17519	.10469
Y.11	126	3.2460	1.17089	.10431
Y.12	126	3.0317	1.18616	.10567

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y.1	42.647	125	.000	3.45238	3.2922	3.6126
Y.2	40.092	125	.000	3.49206	3.3197	3.6644

Y.3	40.149	125	.000	3.42857	3.2596	3.5976
Y.4	42.693	125	.000	3.57937	3.4134	3.7453
Y.5	44.025	125	.000	3.46032	3.3048	3.6159
Y.6	29.893	125	.000	3.09524	2.8903	3.3002
Y.7	31.403	125	.000	3.30952	3.1009	3.5181
Y.8	34.387	125	.000	3.33333	3.1415	3.5252
Y.9	28.218	125	.000	3.04762	2.8339	3.2614
Y.10	30.626	125	.000	3.20635	2.9991	3.4136
Y.11	31.119	125	.000	3.24603	3.0396	3.4525
Y.12	28.690	125	.000	3.03175	2.8226	3.2409

ملخص نتائج التحليل الإحصائي بمحاور الدراسة

T-Test

[DataSet13] C:\Documents and Settings\user\المكتب سطح\الدين خير\الدين خير\2.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X1	126	3.3968	.79641	.07095
X2	126	2.7837	.82450	.07345
X3	126	3.4397	.74748	.06659
Y	126	3.3069	.79342	.07068

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X1	47.877	125	.000	3.39683	3.2564	3.5372
X2	37.899	125	.000	2.78373	2.6384	2.9291
X3	51.654	125	.000	3.43968	3.3079	3.5715
Y	46.784	125	.000	3.30688	3.1670	3.4468

تحليل التباين لاتجاهات أفراد العينة نحو محاور الدراسة

Oneway

Test of Homogeneity of Variances

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
X1	.279	3	122	.840
X2	.888	3	122	.449
X3	.352	3	122	.788
Y	.596	3	122	.619

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
X1	Between Groups	.630	3	.210	.326	.807
	Within Groups	78.652	122	.645		
	Total	79.283	125			
X2	Between Groups	.255	3	.085	.123	.947
	Within Groups	84.719	122	.694		
	Total	84.975	125			
X3	Between Groups	1.731	3	.577	1.034	.380
	Within Groups	68.110	122	.558		
	Total	69.842	125			
Y	Between Groups	2.904	3	.968	1.558	.203
	Within Groups	75.786	122	.621		
	Total	78.690	125			

اختبار استقلالية النظام الجبائي الجزائري عن عصنة الإدارة الجبائية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	953.165 ^a	483	.000
Likelihood Ratio	310.475	483	1.000
Linear-by-Linear Association	76.111	1	.000
N of Valid Cases	126		

a. 525 cells (99.4%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.

Symmetric Measures

	Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal		
Phi	2.750	.000
Cramer's V	.600	.000
N of Valid Cases	126	

اختبار استقلالية الآليات التنظيمية والتشريعية للرقابة الجبائية المؤدية عن عصنة الإدارة الجبائية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	573.028 ^a	598	.762
Likelihood Ratio	253.409	598	1.000
Linear-by-Linear Association	20.462	1	.000
N of Valid Cases	126		

a. 646 cells (99.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.

Symmetric Measures

		Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	2.133	.762
	Cramer's V	.445	.762
N of Valid Cases		126	

اختبار استقلالية تطبيق الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية عن عصرنة الإدارة الجبائية

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	643.891 ^a	230	.000
Likelihood Ratio	265.424	230	.054
Linear-by-Linear Association	70.562	1	.000
N of Valid Cases		126	

a. 260 cells (98.5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.

Symmetric Measures

		Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	2.261	.000
	Cramer's V	.715	.000
N of Valid Cases		126	

اختبار التأثير الخطي للمتغيرات (ملائمة وخطية العلاقات)

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		X1	X2	X3	Y
N		126	126	126	126
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.3968	2.7837	3.4397	3.3069
	Std. Deviation	.79641	.82450	.74748	.79342
	Absolute	.252	.160	.329	.261
Most Extreme Differences	Positive	.224	.160	.227	.191
	Negative	-.252-	-.145-	-.329-	-.261-
Kolmogorov-Smirnov Z		2.826	1.790	3.691	2.932
Asymp. Sig. (2-tailed)		.729	.601	.822	.527

- a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.

تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار العياري المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1 ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: Y
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780 ^a	.609	.606	.49820

- a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	47.913	1	47.913	193.043	.000 ^b
	Residual	30.777	124	.248		
	Total	78.690	125			

- a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), X1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.666	.195		3.414	.001
	X1	.777	.056	.780	13.894	.000

- a. Dependent Variable: Y

تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار العياري المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X2 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.405 ^a	.164	.157	.72850

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.881	1	12.881	24.272	.000 ^b
	Residual	65.808	124	.531		
	Total	78.690	125			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.223	.229		9.692	.000
	X2	.389	.079	.405	4.927	.000

a. Dependent Variable: Y

تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار العياري المتعدد لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.751 ^a	.564	.561	.52571

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	44.420	1	44.420	160.729	.000 ^b
	Residual	34.269	124	.276		
	Total	78.690	125			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X3

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.564	.221		2.546	.012
	X3	.798	.063	.751	12.678	.000

a. Dependent Variable: Y

تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار العياري المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X2, X1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.807 ^a	.652	.643	.47408

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51.270	3	17.090	76.041	.000 ^b
	Residual	27.419	122	.225		
	Total	78.690	125			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.492	.205		2.395	.018
	X1	.600	.109	.602	5.520	.000
	X2	-.142	.066	-.148	-2.144	.034
	X3	.341	.106	.322	3.217	.002

a. Dependent Variable: Y

تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار التدريجي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية

Regression**Variables Entered/Removed^a**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).
2	X3		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).
3	X2		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780 ^a	.609	.606	.49820
2	.799 ^b	.638	.633	.48096
3	.807 ^c	.652	.643	.47408

a. Predictors: (Constant), X1

b. Predictors: (Constant), X1, X3

c. Predictors: (Constant), X1, X3, X2

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	47.913	1	47.913	193.043	.000 ^b
	Residual	30.777	124	.248		
	Total	78.690	125			
2	Regression	50.237	2	25.118	108.586	.000 ^c
	Residual	28.453	123	.231		
	Total	78.690	125			
3	Regression	51.270	3	17.090	76.041	.000 ^d
	Residual	27.419	122	.225		
	Total	78.690	125			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), X1

c. Predictors: (Constant), X1, X3

d. Predictors: (Constant), X1, X3, X2

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.666	.195		3.414	.001
	X1	.777	.056	.780	13.894	.000
2	(Constant)	.412	.205		2.011	.046
	X1	.507	.101	.509	5.015	.000
	X3	.341	.108	.321	3.170	.002
	(Constant)	.492	.205		2.395	.018
3	X1	.600	.109	.602	5.520	.000
	X3	.341	.106	.322	3.217	.002
	X2	-.142	.066	-.148	-2.144	.034

a. Dependent Variable: Y

Excluded Variables^a

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	X2	-.148 ^b	-2.065	.041	-.183	.600
	X3	.321 ^b	3.170	.002	.275	.286
2	X2	-.148 ^c	-2.144	.034	-.191	.600

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors in the Model: (Constant), X1

c. Predictors in the Model: (Constant), X1, X3

رسائل التوجيه العامة

للغفران

La Lettre de la DGI

Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts

N° 52 / 2011

Amélioration de l'accueil du public UN PARI POUR UNE ADMINISTRATION MODERNE



Par A. RAOUYA/DGI

L'amélioration de l'accueil du public constitue indéniablement la préoccupation majeure du programme de l'Administration fiscale auquel elle doit répondre pour faciliter les démarches des contribuables d'abord mais, aussi, pour donner une meilleure image à notre institution.

Premier point de contact de l'Administration fiscale avec l'usager, l'accueil est en effet un vecteur d'image essentiel : c'est lui qui induit la confiance des usagers.

Pour aller au-devant de ses usagers de plus en plus exigeants de la simplification des formalités et de l'accès à l'information, la Direction Générale des Impôts a mis en place un programme de modernisation qui consiste à se doter d'une organisation et de procédures recentrées sur la notion de service à l'usager.

Des enseignements tirés de l'expérience ont permis à la DGI de créer une nouvelle organisation de gestion de l'impôt

par «clientèle», qui s'est traduite par la création de nouvelles structures plus adaptées au tissu fiscal (DGE, CDI, CPI).

Un pas supplémentaire a été franchi, avec la création d'une direction des relations publiques et de la communication, structure chargée de développer une nouvelle stratégie de communication qui vise à améliorer la qualité du service rendu aux contribuables.

Malgré les progrès notables qui ont été réalisés dans le cadre du programme de modernisation pour améliorer l'accueil du public, des efforts restent cependant à accomplir, dont celui consistant en la mise en œuvre d'une politique de communication cohérente, réussissant le pari de mobiliser tous les personnels autour des objectifs stratégiques de la DGI.

Une politique de communication efficace en direction du public constitue, en effet, un élément majeur de la réussite des réformes. Elle doit répondre à une stratégie clairement définie et une mise en œuvre soigneusement élaborée.

S'appuyant sur les nouvelles technologies de l'information et de la communication, un nouveau système d'information permettra, grâce

à la dématérialisation des procédures, de rapprocher davantage le citoyen de l'Administration et facilitera une transition rapide vers une administration moderne en mesure de répondre instantanément aux besoins de ses usagers.

Un autre aspect, non moins important, des réformes de l'Administration fiscale, en l'occurrence le programme de jumelage institutionnel avec l'Union européenne contribuera sans nul doute une opportunité pour transposer les meilleures pratiques internationales et mettre en place les standards de qualité d'accueil vers lesquels convergent toutes les administrations fiscales.

S'approprier les NTIC, mettre en œuvre une communication cohérente et tirer meilleur profit des expériences internationales, ce sont là, en somme, des éléments absolument incontournables, conditionnant la réussite de la démarche qualité, instituée en matière d'accueil par la DGI.

A. RAOUYA
DGI





Amélioration de l'accueil du public dans les services fiscaux : Un programme ambitieux pour l'allègement des procédures d'accueil

La simplification des démarches administratives et l'amélioration de l'accueil du public dans les services fiscaux est une des priorités de l'Administration fiscale. Un programme ambitieux est mis en œuvre par la DGI. Piloté par la Direction des Relations Publiques et de la Communication (DRPC), il vise à concrétiser le principe d'amélioration constante du service rendu aux usagers.

Les actions de communication pilotées par la DRPC

Aménagement du dispositif réglementaire régissant les relations Administration fiscale-usagers : introduire les standards de qualité d'accueil

La DRPC a élaboré une nouvelle instruction relative aux procédures d'accueil des contribuables. Ce document est une actualisation de la note n° 580 MF/DG du 20 août 2005 relative aux règles et procédures d'amélioration des relations Administration-usagers.

Multiplication des missions de contrôle : un impératif pour corriger les dysfonctionnements

La DRPC a intensifié les missions de contrôle en vue de sensibiliser les cadres et personnels des services de base sur l'urgence d'initier des actions concrètes pour l'amélioration des dispositifs d'accueil.

Aussi les actions à mettre en œuvre pour remédier aux lacunes concernent-elles les axes suivants :

- ◆ exploitation des autres canaux de communication (communication à distance) par l'installation de standards téléphoniques spécialement dédiés aux contribuables ;

- ◆ installation d'un service d'accueil au comptoir : les services de base ont été instruits pour l'installation d'un service d'accueil au comptoir au niveau de leurs structures afin d'assurer l'accueil et l'information des usagers ;

- ◆ ouverture et réception du public tous les jours.

- ◆ réhabilitation du mode d'accueil sur rendez-vous : à l'effet de programmer, sur demande de chaque usager, des rendez-vous pour rencontrer tout gestionnaire d'assiette, de recouvrement ou de vérification ;

- ◆ raccourcissement des délais de réponse aux demandes des citoyens.

Aménagement des structures d'accueil : transposer les normes de qualité au niveau des nouvelles structures

Les nouvelles structures opérationnelles de la DGI, DGE, CDI pilote de Rouiba et dix (10) autres CDI implantés à travers les différentes wilayas qui seront lancées incessamment) ont été dotées d'un service chargé spécialement de l'accueil et fonctionnant suivant des normes standardisées.

Organisation des rencontres avec les associations et unions professionnelles : élargir la concertation pour rapprocher l'Administration fiscale des usagers

Les rencontres avec les associations professionnelles constituent une opportunité pour leur communiquer les efforts de



l'Administration fiscale pour faciliter l'impôt et les perspectives de modernisation de l'organisation et des procédures.

Amélioration des comportements administratifs : un préalable pour la mise en œuvre de la démarche qualité

Des actions éducatives ont été initiées en direction des cadres et personnels de l'Administration fiscale. Ces actions consistent en :

- ◆ organisation de séminaires sur les aspects de déontologie et de l'éthique professionnelles ;
- ◆ exposition (briefing) lors des séminaires de vulgarisation des lois de finances organisés au niveau régional des grands axes de la nouvelle démarche qualité de la DGI pour optimiser les dispositifs d'accueil du public dans toutes ses formes ;
- ◆ élaboration d'un numéro spécial de la Lettre de la DGI consacré à la déontologie et l'éthique professionnelles.



Amélioration de l'accessibilité du public à l'information fiscale : vulgariser l'information fiscale

La DRPC a entrepris les actions suivantes :

- ◆ remise aux contribuables de documents de base (imprimés, charte du contribuable) ainsi que des documents d'information générale de nature à améliorer sa compréhension de la législation fiscale ;

◆ information des contribuables de toutes leurs obligations fiscales ;

◆ diffusion de communiqués de presse.

Promotion de la communication à distance : pour un site web de qualité

En vue d'accroître le taux d'utilisation du canal internet et permettre aux particuliers et aux entreprises de se renseigner sur les informations fiscales qui les in-

téressent, le site internet de la DGI a été enrichi par :

- l'introduction de nouvelles rubriques intéressant les usagers, professionnels et particuliers ;
- l'amélioration du service en ligne (possibilité de télécharger la liasse fiscale et les imprimés de déclaration « série G ») ;
- l'élaboration d'une documentation fiscale destinée au public, accessible sur le site de la DGI (contact, FAQ).

Les nouvelles technologies de l'information et de la communication : Levier majeur de l'amélioration du service rendu à l'utilisateur

Depuis quelques années, on assiste dans le domaine des services à l'émergence de différents supports technologiques permettant d'instaurer des relations médiatisées distantes avec l'utilisateur pour compléter, voire supplanter, les relations de services traditionnelles. Le but est de rapprocher le plus possible l'utilisateur de l'Administration via les technologies d'information et de communication (TIC) afin d'optimiser les gains de réactivité et de productivité.

Le système d'information : moderniser le service

Le projet Système d'information porte une attention particulière à la relation avec le contribuable. Le but à atteindre est de mettre en place des fonctionnalités tendant à moderniser le service rendu aux usagers, notamment en matière de :

- ◆ simplification des procédures pour rendre la compréhension et le paiement de l'impôt plus aisés ;
- ◆ utilisation des nouvelles technologies de traitement de l'information pour développer des nouveaux services téléphoniques et électroniques (internet, télédéclarations, télépaiement, centre d'appel, bureau d'accueil).

Le nouveau système d'information couvre :

- ◆ Création du dossier fiscal du contribuable
- ◆ Gestion des relations avec le contribuable
- ◆ Gestion de l'assiette
- ◆ Liquidation
- ◆ Le contentieux fiscal
- ◆ Le contrôle

Gestion de la relation Administration fiscale-contribuables via le nouveau système d'information

Accueillir et informer le contribuable :

Accueil debout :

- orienter le contribuable ;
- délivrer des documents non nominatifs (formulaires et brochures) ;
- réceptionner les déclarations et les courriers.

Accueil assis :

- créer le dossier fiscal du contribuable (enregistrement de la demande d'immatriculation) ;
- l'accès et les demandes touchant au dossier du contribuable ;
- délivrer les documents nominatifs cession ou cessation d'activités.

Enregistrer et prendre en charge les courriers papier :

- les courriers papier entrants reçus par voie postale ;
- les courriers papier entrants déposés en main propre au niveau du service accueil.

Enregistrer et prendre en charge les courriels :

- l'enregistrement et la prise en charge au niveau de l'accueil,
- la transmission au service compétent et la réponse de ce dernier au contribuable.



Authentifier et accueillir le contribuable en ligne :

- la mise en ligne d'une page d'accès du contribuable ;
- la réalisation d'une plate-forme d'accueil du contribuable ;
- la création et le traitement de l'identification sont traités dans le processus «Gérer le dossier des contribuables».

Le web : rapprocher et simplifier

Le site web de la DGI www.mfd-gi.gov.dz a permis depuis son lancement, le 24 mars 2009, aux internautes un accès rapide et très facile à l'information, et ce par :

- Un profilage des usagers : à travers la rubrique «Vous et l'impôt» (particulier ou professionnel)
- la diffusion des communiqués : Les contribuables sont pleinement



informés de leurs obligations fiscales : la DGI diffuse des communiqués avant les délais de dépôt des déclarations ;

- la disponibilité du calendrier mensuel : La DGI rappelle les contribuables de leurs obligations à travers le calendrier mensuel ;
- le téléchargement des imprimés fiscaux en ligne.

Les téléprocédures : générer des économies de coûts

La DGI a entamé un projet de mise en place des téléprocédures à l'intention des contribuables relevant de la DGE.

L'accès en ligne et les téléprocédures comprennent :

- ◆ les télédéclarations ; l'accès en ligne ;
- ◆ la consultation du compte fiscal et les opérations afférentes ;
- ◆ le paiement en ligne .

Ces téléprocédures doivent être matériellement concrétisées dans les meilleurs délais. Elles toucheront dans un premier temps les contribuables relevant de la Direction des grandes entreprises (DGE).

Séminaires sur l'amélioration des relations entre administration fiscale et contribuables

Jumelage institutionnel : Séminaire sur l'amélioration des relations entre l'administration fiscale et les contribuables

- 12 octobre 2011 -

Dans le cadre du programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association avec l'Union européenne (P3A), un séminaire sur l'amélioration des relations entre l'administration fiscale et les contribuables a été organisé le 12 octobre 2011 au siège du Ministère des Finances, sous la présidence de M. Abderrahmane Raouya, Directeur Général des Impôts, Directeur général des impôts, auquel ont été invités les représentants du syndicat et du patronat.



Le Directeur Général des Impôts, a procédé à l'ouverture officielle de ce séminaire avec la lecture d'un message adressé aux participants par Mr Karim Djoudi, Ministre des Finances.

Monsieur le Ministre des Finances, à travers son message, a mis l'accent, sur l'importance du jumelage institutionnel qui réunit actuellement la Direction Générale des Impôts et la Direction Générale



des Finances Publiques Française.

Monsieur le Ministre des Finances a souligné qu'il s'agit pour l'administration fiscale de placer le contribuable au centre de son action, en lui offrant le service qui est attendu d'elle et en rendant effectif son droit à l'information fiscale.

Il a estimé que l'administration fiscale est tenue de poursuivre ses efforts pour faire évoluer les relations avec les contribuables, qui reposent traditionnellement sur le principe d'autorité vers un rapport fondé davantage sur la confiance et le respect réciproque.

Pour M. le Ministre des Finances, les avancées réalisées en matière de réforme de l'administration fiscale font de l'année 2011 « une année charnière » en la matière.

Pour sa part, M. Directeur Général des Impôts a précisé que les efforts engagés par la DGI dans ce sens s'articulent sur la simplification des formalités pour les contribuables, l'allègement de leurs obligations fiscales et l'amélioration des services qui leur sont rendus.

Il a rappelé que la DGI s'est engagée dans de nouvelles approches de gestion et de contrôle basées sur la gestion des risques et une meilleure prise en compte des besoins des différentes catégories de contribuables.

Le Directeur Général, a indiqué que l'administration fiscale algérienne est engagée actuellement dans une profonde réforme d'ordre législatif et institutionnel dont l'objectif est de moderniser l'administration fiscale en la dotant d'une organisation et de procédures inspirées des meilleures pratiques internationales.

Le Directeur Général, n'a pas manqué de rappeler que le jumelage permet à l'administration fiscale algérienne de profiter d'une expertise adaptée de la DGFIP française. Il s'agit d'un jumelage ambitieux car il



permet d'initier une coopération et un dialogue dans le domaine de la modernisation de l'administration fiscale.

Ce séminaire a fait l'objet de plusieurs communications présentées par des experts français ainsi que des cadres de l'administration fiscale algérienne.

Ces communications ont porté sur les thèmes ci-après :

- ◆Présentation des objectifs du jumelage en matière d'amélioration de relations avec les contribuables,
- ◆Présentation des mesures mises en place par les Etats membres européens en termes d'accueil et de relation administration fiscale – contribuable (France et Italie),
- ◆Présentation des réformes engagées par la DGI,
- ◆Présentation et échanges sur les priorités retenus : engagements de qualité de service proposés, nouveaux services.

Après le développement des ces thèmes, des débats et échanges entre les participants sur les conditions et moyens à mettre en oeuvre pour l'amélioration des relations avec les contribuables ont été engagés. Enfin, le Directeur général procéda à la clôture des travaux de ce séminaire qui ne manquera pas d'être sanctionné par des recommandations.

Séminaire national sur l'accueil du public

- 25 Avril 2011 -

Dans le cadre de la mise en œuvre des mesures prises par les pouvoirs publics destinées à rapprocher l'administration des citoyens, la Direction Générale des impôts a organisé le 25 avril 2011, au niveau de la salle de conférences du Ministère des Finances, et sous la présidence de Monsieur le Directeur Général des impôts, un séminaire national consacré à l'amélioration des relations entre l'administration fiscale et les usagers, dont la finalité est :

- ◆de sensibiliser les personnels des impôts, tous services confondus, sur l'enjeu majeur derrière l'amélioration de la qualité du service et de l'accueil du public ;
- ◆d'insister sur l'éthique professionnelle et l'amélioration des comportements administratifs ;
- ◆de susciter l'adhésion des services locaux à la nouvelle stratégie de la DGI, qui a pour finalité l'instauration d'une administration de service, qui constitue incontestablement un préalable à toute politique de développement du civisme fiscal.

Animée par des cadres de l'Administration centrale de la DGI, cette rencontre a fait l'objet d'une série de communications touchant :

- ◆les nouvelles procédures d'accueil ;
- ◆l'amélioration des relations de l'administration fiscale avec ses usagers-Administration de service et civisme fiscal : deux axes stratégiques de la DGI ;
- ◆l'évolution de l'utilisation du nouveau site web de la DGI ;
- ◆présentation d'une procédure informatique sur l'accueil du public ;
- ◆la gestion des relations publiques dans le système d'information.



Activités de la Direction Générale

Organisation de séminaires

Dans le cadre de la coopération algéro-française, la Direction Générale des Impôts a organisé du 04 au 06 octobre 2011 à l'intention de ses cadres, un séminaire ayant pour thème « le contrôle des prix de transfert ». Animé par des deux cadres de la Direction des Finances Publiques française : M^{me} Martine Sauleau et M. Jean-Pierre Rouire, le programme de ce séminaire a porté sur les points suivants :

- Présentation de la problématique
- Les principes OCDE
- Rappel des principales méthodes
- Approche méthodologique
- Illustration des méthodes par des cas concrets

Dans le même cadre, la DGI a organisé du 11 au 13 octobre 2011, un séminaire sur le recouvrement forcé de l'impôt, animé par deux représentants de la DGFIP française :



M^{me} Geneviève Bouillaud et M. Joël Peliout.

Les trois journées du séminaire ont été consacrées aux thèmes suivant :

- L'action en recouvrement forcé
- Les mesures conservatoires et actions complexes
- Les situations dans lesquelles le comptable est empêché d'agir.

Organisation de formation de formateurs

Organisée dans le cadre du programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association avec l'Union européenne (P3A), une session de formation de formateurs sur l'accueil des contribuables a eu lieu du 22 au 24 novembre 2011 à l'Ecole Nationale des Impôts. Cette formation a pour objectif d'agir sur les comportements individuels des agents de l'administration fiscale, améliorant ainsi ses relations avec les contribuables.



Bon à savoir

Les directives présidentielles pour l'amélioration de la relation citoyen-administration

Condition nécessaire pour créer un environnement économique et social favorable, l'amélioration des rapports de l'administration avec les citoyens est désormais l'une des principales préoccupations du gouvernement. Elle fait partie des orientations stratégiques arrêtées par le président de la République, M. Abdelaziz Bouteflika.

Le chef de l'Etat a instruit le gouvernement lors de la réunion du Conseil des ministres, tenue le 3 février 2011, de veiller à l'application d'un certain nombre de mesures destinées à l'amélioration des prestations du service public, et notamment de :

1°. saisir l'opportunité de l'examen du projet de révision du Code communal en cours au niveau du Parlement pour y introduire une mise en avant du rôle et de la contribution des Assemblées populaires communales dans la réponse aux attentes locales des citoyens, et d'engager immédiatement un programme de renforcement de l'encadrement des communes en compétence à même de leur permettre d'améliorer la qualité de leurs prestations ;

2°. veiller à uniformiser les dispositions réglementaires appliquées par les administrations et collectivités locales à travers le territoire, dans le cadre de leurs missions de régulation ou d'ordre public ;

3°. alléger la consistance des dossiers administratifs et des procédures de leur traitement chaque fois que cela est possible.

Dans le cadre du suivi de la mise en œuvre des décisions arrêtées par le chef de l'Etat, le 3 février 2011, le Président de la République, M. Abdelaziz Bouteflika, a présidé, le 22 février 2011, une réunion du Conseil des ministres consacrée pour interpellier le gouvernement et, à travers lui, l'administration publique sur la nécessité impérieuse d'améliorer les méthodes de travail et d'intensifier les efforts.

Lors de cette réunion, le président a mis l'accent sur la nécessité d'élaborer sans retard les programmes d'action et d'améliorer sans délais le service public et la qualité de l'accueil des administrés dans les administrations.

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques
et de la Communication

Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki,
Ben Aknoun, Alger
Tél. : 021 59 53 53 Postes : 21 93 - 21 67 - 21 70
Fax : 021 59 53 47

www.mfdgi.gov.dz



تحسين استقبال الجمهور في المصالح الجبائية : برنامج طموح للتخفيف من إجراءات الاستقبال

- تنظيم مؤتمرات تتعلق بالجوانب الاخلاقية المهنية.

- عرض خلال مؤتمرات نشر قوانين المالية المنظمة على المستوى الجهوي للمحاور الرئيسية للنهج الجديد للنوعية بغية الزيادة من فعالية تدابير الاستقبال الجمهور بجميع اشكاله.

- اعداد عدد خاص لرسالة المديرية العامة

للضرائب يتعلق بالقواعد الاخلاقية و المهنية تحسين وصول المعلومات الجبائية الى الجمهور: نشر المعلومة الضريبية

قامت مديرية العلاقات العامة والاتصال بالأنشطة التالية:

- تسليم المكلفين بالضريبة الوثائق الاساسية (المطبوعات، الميثاق المكلف بالضريبة) فضلا عن وثائق معلومات عامة تسعى لتحسين فهم التشريع الجبائي.

- اعلام المكلفين بالضريبة بجميع التزاماتهم الجبائية.

- نشر البلاغات الصحفية.

ترقية الاتصال عن بعد: من اجل موقع الكتروني متميز

بهدف زيادة معدل استخدام قناة الانترنت و تمكين الافراد والمؤسسات من الحصول على المعلومات الجبائية التي تهمهم، تم اثناء الموقع الكتروني المديرية العامة للضرائب كما يلي :

- ادخال فقرات جديدة تهم المستعملين و المهنيين و الافراد.

- تحسين الخدمة الالكترونية (إمكانية تحميل الرزمة الجبائية و مطبوعات التصاريح (السلسلة G)...

- اعداد وثائق جبائية موجهة للجمهور متوفرة على الموقع الكتروني (البريد الالكتروني، معرض اسئلة .

المستعملين.

- فتح المكاتب و استقبال الجمهور يوميا.
- اصلاح طريقة الاستقبال بالمواعيد : تلقى الموظفين المكلفين بالاستقبال والاعلام على مستوى مكاتب الاستقبال تعليمات ببرمجة، بناء على طلب من كل المستعمل، مواعيد لمقابلة المسؤولين المكلفين بالوعاء، التحصيل و التحقيق.

- اختصار مدة الرد على طلبات المواطنين: تلقت المصالح تعليمات من اجل الرد على المكلفين بالضريبة في أجال زمنية مقبولة.

تنظيم هياكل الاستقبال: نقل معايير الجودة إلى مستوى الهياكل الجديدة

تم تجهيز الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب (مديرية كبريات الشركات، مركز ضرائب روية و 19 مراكز ضرائب أخرى موزعة عبر عدة ولايات سيتم إطلاقها قريبا) بمصلحة مكلفة خصيصا بالاستقبال و تعمل وفق معايير موحدة.

تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية: توسيع نطاق الحوار من اجل تقريب الإدارة الجبائية مستعملها

تشكل اللقاءات مع الجمعيات المهنية فرصة لإعلامها بالجهود التي تبذلها الإدارة الضريبية في مجال تبسيط الضريبة و أفاق تطوير وتنظيم الإجراءات. وفي المقابل يتم دعوة هذه الجمعيات إلى المشاركة بصورة اكبر، بوصفها شريكا في تحسين الحس الجبائي. في هذا الصدد، تم عقد لقاءين مع جمعيتين وهما:

- منتدى رؤساء المؤسسات، في 21 مارس 2011

- الجمعية الجزائرية لترقية الصناعة، في 28 مارس 2011.

تحسين الممارسات الادارية: شرط مسبق، في تنفيذ نهج النوعية

تم تنظيم أنشطة تعليمية لصالح إطارات و موظفي الإدارة الجبائية. تشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

يعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين استقبال الجمهور في المصالح الجبائية من أولويات الإدارة الجبائية. في هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بوضع برنامجا طموحا تقوده مديرية العلاقات العامة والاتصال، يرمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة للمستعملين.

الأنشطة التي تقودها مديرية العلاقات العامة والاتصال في مجال الاتصال

تعديل التدبير التنظيمي الذي يحكم العلاقات بين الادارة الجبائية و المستعملين: إدخال معايير جودة الاستقبال

أعدت مديرية العلاقات العامة والاتصال تعليمية جديدة تتعلق بإجراءات استقبال المكلفين بالضريبة. تعتبر هذه الوثيقة تحديثا للمذكرة رقم 580MF/DGI المؤرخة في 20 اوت 2005 المتعلقة بقواعد واجراءات تحسين العلاقات بين الادارة و المستعملين.

زيادة عدد المهمات الرقابية: ضرورة معالجة اختلالات التسيير

قامت مديرية العلاقات العامة والاتصال بتكثيف المهمات الرقابية من اجل توعية إطارات و موظفي المصالح القاعدية على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى تحسين تدابير الاستقبال.

وقد تم إعداد محاضر لهذه المهمات وإرسالها إلى المدراء الولائيين . تلخص هذه المحاضر النقائص و اختلالات التسيير الملاحظة إضافة إلى التدابير الفورية الواجب اتخاذها لتحسين خدمات الاستقبال على مستوى هياكل المديرية الولائية للضرائب.

تتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها من اجل معالجة النقائص الملاحظة فيما يلي:

- استغلال القنوات الأخرى من الاتصال الاتصال عن بعد عن طريق إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة.

- انشاء مكتب استقبال: تلقت المصالح القاعدية تعليمات بإنشاء مكتب استقبال على مستوى هياكلها لضمان استقبال وإعلام

رسالة المديرية العامة للضرائب

عدد: 52 / 2011

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

تحسين استقبال الجمهور
رهان من اجل إدارة عصرية

الإفتاحية

تمثل سياسة اتصال فعالة في اتجاه الجمهور عنصرا رئيسيا في نجاح الإصلاحات حيث يجب عليها أن تستجيب لإستراتيجية معرفة بوضوح و طريقة تنفيذ محددة بعناية.

إضافة إلى ذلك، إن نجاح الإصلاحات مرهون بوضع نظام معلومات جديد الذي يمثل عنصرا هاما من برنامج العصرية. استنادا لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، سيسمح نظام المعلومات الجديد عبر تحويل مواد المعلومات المادية إلى ملفات حاسوبية بتقريب المواطن من الإدارة وتسهيل الانتقال إلى إدارة عصرية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المستعملين. وأخيرا هناك جانب من إصلاحات الإدارة الجنائية لا يقل أهمية، يتعلق الأمر بالمساهمة التي يمكن الاستفادة منها في إطار برنامج التوأمة المؤسسية مع الاتحاد الاوروي.

يشكل هذا البرنامج، دون شك، فرصة فريدة، و أفضل وسيلة لتكييف افضل الممارسات الدولية ووضع معايير لجودة الاستقبال التي تسعى اليها جميع الإدارات الجبائية.

يعد امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ اتصال منسق و الاستفادة من التجارب الدولية، عناصر لا يمكن تجنبها للعمل على نجاح منهج النوعية المنشئ بصدد الاستقبال من طرف المديرية العامة للضرائب.

ع . راوية

م.ع.ض

يشكل تحسين استقبال الجمهور بلا شك مطلبا ينبغي لعصرنة الإدارة الجبائية أن تستجيب له، من اجل تسهيل إجراءات المكلفين بالضريبة أولا، و أيضا إعطاء صورة أفضل لمؤسستنا. يمثل الاستقبال باعتباره نقطة الاتصال الأولى و أحيانا الوحيدة للإدارة الجبائية مع المستعملين، عاملا أساسيا لتحسين صورتها : إذ يعمل على كسب ثقة المستعملين.

من اجل تلبية الطلبات المتزايدة لهؤلاء المستعملين من تبسيط للإجراءات والحصول على المعلومات وضعت المديرية العامة للضرائب برنامج عصرية يتمثل في وضع تنظيم و إجراءات يرتكزان على مفهوم الخدمة المقدمة إلى المستعمل. سمحت الدروس المستفادة من الخبرة للمديرية العامة للضرائب بإنشاء تنظيم جديد لتسيير الضريبة يرتكز على الزبائن الجدد والذي ترجم إنشاء هياكل جديدة أكثر ملائمة للنسيج الجبائي (مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوية (الضرائب).

كما ان هناك خطوة أخرى اتخذت بإنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال وهي عبارة عن هيئة مكلفة بتطوير إستراتيجية جديدة للاتصال تهدف إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة .

وعلى الرغم من الانجازات الهامة التي تحققت في إطار برنامج العصرية من اجل تحسين استقبال الجمهور لابد من بذل جهود إضافية من بينها وضع سياسة اتصال منسقة، قادرة على تحسيس جميع موظفي المديرية العامة للضرائب بأهدافها الإستراتيجية.

LE CONTRÔLE FISCAL : Points d'étapes et orientations stratégiques



Depuis le début de cette décennie, toute action menée par l'Administration fiscale est justifiée par une vocation ultime de modernisation.

Dans l'environnement externe actuel, caractérisé par la diversification et la complexité du tissu fiscal, les objectifs de l'Administration fiscale en matière de contrôle fiscal, tout d'abord financiers, pour sauvegarder les intérêts du Trésor, s'étendent également à la qualité du service rendu, au délai de traitement, à l'équité fiscale et à l'encouragement du civisme fiscal.

Le pilotage, qui n'agissait initialement qu'au niveau opérationnel, s'est enrichi et agit désormais sur de multiples variables, du niveau stratégique au niveau opérationnel.

Dans ces conditions, les variables à gérer comme leviers essentiels de pilotage de la performance du contrôle fiscal se multiplient et les conséquences pour l'Administration fiscale sont importantes.

Ainsi, l'Administration centrale, en l'occurrence la Direction des Recherches et des Vérifications (DRV), doit procurer tous les moyens nécessaires pour la mise en œuvre d'orientations

stratégiques, de la programmation jusqu'à l'exécution des opérations de contrôle fiscal.

Cette démarche stratégique va ainsi progressivement faire place à une analyse risque des comportements des contribuables et une exploitation de la recherche fiscale externe, notamment des informations à caractère événementiel.

Au-delà du caractère administratif inhérent à la performance, il est une nécessité que l'Administration fiscale doit satisfaire l'amélioration permanente de la performance des effectifs affectés aux services du contrôle fiscal en se dotant d'une ressource humaine qualifiée et en multipliant les actions de formation et d'encadrement.

Le suivi des réalisations sera accompli par les services de la Direction des Recherches et des Vérifications. Pour ce faire, des indicateurs évolutifs pertinents de mesure de la performance du contrôle fiscal sont mis en place et un outil de suivi du contrôle fiscal externe est finalisé.

A. RAOUYA
DGI

S o m m a i r e

Le contrôle fiscal : un cadre législatif en perpétuelle évolution

Les orientations stratégiques du contrôle fiscal

Bon à savoir : les mesures de la loi de finances pour 2013 en matière de contrôle fiscal

Le chiffre du mois : Les opérations du contrôle fiscal



LE CONTRÔLE FISCAL : un cadre législatif en perpétuelle évolution

L'environnement externe de l'Administration fiscale est en constante évolution, nécessitant des prises de décisions rapides. L'Administration fiscale est également sujette à des évolutions d'organisation et de législation.

La législation a été considérablement renforcée au cours de ces dernières années par l'institution de mesures visant la réalisation d'objectifs aussi divers que la réduction du champ de l'informel, la lutte contre la fraude fiscale et le renforcement des garanties offertes aux contribuables.

La démarche organisationnelle vise, en premier lieu, une meilleure efficacité de l'appareil du contrôle fiscal.

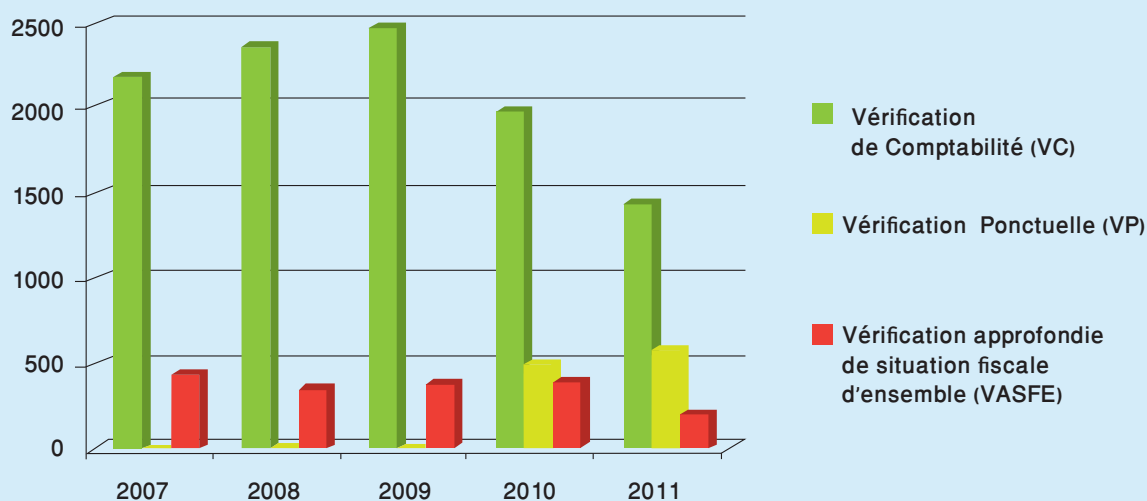
Un dispositif de contrôle et de vérification renforcé

L'Administration fiscale concentre ses efforts sur le renforcement de l'arsenal juridique du contrôle fiscal, au service de la sauvegarde des intérêts du Trésor Public, tout en s'orientant de façon accentuée vers l'accroissement des garanties offertes aux contribuables.

Pour réussir à concrétiser son objectif, l'Administration fiscale a institué plusieurs procédures de vérification adaptées aux différentes situations : la Vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble (VASFE), qui vise à contrôler la cohérence entre les revenus déclarés et la situation patrimoniale de la personne vérifiée, et la vérification ponctuelle, qui est une procédure de contrôle

ciblé, adaptée aux situations ne nécessitant pas le recours à une vérification générale de comptabilité mais suscitant une réactivité des services fiscaux.

Par ailleurs, l'efficacité du contrôle fiscal reste intimement liée à une connaissance plus exhaustive des populations fiscales, ainsi que du niveau et de l'importance des informations collectées. A cet égard, l'Administration fiscale a mis en place, à travers le Code des Procédures Fiscales (CPF), des procédés de recherche de l'information fiscale pour lutter contre la fraude fiscale ; il s'agit du droit de communication, du droit d'enquête et du droit de visite.



Evolution du nombre d'affaires vérifiées (2007-2011)

L'organisation du contrôle fiscal

Pilotée par la Direction des Recherches et des Vérifications (DRV), l'action de contrôle s'appuie davantage sur les Services Régionaux des Recherches et Vérifications (SRRV), la sous-direction du contrôle et des fichiers au niveau de la Direction des Grandes Entreprises (DGE), et les sous-directions du contrôle fiscal au niveau des Directions des Impôts de Wilaya (DIW).

1/ Au niveau central :

La Direction des Recherches et des Vérifications (DRV) :

Hormis son rôle de pilotage et de suivi, la DRV exerce des contrôles de revenus et met en œuvre le droit d'enquête et de visite. Elle suit, par ailleurs, l'assistance internationale mutuelle prévue par les conventions fiscales internationales.



2/ Au niveau national : La sous-direction du contrôle et des fichiers au niveau de la DGE

Cette sous-direction est chargée, notamment, de la recherche de l'information fiscale, de la programmation et de l'exécution et du suivi des programmes de vérification de comptabilité pour son périmètre.

3/ Au niveau régional :

Le Service Régional des Recherches et Vérifications (SRRV) :

Implanté à Alger, Oran et Constantine, le SRRV est chargé principalement de l'exécution des programmes des contrôles sur place arrêtés par la DRV et d'établir les situations statistiques y afférentes.

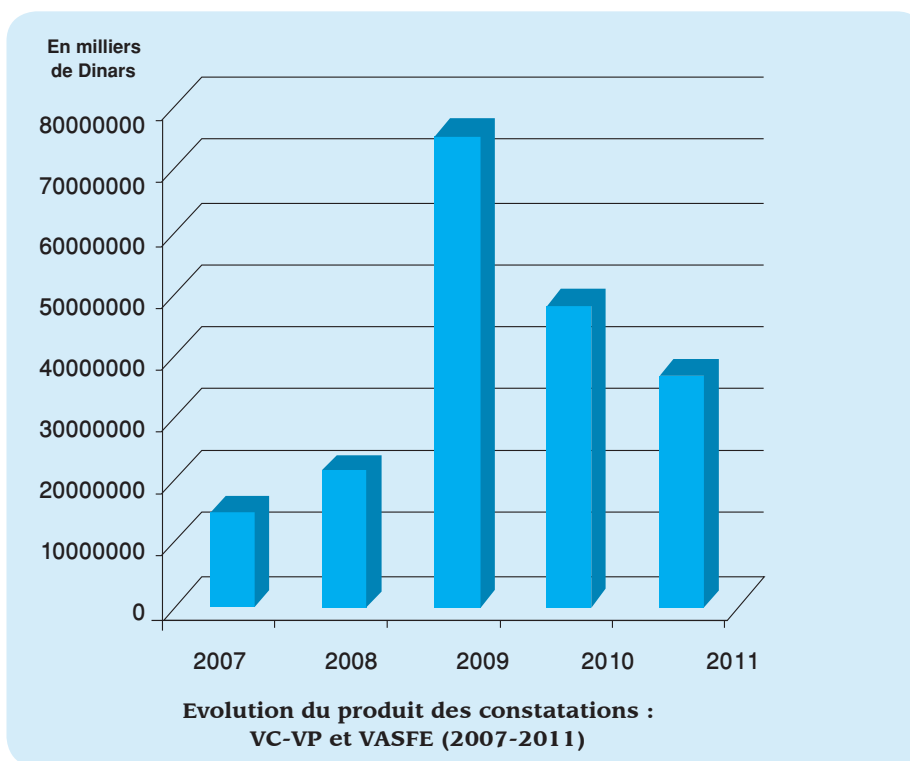
4/ Au niveau des Direction des impôts de wilaya : La sous-direction du contrôle fiscal

Elle est chargée notamment de l'élaboration des programmes de recherche, de vérification, de contrôle des évaluations et du suivi de leur réalisation au niveau de son champ de compétence.

5/ Les brigades mixtes : un exemple de la collaboration intersectorielle

Instituées par le décret exécutif n° 97-290 du 27 juillet 1997, les brigades mixtes de contrôle conjoint sont composées de représentants des

administrations des impôts, des douanes et du commerce. Elles sont chargées d'effectuer des contrôles, notamment, auprès des personnes physiques et morales réalisant des opérations d'importation et de commercialisation dans les conditions de gros ou de détail et ce, pour s'assurer de la conformité de ces opérations avec les législations fiscale, douanière et commerciale en vigueur.



Les critères d'efficacité du contrôle fiscal

Maîtriser la performance du contrôle fiscal exige l'élaboration d'une véritable stratégie de contrôle fiscal. Celle-ci doit définir la nature des procédures à appliquer, les objectifs visés, les moyens à mettre en œuvre et les résultats attendus. La stratégie à mettre en place doit, par ailleurs, tenir compte des enjeux fiscaux.

La stratégie à mettre en place doit être :

Claire

Pertinente

Objective

Réalisable

L'efficacité du contrôle fiscal implique qu'il soit :

Adapté aux objectifs recherchés

Généralisé

Sélectif

Efficace

Pédagogique

Régulièrement évalué



LES ORIENTATIONS STRATÉGIQUES DU CONTRÔLE FISCAL

Dans l'Administration fiscale, la pertinence du contrôle fiscal repose sur son système d'information. Il doit, par conséquent, permettre de mettre en place et de développer des outils d'aide à une programmation objective, sélectionnée et ciblée, tout en accordant une contractualisation entre l'administration centrale et les structures opérationnelles.

A cet égard, la «recherche des informations externes» est une action permanente des services concernés et ce, grâce au droit de communication, au droit d'enquête et au droit de visite.

C'est l'ensemble de ces objectifs que poursuivent les orientations stratégiques du contrôle fiscal.

Exploiter les recherches fiscales externes

La recherche de l'information fiscale est au cœur du contrôle fiscal. C'est aux services de contrôle qu'il appartient de la développer pour la mettre à leur main en vue de la mobiliser dans la programmation et l'exécution de toutes les formes de contrôle fiscal.

A cet effet, la recherche des informations externes devrait être une action permanente des services de contrôle fiscal, en se basant sur les instruments juridiques d'intervention qui sont le droit de communication (cf. les articles 44 à 68 du Code des Procédures Fiscales), le droit d'enquête (cf. article 32 de la loi de finances pour 2002) et le droit de visite (cf. article 74 de la loi de finances pour 2002).

Il est nécessaire de noter que l'indépendance des procédures de recherche et de contrôle ne signifie nullement l'absence de possibilité pour l'Administration fiscale de les exercer conjointement à l'égard d'un même contribuable.

A cet égard, l'articulation de plusieurs procédures est nécessaire, voire même importante afin de permettre aux services opérationnels une meilleure prise en charge des dossiers à vérifier.



Rationaliser la programmation au contrôle fiscal

Les informations fiscales externes remontées des services opérationnels font l'objet, au niveau de la DRV, d'analyse du risque permettant une programmation sectionnée et ciblée, basée sur des constats et des comportements frauduleux.

La contribution de la programmation à l'efficacité du contrôle fiscal se base ainsi sur des outils fiables qui sont la base de données techniques et l'analyse risque.

En sus de ces deux instruments, l'Administration fiscale recourt au recensement du tissu fiscal et au résultat du contrôle sur pièces pour rationaliser la programmation au contrôle fiscal.

Le recensement

L'actualisation périodique des fich-



*Réunion de travail sur l'amélioration des
procédures de contrôle fiscal*

iers tenus par les services fiscaux locaux est nécessaire pour acquérir une meilleure couverture des territoires fiscaux.

Elle permet de recenser la consistance du tissu économique et du potentiel fiscal, la consistance du patrimoine immobilier, les modifications et les extensions d'activités non déclarées,

les activités exercées frauduleusement...

Le contrôle sur pièces

Le contrôle sur pièces a pour objet l'examen critique des déclarations fiscales souscrites par les contribuables en tenant compte des données et informations figurant dans le dossier fiscal.

Il a pour fonction d'aider les services quant à la détermination des anomalies et carences pouvant faire l'objet d'une programmation à un contrôle fiscal externe.

Cette nouvelle procédure de programmation va assurer ainsi une plus grande couverture du tissu fiscal et une large application du principe d'équité induisant à une meilleure acceptation du contrôle fiscal par les contribuables.



Améliorer la flexibilité des procédures de vérification et de recherche

La mise en place d'une stratégie de contrôle fiscal implique une modulation dans le choix du type de contrôle à engager et ce en fonction des enjeux fiscaux.

Dès lors, une bonne gestion de la chaîne contrôle s'impose :

La vérification générale de comptabilité doit être réservée pour les dossiers à forts enjeux financiers et de fraude fiscale.

La vérification ponctuelle de comptabilité doit concerner notamment les

cas de demandes de remboursement de la TVA.

La VASFE doit être retenue lorsque des incohérences sont constatées à l'issue de la comparaison entre, d'une part, les revenus déclarés des particuliers et, d'autre part, leur situation patrimoniale, leur situation de trésorerie et leurs éléments de train de vie.

Le contrôle sur pièces doit permettre de procéder à des régularisations,

sans pour autant déclencher un contrôle fiscal externe.

Par ailleurs, une contractualisation entre l'administration centrale et les services opérationnels doit être instaurée. Il s'agit de la redéfinition du rôle du chef de brigade comme un échelon de commandement à part entière et, par conséquent, un maillon essentiel dans la chaîne du contrôle fiscal.

Mieux piloter le contrôle fiscal

Le suivi et l'évaluation du contrôle fiscal, à travers des opérations d'audit a posteriori, ont pour but d'aider la DRV à piloter la performance globale du contrôle fiscal.

Associés à cet objectif, des indicateurs évolutifs pertinents de mesure de la performance du contrôle fiscal ont été initiés.

Aussi, un outil de suivi du contrôle fiscal externe a été mis en place qui repose sur le pilotage opérationnel et stratégique du contrôle fiscal dans

tous ses segments, depuis la programmation jusqu'au contentieux.

Suivi particulier du recouvrement des cotes issues des vérifications

Un suivi particulier doit être adressé au recouvrement des cotes issues des vérifications. Les receveurs doivent recourir au déclenchement et au renouvellement de tous les actes de poursuites.



Staff de la DRV

Réussir le développement quantitatif et qualitatif des effectifs vérificateurs

Cet axe présente le centre d'intérêt permanent de l'Administration fiscale qui vise à combler l'écart entre les capacités actuelles des effectifs vérificateurs et celles nécessaires pour améliorer la performance du contrôle fiscal.

Deux objectifs ont été fixés dans cet axe : renforcer les effectifs affectés aux services des vérifications fiscales, d'une part, et améliorer leur rendement qualitatif, d'autre part.

La DGI s'est lancée dans une opération de renforcement de ces effectifs vérificateurs par le biais de l'instruction n° 447/MF/DG/2012 du 1er octobre 2012 qui dispose la désignation d'office parmi les



Séminaire à Alger sur l'amélioration des procédures de contrôle fiscal

inspecteurs divisionnaires et les inspecteurs centraux des impôts justifiant de trois (03) années de service effectif et disposant d'une expérience notamment en matière de contrôle et de gestion.

Un intérêt particulier doit être accordé à ces agents, à travers notamment des formations et un encadrement afin de les orienter vers un niveau de qualité acceptable.

Les autres vérificateurs seront accompagnés par des séminaires de formation et évalués suivant des modalités qui seront mises en place ultérieurement.



Le chiffre de La Lettre

LES OPERATIONS DU CONTROLE FISCAL

1. Contrôle fiscal externe (CFE)

	2007	2008	2009	2010	2011
Nombre d'affaires vérifiées :	2 632	2 731	2 864	2 888	2 234
1/. Vérification de comptabilité (VC)	2 194	2 374	2 483	1 989	1 444
2/. Vérification ponctuelle (VP)	-	-	-	503	586
3/. Vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble (VASFE)	438	357	381	396	204

2. Contrôle sur pièces

	2007	2008	2009	2010	2011
Nombre de dossiers contrôlés	30 894	32 795	30 365	30 029	27 291
Produits des constatations (en Da)	33 162 154 643	30 015 195 068	28 246 714 392	32 293 982 830	26 224 016 076

Bon à savoir

LES MESURES DE LA LOI DE FINANCES POUR 2013 EN MATIÈRE DE CONTRÔLE FISCAL

1/ Droit de réponse au contribuable vérifié dans le cadre de la vérification de comptabilité

Lorsque le vérificateur rejette les observations du contribuable, il doit l'en informer par correspondance détaillée et motivée. De plus, si la notification de redressements fait ressortir de nouveaux chefs de redressements ou la prise en compte de nouveaux éléments non repris dans la notification initiale, un délai de réponse supplémentaire de 40 jours est accordé au contribuable pour faire parvenir ses observations.

2/ Possibilité aux vérificateurs, dans le cadre de vérification de comptabilité ou d'une vérification ponctuelle, de demander à l'entreprise vérifiée la présentation d'une documentation justifiant la politique des prix de transfert appliquée.

3/ Institution d'une amende fiscale de 500 000 DA pour non-respect de l'obligation documentaire permettant de justifier les prix de transferts pratiqués par les sociétés apparentées.

Cette sanction s'applique nonobstant la majoration, à titre d'amendes, de 25% des bénéfices indirectement transférés, si après contrôle un transfert indirect de bénéfice a été constaté.

4/ Prévoir expressément les sanctions devant être appliquées suite au constat d'un flagrant délit de fraude et qui sont notamment

- l'exclusion du bénéfice de la franchise de la TVA et des régimes dérogatoires ;
- la possibilité de renouveler une vérification de comptabilité achevée ;
- la possibilité d'élargissement des durées de vérification sur place ;
- la prorogation du délai de prescription de deux (02) ans ;
- l'application des amendes prévues par l'article 194 ter du CIDTA ;
- l'inscription au Fichier National des Fraudeurs.



التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية

4/ تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:

تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث و التدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

5/ إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما و نوعا

يمثل هذا المحور مركز اهتمام الإدارة الجبائية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعيّنين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة و تحسين مردوديتهم من جهة أخرى و ذلك من خلال تأطير أنسب و تنظيم دورات تكوينية أنجع (التعليمية رقم 447/و.م/ع.م/2012 المؤرخة في 2012/10/01).

أما فيما يخص المحققين الآخرين، فسوف يستفيدون من ملتقيات تكوينية من أجل تحسين كفاءاتهم.



مؤتمر، بالجزائر العاصمة، حول تحسين الرقابة الجبائية

لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتياطية.

يرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر.

وبالإضافة إلى هذه الأدوات، تستند الإدارة الجبائية على إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات من أجل عقلنة برمجة الرقابة الجبائية.

3/ تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق

وضع استراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية.

وعليه، فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص:

عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين، من جهة، المداخل المصرح بها من قبل الأفراد و من جهة أخرى، لملكاتهم و وضعيتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة.

فضلا عن ذلك، يتوجب على الإدارة المركزية و المصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية، نتيجة لذلك يتعين عليه، السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية، منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به.

في هذا الصدد، يعتبر "البحث عن المعلومات الخارجية" عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة. كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية.

1/ الأبحاث الجبائية الخارجية

إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية. حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخيرها في البرمجة و تنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية.

ولهذا الغرض، ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع (المواد من 44 إلى 68 من قانون الإجراءات الجبائية)، حق إجراء التحقيق (المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002) وحق المعاينة (المادة 74 من قانون المالية لسنة 2002).

2/ عقلنة برمجة الرقابة الجبائية

تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية، بمديرية الأبحاث و التدقيقات، إلى تحليل المخاطر

www.mfdgi.gov.dz



Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques et de la Communication
Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger
Tél. : 021 59 53 53
Postes : 36 11 - 21 67 - 21 65 Fax : 021 59 53 47

DIRECTEUR DE PUBLICATION
ABDERRAHMANE RAOUYA (DIRECTEUR GÉNÉRAL DES IMPÔTS)
COMITÉ DE RÉDACTION
B. BENALI (DIRECTEUR DES RELATIONS PUBLIQUES ET DE LA COMMUNICATION)
G. BOUCHELOUH CHEF DE BUREAU.

رسالة المديرية العامة للضرائب

عدد: 64 / 2012

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

الرقابة الجبائية:

نقاط مرحلية و توجهات إستراتيجية

الإفتتاحية

منذ بداية هذه العشرية، كل نشاط تقوم به الإدارة الجبائية يجد تبريره في التوجه نحو العصرية.

فضمن المحيط الخارجي الحالي المتميز بتعدد وتنوع وتعقد النسيج الجبائي، تتوسع أهداف الإدارة الجبائية في مجال الرقابة الجبائية، وأهمها الأهداف المالية قصد الحفاظ على مصالح الخزينة، إلى نوعية الخدمة المقدمة و آجال معالجة الملفات و المساواة الجبائية و كذا إلى تشجيع التحضر الجبائي. و عليه، فالإشراف الإداري الذي كان يتم من قبل على المستوى العملياتي تم إثراءه وأصبح يعمل على عدة متغيرات، انطلاقا من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى العملياتي.

ضمن هذه الظروف، تعددت المتغيرات الواجب استعمالها كأدوات أساسية لإدارة نجاعة الرقابة الجبائية، و ترتب عنها آثار هامة على الإدارة الجبائية.

لذلك، يتعين على الإدارة المركزية، أي مديرية الأبحاث و التدقيقات، توفير كل الوسائل الضرورية

من أجل تطبيق التوجهات الإستراتيجية، بدءا من البرمجة إلى حين تنفيذ عمليات الرقابة الجبائية.

سيترتب عن هذا المسعى الاستراتيجي، تدريجيا، تحليل أخطار سلوكيات المكلفين بالضريبة و استغلال البحث الجبائي الخارجي، خاصة ما تعلق منه بالمعلومات المتعلقة بالأحداث. إضافة لذلك، و بغض النظر عن الطابع الإداري المرتبط بالنجاعة، فقد أصبح من الضروري أن تعمل الإدارة الجبائية على ضمان التحسن الدائم لنجاعة التعداد المتواجد على مستوى مصالح الرقابة الجبائية من خلال التوفر على موارد بشرية مؤهلة و الزيادة في أنشطة التكوين و التأطير.

أخيرا، سيتم متابعة الانجازات من طرف مصالح مديرية الأبحاث و التدقيقات. لأجل ذلك، تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس نجاعة الرقابة الجبائية كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية.

ع . راوية

م.ع.ض

La Lettre de la DGI

LE PROGRAMME DE CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE «Pour une relation basée sur la confiance»

EDITORIAL

Institué par les dispositions de l'article 43 de la loi de finances complémentaire pour 2015, le programme de conformité fiscale volontaire s'inscrit dans le cadre de la volonté des pouvoirs publics tendant à mobiliser les ressources financières afin de financer les investissements productifs et à encourager davantage les opérateurs économiques ainsi que les citoyens à intégrer, graduellement, la sphère formelle.

Cette opération intervient suite à l'accumulation de ressources détenues en cash et, conséquemment, à des transactions personnelles, familiales ou commerciales et un décalage entre la procédure de collecte des ressources et la réactivité des institutions concernées n'ayant pas abouti à la bancarisation de ces ressources.

Toutefois, ces fonds ou les transactions qui en sont à l'origine doivent être légitimes et ne doivent correspondre à aucun acte incriminé par le code pénal ou la législation régissant la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

Cette opération comporte un certain nombre de garanties juridiques et techniques, entraînant la libre disposition des fonds déposés au sein des banques ainsi que la régularisation de la situation fiscale à travers la délivrance d'une attestation fiscale libératoire, systématiquement après le paiement d'une taxe forfaitaire de 7%.

A cet effet, Monsieur le Ministre des Finances a invité, dans sa communication présentée lors de la journée d'information consacrée à la loi de finances complémentaire pour 2015 organisée le 28 septembre 2015, les citoyens ainsi que les opérateurs activant dans l'informel à s'inscrire dans cette démarche tout en les rassurant qu'il n'y aura ni contrôle à posteriori ni redressement fiscal à leur rencontre.

Dans un souci de vulgariser ce nouveau dispositif, et de renforcer davantage la relation banques-citoyens, les Ministères des Finances, du Commerce et de l'industrie et des mines ont organisé une semaine de portes ouvertes, au titre du mois de septembre 2015, à travers tout le territoire national dont le mot d'ordre était la mobilisation et la sensibilisation à l'adhésion volontaire au dispositif.

La présente Lettre de la DGI reprend l'ensemble des procédures juridiques régissant le programme de conformité fiscale volontaire, comme instrument de rétablissement et de consolidation de la confiance.

A. RAOUYA/DGI

Sommaire

FOCUS FISCAL :

2

1. Le Programme de conformité fiscale volontaire (PCFV) 2
2. Les Orientations de Monsieur le Ministre des Finances 3

LEGIS-FISCAL :

4

1. Instruction ministérielle n°002 du 29 juillet 2015, définissant les modalités pratiques de mise en œuvre du PCFV 4
2. Le rôle de l'Administration Fiscale dans le PCFV 4

NOS RELATIONS PUBLIQUES

6



FOCUS FISCAL

1. LE PROGRAMME DE CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE (PCFV)

Le programme de Conformité fiscale volontaire (CFV) est un mécanisme conçu pour faciliter la régularisation de la situation fiscale d'un contribuable à l'égard des fonds ou autres actifs qui n'avaient pas été déclarés ou dont la déclaration avait été faite de manière incorrecte, mais qui ont des sources légitimes et licites. Cette opération est caractérisée par la liberté d'adhésion (non obligatoire) et la bancarisation des fonds (intégration des fonds en provenance des marchés informels dans la sphère bancaire).

1.1. GARANTIES OFFERTES

- Garantie juridique : Article 43 de la LFC pour 2015.
- Disponibilité des banques à fournir toutes les clarifications nécessaires par des cadres qualifiés, maîtrisant le domaine de la Conformité fiscale volontaire.
- La situation fiscale est régularisée (par la délivrance d'une attestation fiscale libératoire).

1.2. PERSONNES ET REVENUS CONCERNES PAR CE PROGRAMME

Est concernée par le programme CFV toute personne (physique ou morale), quelle que soit sa situation, ayant déposé des fonds, dans ce cadre, auprès des banques.

Les revenus concernés sont ceux qui n'ont pas été fiscalisés auparavant, et les sources de ces fonds ou les transactions qui en sont à l'origine doivent être légitimes et ne doivent correspondre à aucun acte incriminé par :

- le code pénal ;
- la législation régissant la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

1.3. PERIODICITE DE CETTE OPERATION

Cette opération a débuté le 2 août 2015 et prend fin le 31 décembre 2016.

A l'issue de cette période, les personnes disposant de fonds éligibles à ce programme et n'y ayant pas souscrit feront l'objet de redressements dans les conditions de droit commun avec l'application des pénalités et sanctions prévues en la matière.

1.4. PROCEDURE A SUIVRE POUR ADHERER A CE PROGRAMME

Les personnes qui veulent adhérer au programme de CFV doivent se présenter auprès des agences bancaires pour déposer les fonds et régler le montant de la taxe correspondante. Au moment du dépôt des fonds, les personnes concernées sont tenues de renseigner une fiche de dépôt, selon le modèle fourni par les services.



1.5. TRAITEMENT FISCAL DES SOMMES OBJET DE DEPOT

Une fois la personne adhère à ce programme, les sommes déposées auprès des banques font l'objet d'une taxation forfaitaire libératoire au taux de 7%.

1.6. ROLE DES BANQUES

Les agences bancaires qui ont opéré la retenue de la taxe forfaitaire de 7% sont tenues de procéder à son reversement par virement au compte CCP du Receveur de la Direction des grandes entreprises (DGE).

ANNEXE
Modèle de la fiche de dépôt

Programme de Conformité Fiscale Volontaire
(Article 43 de la loi de finances complémentaire pour 2015)

A. Identification du client :

1. Nom et Prénom et de
2. Filiation : fils de
3. Adresse
4. N° de téléphone
5. N° du compte :
a. compte ouvert
b. compte à ouvrir.

B. Le montant déposé.
Le montant brut déposé
Une taxe de 7 % est déduite de ce montant.

C. Déclaration sur l'honneur
Le déposant certifie sur l'honneur être en conformité avec les conditions édictées par les dispositions de l'article 43 de l'ordonnance 15- 01 du 7 Chaoual 1436 correspondant au 23 Juillet 2015 portant loi de finances complémentaire pour 2015.

Fait à....

Signature du déposant.



2. LES ORIENTATIONS DE MONSIEUR LE MINISTRE DES FINANCES

2.1. OBJECTIF DE LA CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE

L'objectif premier est la bancarisation des ressources et la régularisation fiscale.

L'Algérie n'est pas le seul pays à avoir engagé une opération de cette nature. C'est une opération qui vient suite à une accumulation de ressources détournées en cash et conséquemment à des transactions personnelles, familiales ou commerciales et un décalage entre procédure de collecte des ressources et la réactivité des institutions concernées qui ont entraîné des contraintes qui n'ont pas permis la bancarisation de ces ressources.



2.2. C'EST UNE OPÉRATION VOLONTAIRE

Rien n'est imposé. Les banques et l'Administration fiscale se mettent à la disposition du citoyen.

Les agences bancaires doivent donner toutes les informations sur ce dossier sans aucune ingérence dans le choix que fait l'usager. L'usager a la liberté de choisir la banque où il souhaite effectuer son dépôt. Il peut s'adresser à sa banque ou à toute autre banque.

2.3. UNE PANOPLIE DE CHOIX EST OFFERTE AU DÉPOSANT

Les banques mettent à la disposition du déposant une panoplie de choix. A cet effet, il :

- peut choisir un dépôt non fiscalisé ou adhérer au programme de CFV. A cet effet, le choix d'un dépôt fiscalisé est suivi par la remise par l'Administration fiscale d'une attestation fiscale libératoire ;
- peut verser dans le compte existant ou ouvrir un nouveau compte ;
- peut demander une séparation entre les anciennes affaires en portefeuille bancaire ou en cours de traitement par l'Administration fiscale et les dépôts effectués dans le cadre du programme de CFV.

En règle générale, les dépôts fiscalisés



ne se confondent pas avec le mouvement d'affaires en cours, sauf si telle sera la volonté du déposant.

- peut déposer autant de fois qu'il veut, il n'y a pas de limites au nombre de dépôts par personne et par agence.

2.4. LA LIBRE DISPOSITION DES FONDS DÉPOSÉS DANS CES COMPTES

Les déposants ont la libre disposition des fonds, quels que soient leurs relations avec la banque ou l'Administration fiscale.



LEGIS FISCAL

1. INSTRUCTION MINISTÉRIELLE N° 002 DU 29 JUILLET 2015, DÉFINISSANT LES MODALITÉS PRATIQUES DE MISE EN ŒUVRE DU PROGRAMME DE CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE



La présente instruction a pour objet de définir les modalités du dispositif de mise en œuvre de la Conformité fiscale volontaire, instituée par l'article 43 de l'ordonnance 15- 01 du 7 Chaoual 1436 correspondant au 23 juillet 2015 portant loi de finances complémentaire pour 2015, ainsi que la nature des fonds susceptibles d'y être assujettis.

La disposition légale contenue dans l'article 43 de la loi de finances complémentaire pour 2015 a mis à la charge des banques la collecte des dépôts opérés par les personnes qui sollicitent volontairement la Conformité fiscale volontaire. Cette mesure est mise en œuvre, selon les modalités suivantes :

1. Le programme est appliqué par les banques à toutes les personnes se déclarant volontairement concernées. Le dispositif concerne uniquement les dépôts qui n'ont pas été fiscalisés auparavant.

Les banques sont tenues de fournir toutes les clarifications utiles et nécessaires aux personnes qui le souhaitent de la part de cadres qualifiés maîtrisant le domaine de la Conformité fiscale volontaire.

2. A défaut d'une adhésion volontaire au programme suscité, les personnes déposant des fonds dont le montant est inférieur à 10 000 000 DA (dix millions de dinars) font l'objet, dans le cadre du processus d'inclusion financière, d'un traitement normal de leurs dépôts au niveau des agences bancaires sur l'ensemble du territoire national.

3. Pour un meilleur accomplissement de ce programme, les banques désigneront des chargés de clientèle spécialisés, disposant des qualifications nécessaires, qui agiront dans un espace dédié réservé à cette clientèle.

4. Les dépôts seront effectués personnellement par les personnes concernées. Les personnes intéressées et bancarisées déposeront les liquidités dans leurs comptes.

Les personnes non bancarisées feront l'objet d'une ouverture de compte immédiate dans lequel seront logés les fonds déposés.

Cette mesure confortant la démarche engagée pour bancariser les transactions commerciales, les chargés de clientèle auront, entre autres, pour missions de sensibiliser les déposants à utiliser les instruments de paiement, dans le cadre d'une approche graduelle.

Aussi dans cette phase de lancement du mode de règlement obligatoire des transactions commerciales par instruments de paiement, notamment le chèque et le virement, le client peut déposer l'équivalent du montant financier de la transaction (achat de biens) en liquidités.

5- Dans l'attente de la délivrance d'un chéquier, les déposants non bancarisés bénéficieront d'une carte bancaire.

6. Au moment du dépôt des fonds, les personnes concernées sont tenues de renseigner une fiche de dépôt, selon modèle joint en annexe de cette instruction.

7. Les banques sont tenues de verser quotidiennement à l'Administration fiscale les montants collectés au titre de la taxation forfaitaire libératoire au taux de 7%. Les banques transmettront, par voie

électronique, à l'Administration fiscale les copies des fiches de dépôt signées par les personnes assujetties.

8. Les services de l'Administration fiscale sont tenus d'accuser réception à la banque des montants et documents reçus et de transmettre dans les sept (7) jours ouvrables à la personne assujettie un document attestant sa soumission au programme de Conformité fiscale volontaire.

9. Un suivi mensuel sera organisé au niveau du ministère des Finances et de l'ABEF pour apprécier le niveau additionnel de ressources collectées et prendre les mesures nécessaires en conséquence.

Les présidents et directeurs généraux des banques ainsi que le Directeur général des impôts sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de la mise en œuvre des dispositions de la présente instruction.

Les banques devront lancer une large campagne de communication en direction de leur clientèle potentielle, en prenant toutes les mesures de facilitation et de mise en confiance.

Par ailleurs, toutes les agences de l'ensemble du secteur bancaire doivent prendre les dispositions nécessaires de disponibilité et d'accueil des citoyens concernés et, le cas échéant, ouvrir de nouveaux guichets.

La mise en œuvre de ces dispositions, qui peuvent le cas échéant être améliorées, se fera sous la responsabilité personnelle des dirigeants principaux des établissements bancaires, pour en assurer une efficacité pleine et entière et interviendra à compter du 02 août 2015 jusqu'au 31 Décembre 2016.

2. LE RÔLE DE L'ADMINISTRATION FISCALE DANS LE PROGRAMME DE CONFORMITÉ FISCALE VOLONTAIRE

Conformément aux dispositions de la circulaire n° 369/MF/DG/2015 du 6 août 2015, les modalités de mise en œuvre du Programme de conformité fiscale volontaire par l'Administration fiscale se présentent comme suit :

2.1. AU NIVEAU CENTRAL :

A. LA DIRECTION DE L'INFORMATION ET DE LA DOCUMENTATION FISCALES (DIDF)

Afin d'assurer un suivi rigoureux des dossiers d'adhésion au Programme de conformité fiscale volontaire, les agences bancaires chargées de la collecte

des dépôts sont tenues de transmettre quotidiennement à la DIDF par voie électronique à l'adresse suivante :

_DID-Secr@mf.gov.dz les copies des fiches de dépôts signées par les personnes assujetties au programme de Conformité fiscale volontaire.

Les copies des fiches de dépôts doivent être transmises, sans délai, à la DGE et aux Directions des impôts de wilaya, selon le cas.

Ces structures sont tenues de transmettre, dans les sept (7) jours ouvrables à partir de la date de dépôt par la banque,



à l'assujetti un courrier personnalisé attestant de sa soumission au Programme de conformité fiscale volontaire et l'informant du recouvrement de la taxe et de sa prise en charge dans le cadre du suivi de sa situation fiscale.

Aussi, la DIFD doit faire parvenir quotidiennement au receveur de la DGE un état reprenant l'ensemble des virements opérés par les agences bancaires afin de lui permettre d'imputer le montant de la taxe au compte d'affectation concerné.

B. LA DIRECTION DES OPÉRATIONS FISCALES ET DU RECOUVREMENT (DOFR)

La principale mission de la DOFR dans le cadre de ce dispositif consiste à l'évaluation de l'opération de conformité fiscale. A cet effet, elle est tenue d'établir

un bilan mensuel permettant d'apprécier le niveau des ressources collectées ainsi que le montant de la taxe versée.

En outre, la DOFR est chargée du suivi de la gestion des dossiers des contribuables ayant adhéré au programme de conformité fiscale volontaire.

2. 2. AU NIVEAU DES SERVICES EXTÉRIEURS :

A. LA DIRECTION DES GRANDES ENTREPRISES (DGE)

Le receveur de la DGE est tenu d'imputer les montants correspondant à la taxe de 7% au compte d'affectation : 201001 produits des impôts directs et ce, suite à la réception des virements des agences bancaires.

B. LES DIRECTIONS DES IMPÔTS DE WILAYA

Des structures d'accueil ont été mises en place par les services fiscaux à tous les échelons en vue de mener une opération d'information et d'explication à l'endroit des partenaires et usagers de l'Administration fiscale lors de leurs déplacements auprès des services.

NB : Il y a lieu de rappeler que la DGE et les DIW doivent transmettre dans un délai de sept (07) jours ouvrables, aux personnes ayant adhéré au programme de conformité fiscale volontaire, une attestation de régularisation fiscale.

3. MESURES CONCERNANT LA CNAS ET LA CASNOS (LFC 2015)

CNAS

Toute personne active occupée, non assujettie à la Sécurité sociale, peut s'affilier volontairement à la Sécurité sociale auprès du régime des salariés pour le bénéfice des prestations en nature de l'assurance maladie et maternité, moyennant le versement mensuel d'une cotisation à sa charge au taux fixé à 12%, assise sur une assiette dont le montant est égal au salaire national minimum garanti (SNMG). Les dispositions prévues à l'alinéa ci-dessus sont applicables pour une période

transitoire dont la durée ne peut excéder trois (3) années, accordée pour la formalisation par le bénéficiaire, par l'un des moyens légaux, de ses relations de travail ou de son activité ou d'une autre activité, lui procurant la qualité d'assujetti à la Sécurité sociale.

Toute déclaration d'assujettissement à la Sécurité sociale intervenant conformément à ces dispositions ouvre droit à la personne concernée à un rachat de cotisation de retraite au titre de la période transitoire citée ci-dessus,

précédant cette déclaration.

Le rachat de cotisation de retraite prévue par ces dispositions est à la charge du bénéficiaire (**art 60 LFC 2015**).

Les ayants droit au sens de l'article 67 de la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983 relative aux assurances sociales de la personne active occupée affiliée volontairement à la sécurité sociale citée à l'article 60 ci-dessus, bénéficient des prestations en nature de l'assurance-maladie et maternité. (**Art 61 LFC 2015**).

CASNOS

Les employeurs et les personnes exerçant une activité non salariée redevables de cotisations de Sécurité sociale peuvent bénéficier d'un échéancier de paiement de ces cotisations avec exonération des majorations et pénalités de retard à l'issue du versement de la dernière échéance due.

Le bénéfice de ces dispositions est subordonné au paiement de l'encours de la cotisation de Sécurité sociale et à l'introduction de la demande de l'échéancier de paiement des cotisations antérieures par le débiteur, employeur ou personne exerçant une activité non salariée, auprès de l'organisme de Sécurité sociale compétent, avant la fin du premier trimestre 2016.

Le non-respect de l'échéancier de paiement des cotisations constaté à la dernière échéance due entraîne la perte du droit à l'exonération des majorations et pénalités de retard (**art 57 LFC 2015**).

Les dispositions de l'article 57 de la LFC pour 2015, relatives à l'exonération des majorations et pénalités de retard, sont applicables jusqu'à la fin du premier trimestre 2016 aux employeurs et aux personnes exerçant une activité non salariée qui sont en cours de paiement de cotisations antérieures par échéanciers accordés avant la publication de la LFC pour 2015 ou redevables des seules majorations et pénalités de retard, à la condition qu'ils s'acquittent du versement de l'encours des cotisations de Sécurité sociale qui leur incombe (**art 58 LFC 2015**).

Tout employeur qui n'a pas procédé à l'affiliation à la sécurité sociale, dans les délais prévus par la législation en vigueur, des travailleurs qu'il emploie, est passible d'une amende de cent mille dinars (100.000 DA) à deux cent mille dinars (200.000 DA) par travailleur non affilié, et d'une peine d'em-

prisonnement de deux (2) à six (six) mois ou de l'une des deux peines.

En cas de récidive, l'employeur est passible d'une amende de deux cent mille dinars (200.000 DA) à cinq cent mille dinars (500.000 DA) par travailleur non affilié, et d'une peine d'emprisonnement de deux (2) à vingt-quatre (24) mois.

Toutefois, ces dispositions ne s'appliquent pas à l'employeur qui procède, dans un délai de soixante (60) jours, à compter de la date de publication de la LFC pour 2015 au Journal officiel, à l'affiliation de l'ensemble des travailleurs non déclarés qu'il emploie. Cette affiliation ouvre droit à l'exonération des majorations et pénalités de retard dès versement de l'intégralité des cotisations principales dues.

Sont abrogées toutes dispositions contraires à celles du présent article. (**Art 59 LFC 2015**).



NOS RELATIONS PUBLIQUES

1. SÉMINAIRE NATIONAL SUR LA LOI DE FINANCES COMPLÉMENTAIRE POUR 2015 «PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT ET MOBILISATION DES RESSOURCES FINANCIÈRES»

En date du 6 septembre 2015, et sous l'égide de Monsieur le Ministre des Finances, un Séminaire national a été organisé portant sur les nouvelles dispositions de la loi de finances complémentaire pour 2015 et ce, en présence des cadres dirigeants de l'Administration fiscale, des établissements financiers et de l'Association des banques et des établissements financiers (ABEF) et des Chambres de commerce et de l'industrie.

Intervention du Ministre des Finances, M. Abderrahmane BENKHALFA



Le ministre des Finances a affirmé lors de cette journée d'information que «l'Algérie n'a pas besoin de l'endettement extérieur, elle a besoin de l'argent des Algériens, de ses ressources internes qu'elle veut intégrer dans le circuit bancaire et ce n'est pas une opération conjoncturelle mais une démarche qui s'inscrit dans la durée.

Nous mobilisons les ressources de la nation avec toutes les garanties juridiques et techniques, nous ne les mobilisons pas pour les stocker mais pour les utiliser dans la croissance économique».

Ces ressources «nous mettent à l'abri d'autres décisions non souhaitées», a-t-il ajouté.

Et quand l'assiette fiscale augmente du fait de la bancarisation de l'argent de l'informel, soutient-il encore, l'Etat pourra alors faire baisser les impôts au profit de l'investissement. Avec une fiscalité pétrolière encore très soutenable et une fiscalité ordinaire qui devrait atteindre 2 700 milliards de dinars en 2016, selon lui, l'Algérie

«n'est pas en position de mal aisance financière, et ne compte pas sur la taxe de 7% pour avoir des ressources mais veut juste impliquer le milieu des affaires dans le développement».

Selon la Banque d'Algérie, l'argent liquide circulant dans l'informel tourne autour de 1 000/1 300 milliards de dinars. «Nous espérons mobiliser cette sommes d'ici à la fin 2016», date limite pour la conformité fiscale volontaire, a-t-il lâché.

Néanmoins, si «l'ensemble des agences bancaires ne se mobilisent pas (pour la réussite de ce dispositif), nous serons vulnérables en 2016», a-t-il averti.

2. SEMINAIRES ORGANISES PAR LA CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE (CACI) ET L'UNION GENERALE DES COMMERÇANTS ET ARTISANS ALGERIENS (UGCAA)

Suite aux instructions de Monsieur le ministre des Finances, des journées d'information sur la loi de finances complémentaire pour 2015 ont été organisées par la Chambre algérienne de commerce et d'industrie ainsi que par l'Union générale des commerçants et artisans algériens dont l'animation a été assurée par un représentant de l'Administration fiscale et un représentant du secteur bancaire. Au courant de ces rencontres, l'accent a été mis particulièrement sur l'encouragement de l'investissement, la promotion de la production nationale et la mobilisation des ressources financières.

2.1. Séminaires organisés par la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)

Le 10 septembre 2015	Adrar, Aïn Defla, M'sila, Bouira, Tipaza, Ouargla, Khenchela, Blida, Souk Ahras, Tiaret, Sétif, Saïda, Djelfa, Mostaganem, Médéa et Tamanrasset
Le 14 septembre 2015	Biskra, Jijel, El Bayadh, El Oued, Béjaïa, Tizi Ouzou, Sidi Bel Abbès, Guelma, Oum El Bouaghi, Boumerdès, Tlemcen, Mila, Batna, Bordj Bou Arreridj, Béchar et Chlef
Le 17 septembre 2015	Alger, Constantine, Oran, Tindouf, Illizi, Relizane, Laghouat, El Taref, Nâama, Tissemsilt, Ghardaïa, Annaba, Skikda, Mascara, Tébessa et Aïn Témouchent

2.2. Séminaires organisés par l'Union Générale des Commerçants et Artisans Algériens (UGCAA)

le 2 septembre 2015 le 8 septembre 2015	Aïn Témouchent Boumerdès	le 10 septembre 2015 le 17 septembre 2015	Annaba Sétif
--	-----------------------------	--	-----------------

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques
et de la Communication
Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger
Tél. : 021 59 53 53
Postes : 36 15 - 36 16 - 36 71 - 36 72
Fax : 021 59 53 47

Directeur de Publication
Abderrahmane RAOUYA
(Directeur Général des Impôts)
Comité de rédaction
Brahim BENALI
(Directeur des Relations Publiques et de la Communication),
Ghania BOUCHELOUH, Sihem BOUCIOUF, K.EL BACHIR et
S.AOUCHAR, Chefs de Bureau.
R.SAHRAOUI, Traducteur.



تعليمية وزارية رقم 002 ، مؤرخة في 29 جويلية 2015 ، تحدد الكيفيات العملية لتنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي



الجبائية المبالغ المجمع بموجب الرسم الجزافي المحرر ، بمعدل 7 % . ترسل البنوك عن طريق البريد الإلكتروني إلى الإدارة الجبائية نسخا من بطاقات الإيداع، الموقع عليها من طرف الأشخاص الخاضعين للبرنامج.

8. يجب على مصالح الإدارة الجبائية تقديم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبالغ و الوثائق المستلمة وإرسال، خلال سبعة أيام العمل المالية إلى الشخص الخاضع للبرنامج وثيقة تثبت خضوعه لبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي.

9. يتم تنظيم متابعة شهرية ، على مستوى وزارة المالية، وجمعية البنوك و المؤسسات المالية، لتقييم المستوى الإضافي للموارد المجمع و اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة. يكلف الرؤساء المدراء العامون للبنوك والمدير العام للضرائب، كل فيما يخصه، بتنفيذ أحكام هذه التعليمية.

كما يتعين على البنوك القيام بحملة إعلامية واسعة تجاه زبائنهم المحتملين مع اتخاذ كل تدابير التي من شأنها تسهيل وتوفير مناخ ثقة.

ومن جهة أخرى ، يتعين على كافة الوكالات المصرفية اتخاذ الإجراءات الضرورية من حيث استعداد مصالحها و حسن استقبال المواطنين المعنيين ، وفتح شبابيك جديدة عند الاقتضاء.

يتم تنفيذ هذه الأحكام ، التي يمكن تحسينها عند الاقتضاء ، تحت المسؤولية الشخصية للمسيرين الأساسيين للمؤسسات المصرفية ، وذلك لضمان نجاعة كاملة وتامة. تدخل هذه الإجراءات حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ 02 أوت 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

الاحتواء المالي ، يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار ، من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني .

3. من أجل إنجاز أمثل لهذا البرنامج، تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين ، يتفرون على الكفاءات الضرورية و ينشطون ضمن فضاء محدد ، ومخصص لهذه الشريحة من الزبائن.

4. يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين . يودع الأشخاص الذين يحوزون على حساب مصرفي ، الأموال نقدا في حساباتهم . أما الأشخاص الذين لا يحوزون على حساب مصرفي فيستفيدون من فتح فوري لحساب مصرفي تودع فيه الأموال المودعة نقدا.

تعزز هذه العملية المسعى الرامي إلى الإدماج المصرفي للمعاملات التجارية و يتعين على المكلفين بالزبائن، ضمن مهامهم ، تحسيس المودعين لاستعمال وسائل الدفع ، في إطار مسعى تدريجي.

وعليه ، يمكن للزبون ، في هذه المرحلة التي تتزامن مع انطلاق نظام الدفع الإلزامي للمعاملات التجارية عن طريق وسائل الدفع، لا سيما الصك و التحويل، أن يقوم بالإيداع نقدا لمقابل المبلغ المالي للمعاملة (شراء أملاك).

5. يستفيد المودعون الذين لا يحوزون حسابا مصرفيا، في انتظار استلام دفتر الصكوك، من بطاقة مصرفية.

6. عند القيام بإيداع الأموال ، يجب على الأشخاص المعنيين ملئ بطاقة إيداع مطابقة للنموذج المرافق بهذه التعليمية.

7. يجب على البنوك أن تدفع يوميا للإدارة

تهدف هذه التعليمية إلى تحديد كيفيات إجراء تنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي المنصوص عليه في المادة 43 من الأمر رقم 01-15 ، المؤرخ في 7 شوال 1436 هـ ، الموافق 23 جويلية 2015 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وكذا طبيعة الأموال التي يمكن أن تخضع له.

تضع الأحكام القانونية المتضمنة في المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، على عاتق البنوك جمع ودائع الأشخاص الذين يطلبون بصفة إرادية الاستفادة من برنامج الامتثال الجبائي الإرادي.

يتم تنفيذ هذه الإجراءات وفق الكيفيات الآتية :

1. يطبق البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به.

يخص هذا الإجراء ، حصريا، الودائع التي لم يتم خضوعها للجباية من قبل.

يجب على البنوك أن تقدم كل التوضيحات المفيدة و الضرورية ، للأشخاص الذين يرغبون ذلك من طرف إدارات كفاءة يتحكمون في عملية الامتثال الجبائي الإرادي.

2. في حالة عدم الانخراط الإرادي في البرنامج المذكور أعلاه و في إطار مسعى

نشرة المديرية العامة للضرائب

رقم: 77 - 2015

نشرة المديرية العامة للضرائب

برنامج الامتثال الجبائي الإرادي « من أجل علاقة مبنية على الثقة »

الإفتتاحية

لهذا الغرض، وفي كلمته التي ألقاها خلال اليوم الإعلامي المخصص لقانون المالية التكميلي لسنة 2015 الذي نظم بتاريخ 28 سبتمبر 2015، دعا وزير المالية المواطنين وكذا المتعاملين الذين ينشطون في المجال الغير الرسمي إلى الانضمام إلى هذا المسعى مطمئنا إياهم أنه لن تكون هناك أي رقابة بعدية ولا إعادة تقويم جبائي ضدهم.

قصد تعميم هذا الإجراء الجديد وتعزيز أكثر العلاقة بين البنك والمواطن، قامت وزارات المالية والتجارة وكذا الصناعة و المناجم بتنظيم خلال شهر سبتمبر 2015 أيام مفتوحة حول هذا الإجراء لمدة أسبوع عبر كامل التراب الوطني التي كان شعارها التعبئة و التحسيس من أجل الانخراط في هذا المسعى.

تتناول الرسالة الحالية للمديرية العامة للضرائب مجمل الإجراءات القانونية التي تنظم برنامج الامتثال الجبائي الإرادي باعتباره أداة تعزيز الثقة.

تم تأسيس برنامج الامتثال الجبائي الإرادي بموجب أحكام المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، إذ يندرج في إطار رغبة السلطات العمومية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الاستثمارات المنتجة وتشجيع أكثر للمتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين على الانضمام بصفة تدريجية إلى المجال الرسمي.

تأتي هذه العملية بعد تراكم الموارد النقدية نتيجة المعاملات الشخصية أو العائلية أو التجارية وكذا التباين بين إجراء جمع الموارد وتفاعل المؤسسات المعنية التي لم تؤدي إلى إيداع هذه الموارد في البنوك.

غير أنه يتعين أن تكون في الأصل هذه الأموال أو المعاملات من مصدر مشروع ولا ترتبط بأي فعل يجرّمه قانون العقوبات و التشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتضمن هذه العملية عدد معتبر من الضمانات القانونية والتقنية التي تقود إلى حرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك وكذا تسوية الوضعية الجبائية من خلال تقديم إلزامي للشهادة الجبائية المحررة عند دفع رسم جزافي بمعدل 7 %.

ع. راوية / م.ع.ض

La Lettre de la DGI

Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts

N° 81 - 2015

LE SYSTÈME D'INFORMATION : levier majeur de modernisation de la DGI

EDITORIAL

L'administration fiscale, partie prenante du secteur financier, a mené un chantier de modernisation de grande envergure avec pour principales orientations de restructurer ses services, de simplifier ses procédures et d'améliorer sa performance.

Ce programme de modernisation de l'administration fiscale s'avère d'une grande importance à la lumière des attentes grandissantes de l'ensemble de ses usagers ainsi que de ses fonctionnaires.

Dans cette perspective, la DGI s'est fixée comme l'une de ses priorités majeures la mise en place d'un système d'information performant, utilisant des technologies innovantes et assis sur des procédures simplifiées qui permettra d'améliorer l'efficacité, la transparence et la qualité de ses prestations.

Sa stratégie dans le domaine est guidée par des objectifs clairs axés sur la dématérialisation de toutes les opérations fiscales et l'automatisation intégrale de toutes les procédures de traitement des données liées à l'accueil, aux impositions, au recouvrement, au contrôle et au contentieux.

A travers ce projet, la DGI aspire à l'instauration d'une administration électronique basée sur l'utilisation des nouvelles techniques d'information et de communication comme instrument de travail et de rapprochement entre l'administration fiscale et son environnement. Le rôle prépondérant que pourrait jouer ces technologies dans cette transition est incontestable.

Au regard des expériences internationales dans ce domaine, l'apport d'un tel système pour tous les acteurs économiques n'est plus à démontrer.

En effet, en dépit de la complexité du projet de mise en service du système d'information, la DGI s'attelle à mobiliser tous les moyens appropriés afin de permettre la réalisation de l'objectif escompté.

La concrétisation de l'administration électronique constitue pour la DGI un enjeu de taille. Elle est, à ce titre, largement interpellée dans ses composantes pour redoubler d'efforts, faire preuve d'efficacité et de compétence pour être à la hauteur des défis à relever.

A. RAOUYA/DGI

Sommaire

FOCUS

- POUR UN SYSTÈME D'INFORMATION PERFORMANT
- DIVERSIFICATION DES SERVICES EN LIGNE EN FAVEUR DES CONTRIBUABLES

LEGIS-FISCAL

- TRAITEMENT FISCAL DES OPÉRATIONS DE SERVICES SUR SUPPORTS PHYSIQUES

NOS RELATIONS PUBLIQUES:

- ORGANISATION DE SÉMINAIRES DANS LE CADRE DE LA COOPÉRATION DGI-DGFIP
- RENCONTRES ORGANISÉES PAR LES SERVICES EXTÉRIEURS

REVUE STATISTIQUE

- AUDIENCE DU SITE WEB DE LA DGI

FOCUS FISCAL

POUR UN SYSTÈME D'INFORMATION PERFORMANT

La Direction Générale des Impôts est engagée dans la mise en œuvre du « Système d'Information Fiscal » qui poursuit son cours. Le projet a connu un redémarrage de la phase de cadrage qui a débuté le 29 janvier 2013.

La phase de convergence ayant débuté le 22 juin 2014 a connu du retard en raison de la complexité de cette phase, où tous les macro-processus ont été pris en considération.

Tous les livrables définitifs de la phase de convergence sont validés par le comité de pilotage:

- Plan général de formation 2D2.
- Stratégie d'implantation 2D3.
- Rapport d'activité mensuel 2D4.
- Gap analysis, plan de test, conception du système 2D1 V2 (document fonctionnel validé le 03 août 2015).

Le lot 2, relatif à la phase de convergence, est clôturé après un long travail collaboratif de l'équipe projet DGI constituée de cadres de l'administration centrale et des services déconcentrés de la DRI d'Alger. Le passage du lot 2 au lot 3 s'appuie sur un livrable définitif important 2 D1 V2 qui permet l'exécution du lot 3 qui consiste au « Paramétrage et Développements Spécifiques ».

Actuellement, toute l'équipe projet DGI est mobilisée avec les experts d'Indra ; chaque groupe prend en charge la partie qui le concerne par processus « métier », il en est de même pour les cinq chantiers (Administration système, réseaux, habilitation /sécurité, gestion des environnements, gestion des infrastructures).

1- Aspects du projet

Aspects techniques

L'équipe technique du projet du « Système d'Information Fiscal » avance et a pris en charge les aspects liés à la mise en place des environnements.

- Installation des systèmes : le paysage système est composé de plusieurs environnements et chaque environnement de plusieurs systèmes correspondants aux différents composants de la solution.

Les environnements installés par les équipes techniques d'Indra



et celles de la DGI sont :

- Le Bac à sable .
- L'environnement de développement et de qualification.
- Installation et configuration des serveurs physiques de la plateforme de développement, création et maintenance des machines virtuelles.
- Installation et configuration de l'outil de sauvegarde vData Protector de VMware.
- Réalisation des sauvegardes et restauration.
- Déploiement de la solution antivirus Kaspersky Endpoint Security v10.
- Mise en place d'un serveur de contrôleur du domaine et du serveur Microsoft Update Wsus.
- Maintenance de la plateforme et support à l'équipe projet
- Installation de SGF (système de gestion de la fiscalité) pour tester avec la base de données.
- Elaboration de la partie technique du cahier des charges relatif à la mise à jour de la plateforme de développement en secours à la plateforme existante qui ne répond plus au besoin du paramétrage.
- Tenue et programmation de trente deux(32) ateliers avec les constructeurs pour l'équipement du futur « Centre de Calcul de la DGI. »
- Audit des installations réseaux et matériel informatique du CDI El Harrach.

Par ailleurs, une surveillance quotidienne des systèmes à l'aide de Solution manager est effectuée dans le cadre du transfert de compétence.

Dans la perspective d'un déploiement d'un premier site pilote, la mise en place d'une plateforme de développement et de production s'impose et est en cours d'études et d'examen par la commission des marchés compétente.

Aspects fonctionnels

Les actions récentes en matière fonctionnelle sont axées sur la prise en compte de toutes les fonctionnalités et impôts nécessaires au lancement et au fonctionnement d'un centre des impôts CDI, puisqu'il est question de procéder au démarrage d'un site pilote type CDI.

Toutes les fonctionnalités et impôts validés par la DGI ont été traités :

- Plan comptable NCT

- Répartition TAP par commune en phase d'ajustement
- Encaissement par divers modes (chèque, virement, espèces..)
- Modèle organisationnel de la DGI codifié pour la solution cible SAP
- Migration des données et procédures de reprise
- KPI opérationnels (mise en place des tableaux de bord) arrêtés conformément à la stratégie de la DGI
- Référentiel des adresses
- Prise en compte de la TVA dans la solution par taux et mise en place pour la solution d'une nouvelle déclaration G50 (assiette liquidation, crédit de TVA, contrôle formel)
- Reste en construction les pénalités et les avantages fiscaux
- IRG salaire prise en compte dans la nouvelle déclaration G50
- Travaux sur les interfaces en cours, nécessitent la mise en place d'une plateforme après validation des protocoles d'accord entre les institutions et administrations publiques.
- Scénarios de déploiement et de tests (en cours) avec toutes les équipes chargées des sept (07) macro-processus.
- Fichiers importateurs et exportateurs intégrés au système (solution cible SAP)
- Exploitation des données de l'ONS et du Cadastre National .

Aussi est-il important de faire savoir que le souci majeur de la DGI est d'instaurer un accompagnement de tous les acteurs qui vont permettre le changement vers la modernisation et réussir ce pari difficile.

Le plan de conduite du changement élaboré par Kurt Salmon est en cours d'étude par le groupe «Conduite du changement et formation» en présence du chef de l'AMOA (Assistance à Maîtrise d'Ouvrage).

Par contre, la mise en œuvre du plan de conduite du changement nécessite la mise en place de fiches de poste dont le modèle est en cours de réflexion et d'élaboration pour enfin confectionner une matrice d'impact et matrice des utilisateurs. La DRPC sera un acteur déterminant dans cette délicate phase.

La DRPC élabore un plan de communication et va suivre la conduite du changement en collaboration avec l'Assistance à Maîtrise d'Ouvrage, qui est chargée d'assister la DGI en matière



de conduite du changement par l'élaboration de bilans post mise en œuvre .

Une nouvelle stratégie de déploiement est en cours de réflexion au niveau de la DGI mais nécessite quelques réaménagements contractuels.

La mise en œuvre de cette stratégie a pour but d'accélérer la remontée du rendement fiscal plus tôt que prévu contractuellement.

- Les résultats attendus de ce «système fiscal», sont de produire une remontée du rendement fiscal «hors hydrocarbures d'au moins 1 à 2% par an pour atteindre, au terme de dix ans, une moyenne égale à celle des pays de même niveau de développement».

- Priorité en termes de prise en charge accordée aux grandes entreprises gérées par la DGE (24,5% du PIB).

- Actions de la DGI envers les petites et moyennes entreprises et professions libérales gérées par les CDI (8,7% PIB).

- Spécialisations des CPI dans la gestion de la population fiscale, de type «forfaitaire» (1,8% PIB).

- Inspections spécialisées dans les secteurs de l'immobilier, l'agriculture, les métaux précieux, les tabacs et les alcools.

Il est attendu, grâce au service de qualité, une accentuation du civisme fiscal. Cela se traduira par un recul perceptible de l'évasion et de la fraude fiscales et de l'économie informelle qui représente un fléau pour l'Algérie.

Vue globale sur l'avancement de la formation

Formation des groupes fonctionnels (Utilisateurs Clés)

Groupe Cible		Nbre Utilisateurs	
Utilisateurs Clés	Utilisateurs Clés Gérer l'Assiette et Liquidier	5	50%
	Utilisateur Clés Encaisser et Recouvrement	5	50%
	Utilisateurs Clés Accueil et relations avec le contribuable	5	100%
	Utilisateurs Clés Gérer le Dossier des Contribuables	5	67%
	Utilisateurs Clés Piloter	5	50%
	Utilisateurs Clés Contrôler	5	50%
	Utilisateurs Clés Recours et les Contentieux	2	0%
	Utilisateurs Clés Fonctionnalité Complémentaire	2	100%
	Nombre d'agents à Former	34	

Vue globale sur l'avancement de la formation

Formation des administrateurs techniques

Groupe Cible		Nbre Utilisateurs	
Administrateurs Techniques	Technicien Réseaux	5	100%
	Technicien Administration SAP	6	100%
	Technicien Développement ABAP	6	100%
	Technicien des Environnements	5	100%
	Technicien Interfaces	2	100%
	Technicien Migration Reprise de données	5	100%
	Technicien Recette et Déploiement	4	100%
	Nombre d'agents à Former	33	

DIVERSIFICATION DES SERVICES EN LIGNE EN FAVEUR DES CONTRIBUABLES

Parallèlement à l'évolution des TIC, de nouveaux besoins de la part des utilisateurs ont vu le jour, notamment en termes de réactivité et de d'accessibilité aux informations.

Dans cette optique, l'administration fiscale s'est attelée à répondre aux nouveaux besoins de communication par la multiplication des voies d'accès aux informations à travers l'internet.

POUR UN SITE WEB DE QUALITE

Devenu un outil incontournable de communication et d'information, le site contribue à valoriser l'activité de la DGI et à faciliter les interactions avec les usagers.



Le site internet de la DGI a fait l'objet depuis sa création en 2001 de plusieurs refontes qui lui ont permis de répondre, au fur et à mesure, aux attentes de ses utilisateurs en tant que source de données fiscales pertinentes et à jour.

Ainsi, dans l'objectif de l'amélioration continue et en vue d'offrir des nouveaux services aux utilisateurs du site, la DGI a lancé une nouvelle version du site en 2014 permettant l'élargissement des cibles et l'accroissement de sa visibilité à renforcer le volet interactif des services à distance.

Ainsi, tout un éventail d'informations fiscales, de nouveaux services électroniques et de nouvelles fonctionnalités est proposé aux utilisateurs.

Le site leur offre :

Plus de réactivité

L'actualité fiscale est mise en ligne régulièrement. Les contribuables sont pleinement informés à travers les nouveautés fiscales et les communiqués de presse diffusés (ex : vente de la vignette automobile, publication de la loi de finances...).

Un contenu informationnel riche

Le site offre de manière structurée un contenu informationnel riche et varié comportant :

- rubriques personnalisées clairement identifiables sur la page d'accueil destinées aux particuliers, professionnels et les avantages fiscaux qui leur sont accordés.
- Textes législatifs et réglementaires (conventions fiscales, lois de finances, codes fiscaux, textes réglementaires fiscaux, circulaires et instructions).

- Supports documentaires (guides fiscaux, brochures, bulletins d'information fiscale et lettres de la DGI)
- Organisation et missions de la DGI (structures centrales et extérieures).

Des services électroniques

- **Abonnement à la Lettre de la DGI (newsletter)** : Système de diffusion de la Lettre de la DGI périodiquement aux abonnés ;
- **Calendrier fiscal interactif** : procédé très utile pour rappeler aux contribuables leurs obligations fiscales.
- **Téléchargement des imprimés remplissables** : Ce service met à la disposition des contribuables une série d'imprimés donnant la main à un remplissage des données avec la possibilité de les télécharger et de les imprimer.
- **Géolocalisation des services de la DGI** : Ce service fournit les coordonnées de toutes les structures de la DGI : adresses et numéros de téléphones et Fax. Il permet aussi à l'application grâce à google map de définir les itinéraires pour se rendre aux services de la DGI.

Un espace d'échange

- **Contact DGI** : Une boîte de contact (contact_dgi@mf.gov.dz) est proposée au public. En y accédant, les internautes peuvent, à distance, poser des questions d'ordre fiscal pour obtenir des renseignements et informations sur leurs préoccupations fiscales dans un délai maximum de trois (03) jours.

- **Boîte à doléances** : Le site se veut aussi être un outil d'écoute. A cet effet, un espace doléances est disponible sur le site (doléances@mf.gov.dz) dont l'objectif est de permettre aux internautes d'entrer en contact avec la DGI en envoyant leurs doléances, propositions ou dénonciations.

- **Réseaux sociaux** : La DGI est présente sur les réseaux sociaux depuis le 23 septembre 2014. Cette présence répond au besoin de disposer d'un outil de communication devenu la source principale d'information d'un grand public.

La DGI dispose actuellement de trois pages sur les réseaux sociaux : facebook, twitter et google+ grâce auxquelles sont diffusées et publiées toutes les informations concernant la DGI (actualités, communiqués, concours, événements majeurs de la DGI...) .

- **Enquêtes et sondage d'opinion en ligne** : Les enquêtes et sondages d'opinion en ligne sur le site constituent pour l'administration fiscale un moyen de recueillir les avis du public sur des sujets bien précis afin de prendre les mesures nécessaires.

La DGI a lancé en 2015 à travers le site une enquête relative à la qualité de service au niveau des nouvelles structures (DGE et CDI).



LÉGIS-FISCAL

TRAITEMENT FISCAL DES OPERATIONS D'IMPORTATION DE SERVICES SUR SUPPORTS PHYSIQUES

Conformément à la note n°620 MF/DGI/DLRF/SDL/2014 du 20 juillet 2014 relative au traitement fiscal des opérations d'importation de services sur supports numériques, lesdites opérations sont considérées comme étant des importations de services portant à la fois sur un bien (support physique), en signalant que ce support peut être remplacé par un simple téléchargement via internet et un service consistant en le droit d'utilisation des données ou autres informations contenues dans le support physique .

De ce fait, elles sont soumises à la taxe de domiciliation bancaire au taux de 3%, applicable sur le montant global de l'opération. Les banques et établissements financiers doivent exiger, lors de l'ouverture du dossier de transfert de fonds à l'étranger pour ce type d'opérations, l'attestation de domiciliation bancaire justifiant le paiement de la taxe au taux de 3% et l'attestation de transfert de fonds, justifiant le paiement des impositions prévues par la législation fiscale auxquelles sont soumises ces opérations.

NOS RELATIONS PUBLIQUES

ORGANISATION DE SÉMINAIRES DANS LE CADRE DE LA COOPÉRATION DGI-DGFIP

Dans le cadre de la coopération entre la Direction Générale des Impôts algérienne et la Direction Générale des Finances Publiques française, une série de séminaires ont été organisés et animés par des experts de la DGFIP.

Le calendrier de ces rencontres s'est déroulé comme suit :

- En date des 19 et 20 avril 2015, un séminaire ayant pour thème « La protection des agents », animé par M. Serge Desclaux et M^{me} Joëlle GRAFF,

a été organisé au profit des vérificateurs de l'IGSF et des cadres des ressources humaines de l'administration fiscale.

- En date du 19 au 21 mai 2015, un séminaire ayant pour thème « Le contrôle des comptabilités informatisées », animé par M. DIDIER Valentin et M^{me} Sylvie Menard, a été organisé au profit des cadres de la DRV, SRV et de la DGE.

- En date des 9 et 10 juin 2015, un séminaire ayant pour thème « la déontologie » animé par Mesdames,

Joëlle PERRODEAU et Véronique GOIZIN-LE GARREC, a été organisé au profit des cadres de l'administration centrale et des vérificateurs des IRSF.

- En date des 15 et 16 septembre 2015, un séminaire ayant pour thème « Abus de droit » animé par Messieurs Yves CHOGON et Olivier STEFANINI, a été organisé au profit des cadres de l'administration centrale.

RENCONTRES ORGANISÉES PAR LES SERVICES EXTÉRIEURS

La DIW de Mostaganem a participé en date du 10/09/2015, à une journée d'information sur les dispositions de la loi de finances complémentaire pour 2015, organisée sous l'égide de la chambre de commerce DAHRA de Mostaganem.

La DIW de Médéa a participé en date du 10/09/2015, à une journée d'information sur les dispositions de la loi de finances complémentaire pour 2015 organisée par

de la chambre de commerce et d'industrie du Titteri de Médéa.

La DIW de Boumerdes a organisé :

- En date du 14/09/2015, une rencontre ayant pour thème le programme de conformité fiscale volontaire, au profit des commerçants, industriels et artisans algériens.

- En date du 17/09/2015, une rencontre sur les avantages fiscaux, au

profit des promoteurs et autres agents économiques exerçant des activités nécessitant l'emploi de main d'oeuvre.

La DIW de Naâma a participé :

- En date du 17/09/2015, à une journée d'information sur la loi de finances complémentaire pour 2015 et le programme de conformité fiscale volontaire, organisée par la chambre de commerce et des banques de Naâma.

– En date du 07/10/2015, à une émission radiophonique sur la loi de finances complémentaire pour 2015 et le programme de conformité fiscale volontaire.

La DIW de Ghardaia a participé en date du 17/09/2015, à une journée

d'information sur la loi de finances complémentaire pour 2015, et le programme de conformité fiscale, organisée sous l'égide de la chambre de commerce de Ghardaia .

La DIW Rouiba a organisé en date du

17/11/2015, une rencontre portant sur les aspects liés à la gestion des dossiers des contribuables ainsi que les différentes conditions d'accueil de ces derniers au profit des représentants des commerçants et artisans.



REVUE STATISTIQUE

Audience du site web de la DGI

Les derniers chiffres recueillis concernant la fréquentation du nouveau site web de la DGI durant la période allant du mois d'octobre 2014 jusqu'au 31 décembre 2015 font ressortir :

- Un trend haussier du nombre de visites, plus de 1 500 visiteurs par jour
- Plus de 505.608 visiteurs
- 1.919.948 pages vues
- 88% des visiteurs sont des nationaux
- 86% des visites durent entre 0 et 10 minutes
- 87,31% des visiteurs qui utilisent les ordinateurs de bureau pour accéder au site
- Le nombre de pays d'où se connectent les utilisateurs du site est de 158
- Google Chrome est le navigateur le plus utilisé par les visiteurs avec un taux de 57,54%



**Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques et de
la Communication**

Immeuble Ahmed-Francis, cité Malki, Ben Aknoun, Alger
Tél :021 59 51 51
Postes :36 11-36 14
Fax : 021 59 53 47

DIRECTEUR DE PUBLICATION :
Abderahmane RAOUYA
(DIRECTEUR GENERAL DES IMPOTS)

COMITE DE REDACTION :
Brahim BENALI
(Directeur des Relations Publiques et de la Communication),
S. Bouciouf, Chef de bureau.
H. MAIZ, Chef de bureau.
R. SAHRAOUI, Traducteur.

من أجل نظام معلوماتي ناجح

◆ الجوانب العملية :

تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الأمر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب.

تم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب :

- مخطط المحاسبة NCT ؛
- توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل ؛
- تحصيل بمختلف الكيفيات (صك، دفع حساب، نقد...) ؛

- نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة للتطبيق الهدف SAP ؛
- ترحيل المعطيات والإجراءات ؛
- تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي «KPI» (وضع لوحة المراقبة) طبقا لإستراتيجية المديرية العامة للضرائب ؛
- مرجعية العناوين ؛

- الأخذ بعين الاعتبار في التطبيق للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيق تصريح جديد G50 (وعاء التصفية، قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية) ؛

- يبقى في طور الإنشاء الغرامات والامتيازات الجبائية ؛

- الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50 ؛

- تتطلب الأشغال على الواجهات الجارية وضع قاعدة بعد المصادقة على مذكرات تفاهم بين المؤسسات والإدارة العمومية

- سيناريوهات النشر والاختبارات (الجارية) مع جميع الفرق المكلفة بالمناهج الكبرى السبعة (7) ؛

- بطاقات المستوردين والمصدرين المدمجة في النظام (تطبيق هدف SAP) ؛
- استغلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومسح الأراضي.

• تنصيب الأنظمة : يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية .

• البيئات التي وضعتها الفرق التقنية للشركة الاسبانية «إندرا» والفرق التابعة للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي :

• فضاء المعطيات ؛
• بيئة التطوير والتأهيل ؛

• وضع وتنصيب نظام تسير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها ؛

• وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي « VMware Vdata Ptotector » لـ : « VMware » ؛

• إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة ؛

- نشر تطبيق الحماية من الفيروسات كاسبارسكي « Kaspersky Endpoint Security v10 »

- وضع نظام تسير مراقبة المجال ونظام تسير ميكروسوفت « Microsoft Update Wsus »

- صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع ؛

- تنصيب نظام التسيير الجبائي (SGF) لاختباره مع قاعدة البيانات ؛

- إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنفاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب للضبط ؛

- مسك وبرمجة اثنان وثلاثين (32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل «مركز حساب المديرية العامة للضرائب» ؛

- التدقيق في تنصيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمركز الضرائب للحراش.

على صعيد آخر، تم إجراء مراقبة يومية للأنظمة بمساعدة تسيير التطبيق في إطار نقل الكفاءة.

في إطار عملية نشر موقع أولي نموذجي، وجب وضع قاعدة تطوير وإنتاج وهي قيد الدراسة والمراجعة من طرف لجنة الصفقات المختصة

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ «النظام المعلوماتي الجبائي» الذي هو في طور التجسيد، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013.

عرفت مرحلة التقارب التي انطلقت في 22 جوان 2014 نوعا من التأخر بسبب تعقيد هذه المرحلة أين تم الأخذ بعين الاعتبار لجميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع.

لقد تمت المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب :

• المخطط العام للتكوين 2D2 ؛

• إستراتيجية التنصيب 2D3 ؛

• تقرير النشاط الشهري 2D4 ؛

• تحليل الثغرات، مخطط الاختبار، تصميم نظام 2D1 V2 (وثيقة عملية بتاريخ 03 أوت 2015).

تم الانتهاء من إعداد الحصة 2 المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب والمكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب للجزائر. يعتمد المرور إلى الحصة 2 و3 على تسليم نهائي لـ «2D1 V2» والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصة 3 التي تتناول «الضبط والتطورات الخاصة».

يعكف فريق مشروع المديرية العامة للضرائب حاليا على العمل مع خبراء الشركة الاسبانية «إندرا» حيث يتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال منهاج «الوظيفة» مع نفس الشيء بالنسبة للورشات الخمس الأخرى (إدارة النظام، الشبكات، التأهيل/الأمن، تسيير البيئات، تسيير المنشآت القاعدية).

جوانب المشروع :

◆ الجوانب التقنية :

يحرز الفريق التقني لمشروع «النظام المعلوماتي الجبائي» تقدما وقد أخذ على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات.

نشرة المديرية العامة للضرائب

رقم: 80 - 2015

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

النظام المعلوماتي : ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب

افتتاحية

الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها. تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها.

على ضوء التجارب السابقة في هذا المجال، لا تحتاج مساهمة هذا النظام بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين إلى إثبات.

تظهر جليا الأهمية الكبرى لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية على ضوء التوقعات المتنامية لمجموع مستعمليها وكذا موظفيها.

وعلى الرغم من تعقيد وضع حيز التنفيذ لمشروع النظام المعلوماتي، تعمل المديرية العامة للضرائب على تعبئة جميع الوسائل المناسبة بهدف السماح بتحقيق الهدف المنشود.

وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها.

يمثل تجسيد الإدارة الالكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير. وفي هذا الصدد، فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة.

يتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات. تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز على استعمال التقنيات

ع. روية/ م.ع.ض

Les résultats des indicateurs de performance confortent l'amélioration de l'accueil du contribuable

EDITORIAL

Les pouvoirs publics accordent une attention particulière à l'amélioration de la qualité de service à rendre au citoyen et ce, par leur engagement à mettre en œuvre un programme de modernisation visant à la réhabilitation et au renouveau du service public.

Désormais, la qualité de service occupe un axe primordial dans le plan d'action du gouvernement qui veille à renforcer la concrétisation des principes de bonne gouvernance et d'amélioration constante de la qualité de service public notamment par le développement de l'administration électronique, la promotion du professionnalisme et de l'éthique, la protection des droits des citoyens à l'accès à l'information et au service public.

Consciente de ces impératifs de qualité de service, l'administration fiscale ne ménagera aucun effort pour être pionnière en la matière et à la hauteur de ces nouveaux défis.

Il convient de rappeler, qu'en sa qualité d'administration de service, la DGI a entamé, depuis plus de quatre années, la démarche qualité de service à travers le déploiement du dispositif du Référentiel Qualité du Service dont la mise en œuvre a eu comme socle un accompagnement et une évaluation permanents du niveau de conformité.

En effet, et au titre de l'année 2015, les résultats des indicateurs de performance ont été jugés positifs à plus d'un titre. Ils nous renseignent sur l'amélioration de la qualité de service que nous offrons aux contribuables et doivent nous inciter à professionnaliser au mieux le métier de l'accueil.

Cette amélioration est la résultante des efforts conjugués des agents chargés de l'accueil et les contribuables eux-mêmes dont les exigences ne cessent de croître.

Dans cette optique, l'accessibilité à nos services ne doit plus se limiter aux canaux traditionnels : accueils physique, téléphonique et au courrier, mais doit s'étendre à l'accès à distance en offrant des services numériques dont le plus emblématique est la télé déclaration et le télépaiement et en mettant en ligne des outils intelligents telle que la calculette d'impôts.

Dans ce nouveau numéro de la LDGI, nous avons mis en exergue les résultats de l'évaluation du RQS 2015 qui sont l'aboutissement d'une stratégie de communication et de développement des relations avec le public qui gagnera à être améliorée en permanence. Nous avons également mis en valeur le plan d'amélioration de l'accueil, levier efficace de gestion du dispositif d'accueil, visant à optimiser l'offre de service et à orienter les structures vers les actions à entreprendre en vue d'atteindre les résultats escomptés.

A. RAOUYA
DGI

Sommaire

FOCUS FISCAL

Les résultats des indicateurs de performance confortent l'amélioration de l'accueil du contribuable

NOS RELATIONS PUBLIQUES

- Séminaire National sur le Référentiel Qualité de Service
- Les CDI intensifient les rencontres avec les associations et unions professionnelles

REVUE STATISTIQUE

Focus fiscal

Les résultats des indicateurs de performance confortent l'amélioration de l'accueil du contribuable

1- Résultats d'évaluation du dispositif Référentiel Qualité de Service pour 2015

Depuis la mise en œuvre du dispositif en 2012 au niveau des nouvelles structures (DGE et CDI opérationnels), un suivi régulier est réalisé visant à évaluer le respect des engagements du Référentiel et à préconiser les mesures d'amélioration d'accueil et d'information du public à mettre en œuvre.

Les résultats de l'évaluation du Référentiel Qualité de service pour 2015, se présentent comme suit :

1.1. Résultats d'évaluation de l'accueil du public

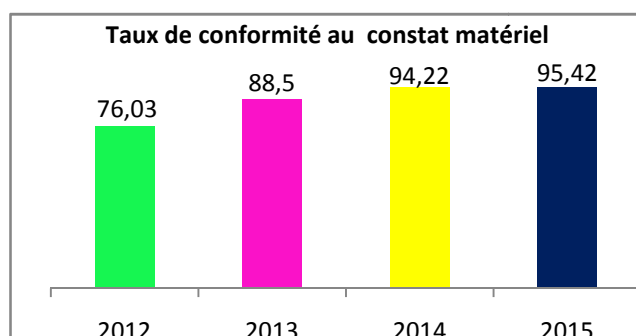
« constat matériel » :

L'évaluation de l'accueil du public est effectuée à travers des missions de contrôles inopinées au niveau des structures de la DGE et des CDI. Les résultats de l'évaluation du constat matériel attestent d'un taux de conformité de 95,42% contre 94,22% en 2014.

Eléments du constat matériel	Taux
Disponibilité des services	98,03%
Levée de l'anonymat	88,23%
Conditions d'accueil physique	95,58%
Confidentialité	99,01%
Ecoute des contribuables	94,50%
Conditions d'accueil téléphonique	100%
% de conformité au constat matériel	95,42%

Tableau retraçant les éléments du constat matériel

L'évolution du baromètre du constat matériel affiche une croissance continue depuis la mise en place du dispositif. Le taux de conformité est passé de 76,03%, en 2012, à 95,42%, en 2015.



1.2. Résultats d'évaluation de l'accueil téléphonique « appels mystères » :

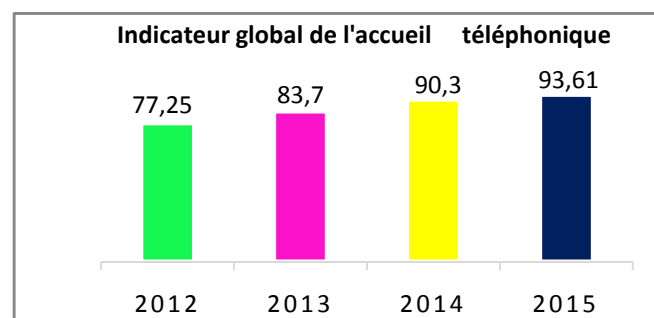
Dans le cadre de l'évaluation de la qualité de l'accueil téléphonique, la Direction des Relations Publiques et de la Communication a procédé, au cours de l'année 2015, à une série d'appels mystères visant à examiner le respect des engagements du référentiel qualité de service. Lors de cette opération, une vague de 170 appels mystères a été réalisée, ciblant les services d'accueil téléphonique de la DGE et des seize (16) centres des impôts opérationnels.

Les résultats ont fait ressortir un indicateur global d'accueil téléphonique égal à 93,61%. Il est remarqué que l'ensemble des services d'accueil téléphonique ont enregistré une performance supérieure à 80%.

Tableau retraçant les éléments d'appels mystères

taux de conformité des appels mystères	Taux
Tx d'appels aboutis	100%
Tx levée de l'anonymat	80,58%
Tx d'appels pris en charge	99,41%
Tx de réponses correctes	92,88%
Indicateur Global d'appels mystères	93,61%

L'évolution de l'indicateur marque la tendance vers une croissance continue de 77,25% en 2012 pour atteindre 93,61% en 2015.



1.3. Résultats d'évaluation du traitement du courrier :

L'audit du traitement des courriers pour 2015, a fait ressortir les résultats suivants :

- ✓ **100 %** pour le respect de la mention des coordonnées de services sur les réponses (la dénomination de service, l'adresse et le n° de téléphone de service, les jours et les horaires de réception) ;
- ✓ **100 %** pour le respect des mentions de date, objet et lieu d'émission du courrier;
- ✓ **89,66 %** pour le respect du délai de réponse de 30 jours ouvrables ;
- ✓ **100 %** pour la clarté et l'exactitude de la réponse.

1.4. Résultats du courriel :

La DGI offre ce service via la rubrique « contact », à l'adresse «contact_dgi@mf.gov.dz », Ainsi tout contribuable désirant s'informer sur une question d'ordre fiscal, peut adresser sa demande d'information par voie électronique et en obtenir la réponse dans un délai maximum de (72 H) et ce, conformément à l'engagement 11 du Référentiel Qualité de Service.

Au regard des avantages qu'offre l'usage du courrier électronique : rapidité de traitement et clarté des réponses, ce canal a connu une réelle expansion dans les pratiques professionnelles de l'administration fiscale. L'état du suivi du traitement du courriel fait apparaître qu'en 2015, la DGI a reçu 1068 courriels dont 99,81% ont eu une réponse dans un délai de 72H.

1.5. Résultats des enquêtes d'opinions sur la qualité de l'accueil:

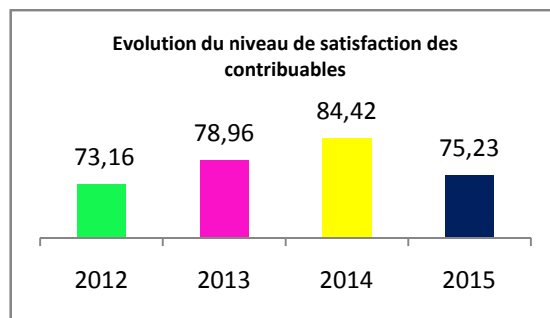
La mise en œuvre des engagements du Référentiel Qualité de Service exige une écoute active des contribuables afin d'associer ces derniers dans l'évaluation de ce dispositif.

Pour ce faire, le recours aux enquêtes d'opinion constitue pour l'administration fiscale un moyen de mesure de la qualité de service visant à s'enquérir des avis des contribuables sur la qualité de l'accueil physique, téléphonique ainsi que du traitement des demandes d'information (le courrier).

Le taux de satisfaction global des contribuables ayant participé aux enquêtes d'opinions est passé de 73,16% en 2012 à 75,23 % en 2015.

Cette évolution se présente comme suit :

- **L'accueil physique :** Le taux de satisfaction des contribuables à l'égard de la qualité de l'accueil physique est passé de 88% en 2014 à 80 % en 2015. Les contribuables non satisfaits suggèrent en particulier, le renforcement des équipes d'accueils pendant les périodes de grand affluence, la réduction des temps d'attentes et la dotation des services fiscaux des nouvelles technologies de l'information et de la communication.



- **L'accueil téléphonique :** Le taux de satisfaction des contribuables à l'égard de la qualité de l'accueil téléphonique est passé de 86% en 2014 à 81 % en 2015. La baisse du taux de satisfaction en question, est justifiée par les exigences accrues des contribuables pour que la DGI renforce davantage ses modes de contact à distance.

- **Le traitement des demandes d'information:** Le taux de satisfaction des contribuables à l'égard de leurs demandes d'information, est passé de 79% en 2014 à 68 % en 2015.

Type d'accueil	2012	2013	2014	2015
Tx de satisfaction A. Physique	84%	87%	88%	80%
Tx de satisfaction A. Téléphonique	73%	82%	86%	81%
Tx de satisfaction Courrier	64%	68%	79%	68%

2- Les indicateurs de performance pour 2015

Le baromètre de la qualité de l'accueil pour 2015 a enregistré des indicateurs de performance appréciables dont les résultats s'affichent comme suit :

Indicateur 1, les conditions d'accès à nos services : Le résultat enregistré est de 11,50% sur la base d'une pondération de 15%.

Indicateur 2, la prise en charges des contribuables : Cet indicateur affiche un résultat très satisfaisant de 9,93% sur la base d'une pondération de 10%.

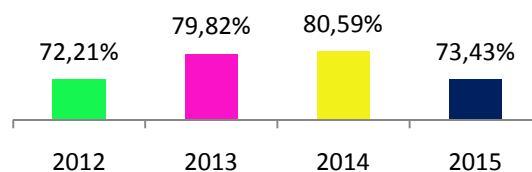
Indicateur 3, la qualité de service rendu : Le taux de la qualité de service rendu en 2015 est de 21,91% sur la base d'une pondération de 30%.

Indicateur 4, le respect des délais : Cet indicateur a enregistré une moyenne de 9,50% sur la base d'une pondération de 15%.

Indicateur 5 :l'écoute accordée aux contribuables : Le taux d'écoute accordée aux contribuables est de 20,59% sur la base d'une pondération de 30%.



Indicateur Global Qualité de Service



Indicateur Global de la Qualité de Service : la performance enregistrée en 2015 est de 73,43%.

3- Les actions de correction en vue d'améliorer l'accueil du contribuable

3.1.. Le classement, un outil d'encouragement et de mérite des services :

Le classement des services d'accueil par ordre de performance acquise, est un outil qui permet, d'une part, de déceler les services ayant déployé des efforts en vu d'améliorer le service au contribuable et de fait, les encourager et les motiver aux fins de préserver les performances enregistrées et d'autre part de repérer les services en difficultés ayant besoin de plus d'accompagnement et de correction dans la mise en oeuvre du dispositif d'accueil.

En 2015, les services d'accueil ayant acquis une performance de qualité de service supérieure à 80% (ruban vert) sont les CDI de Sétif, Souk Ahras et Tlemcen. Ainsi, elles doivent préserver cette performance.

Les services ayant acquis une performance inférieure à 80% et supérieur à 60% (ruban orange) sont appelés à mettre en œuvre les recommandations du plan d'amélioration du service en vu de remédier aux difficultés et aux lacunes et de progresser vers une meilleure prestation.

Classement de structures auditées	% IGQS
1.CDI Sétif	94,43%
2. CDI Tlemcen	86,10%
3. CDI Souk Ahras	84,93%
4. DGE	77,79%
5. CDI B.B.Arzeridj	74,95%
6. CDI Laghouat	74,13%
7. CDI Mascara	73,14%
8. CDI Tiaret	73,13%
9- CDI Mostaganem	72,04%
10. CDI Sidi Bel Abbas	71,29%
11. Ain Témouchent	69,98%
12. CDI Djelfa	69,00%
13. CDI Tissemsilt	68,15%
14. CDI Rouiba	67,68%
15. CDI Guelma	66,00%
16. CDI OEB	62,98%
17. CDI EL Harrach	61,85%
Indicateur global Qualité de service	73,43 %

3.2. Plan d'amélioration de la qualité du service :

Le plan d'amélioration de l'accueil des contribuables pour 2015 a identifié un certain nombre de mesures visant à répondre aux difficultés et aux lacunes des services en matière de dispositif d'accueil des contribuables.

Les mesures de correction et d'amélioration préconisées s'articulent principalement sur les actions suivantes :

- Sensibiliser davantage les agents chargés de l'accueil au dispositif d'accueil du public ;
- Inscrire les nouveaux agents d'accueil aux cycles de formation d'accueil ;
- Mettre en œuvre des recommandations énoncées dans le plan d'amélioration ;
- Renforcer le suivi régulier des procédures d'accueil par le référent local.

NOS RELATIONS PUBLIQUES

1-Séminaire National sur le Référentiel Qualité de Service

Sous la présidence du Directeur Général, Monsieur Abderrahmane RAOUYA, un Séminaire National sur le Référentiel Qualité de Service (RQS) a été organisé le 28 décembre 2015, par la Direction des Relations Publiques et de la Communication, au siège du Ministère des Finances. Cette rencontre a porté sur l'évaluation du Référentiel Qualité de Service 2015, constat et recommandations. Elle a vu la participation de 18 Chefs de centres des impôts et des responsables de l'accueil à la Direction des Grandes Entreprises.

Le mot de Mr RAOUYA Abderrahmane, Directeur Général des Impôts

Le Directeur Général, Mr. RAOUYA, a rappelé le rôle de l'accueil dans la prestation de l'impôt en déclarant que l'amélioration de l'accueil et d'information du public contribue à accroître le civisme fiscal et de ce fait, le recouvrement.

Il a interpellé les services à être proactifs en termes d'amélioration des services offerts aux contribuables en soulignant qu'un bon accueil doit être ressenti dans le fonctionnement des services fiscaux.

Ainsi, la consolidation de la relation entre l'administration et le contribuable doit se traduire par l'optimisation des programmes de vérification des entreprises et la réduction des délais de traitement des recours contentieux notamment ceux afférents aux opérations de vérification de comptabilité ou de VASFE ce qui permettra de limiter les situations des restes à recouvrer.

Dans le même ordre d'idées, le Directeur Général a ajouté que les dispositions de la loi de finances pour 2016 consolident cette relation en simplifiant les démarches administratives et en accordant davantage de garanties au contribuable.

Il a conclu que le CDI est la pierre angulaire de l'administration fiscale et que les pouvoirs publics ont investi dans la modernisation de ces infrastructures et qu'il est temps, aujourd'hui, de voir le retour d'investissement en modernisant nos modes de gestion et en accomplissant notre mission principale qui consiste à recouvrer l'impôt.



Le mot de Mr Mohamed GUIDOUCHE, l'Inspecteur Général des Services Fiscaux



La communication de Mr l'Inspecteur Général des Service Fiscaux a ciblé l'aspect managérial et comportemental des fonctionnaires des centres des impôts. Il a souligné que les CDI sont les jalons de la modernisation de l'administration fiscale et que les fonctionnaires de ces centres sont l'élite opérationnelle de toute la chaîne fiscale regroupant assiette, recouvrement, contrôle et contentieux. Il a déclaré que les chefs de centres devront gérer avec intelligence, respect et responsabilité notamment lors de l'entrée en vigueur du SIDGI. Monsieur Guidouche a insisté sur la nécessité d'assurer la relève en intégrant davantage les jeunes fonctionnaires dans le maillon de la chaîne productrice à travers l'efficacité dans le comportement, le partage de la connaissance ainsi que l'innovation et l'esprit d'initiative.

Il a rappelé l'obligation de se conformer aux règles d'éthique et de déontologie et être à l'écoute des contribuables en améliorant l'accueil du public.

La communication de Mr Brahim BENALI, Directeur des Relations Publiques et de la Communication.

Le Directeur des Relations Publiques et de la Communication a rappelé que la qualité de service constitue, aujourd'hui, un axe stratégique dans le programme du gouvernement et que la DGI a franchi un pas qualitatif dans la prise en charge des doléances des contribuables dans le cadre des engagements du RQS. Il a tenu à préciser que le lancement du système d'information (SIDGI) au niveau des nouvelles structures (DGE, CDI et CPI) prévu pour l'année 2017, implique l'automatisation des canaux de communication entre l'administration fiscale et son environnement, articulés autour des nouveaux concepts des nouvelles technologies de l'information et de la communication. Il a déclaré, à cet effet, que le macro-processus « accueil » intègre tous les indicateurs du RQS, ce qui constitue pour nos référents locaux un outil d'expérimentation non négligeable.



La communication des Chefs de centres des impôts de Sétif, Tiaret et d'El Harrach

Les chefs des CDI de Sétif, de Tiaret et d'El Harrach, ont présenté des communications portant sur l'expérience de leurs services en matière d'amélioration de qualité de service. Le chef du centre de Sétif, Mr. **Z.MAGHAOUI**, a précisé que le suivi du RQS en 2015, a été guidé par le souci de réserver les performances réalisées, tout en apportant des améliorations sur la base du plan d'amélioration de la démarche qualité de 2014, des attentes des contribuables et des initiatives du CDI. Pour le chef de centre de Tiaret Mme. **D. HADJ BENNAAMANE**, la mise en place du dispositif a connu une nette amélioration et ce, en raison de l'attention particulière accordée par le personnel du CDI au respect des engagements ainsi qu'à la disponibilité des moyens nécessaires à sa mise en œuvre. La communication du chef du centre d'El Harrach Mr. **M.BOUSOUAR** a été consacrée à la présentation de l'expérimentation de la solution SAP au niveau du « site pilote CDI d'EL Harrach ».



Les communications des cadres de la DRPC

Les cadres de la DRPC ont présenté des communications consacrées au thème du séminaire « **Evaluation du Référentiel Qualité de Service 2015, constat et recommandations** ». Les intervenants, en occurrence, Mesdames et Messieurs, **G.BOCHELOUH**, **F CHAATAL**, **K.ELBACHIR** et **S.AOUCHAR**, ont présenté respectivement les résultats de l'évaluation du RQS pour 2015 en matière de constat matériel, de l'accueil téléphonique, du courrier et de l'écoute des contribuables et ce, en ciblant principalement les performances et les insuffisances constatées ainsi que les recommandations préconisées aux fins d'améliorer la qualité de service.

La dernière communication présentée par Mme **S.BOUCIOUF** a été consacrée à la l'introduction des technologies d'information et de communication dans la communication de la DGI à travers la promotion de nouvelles offres de services via l'étoile web.



2- Les CDI intensifient les rencontres avec les associations et unions professionnelles

Dans le but de consolider la relation avec les contribuables, les centres des impôts de SouK Ahras, Sétif, Tissemsilt, Laghouat, Ain Témouchent, Sidi Bel Abbés, Mostaganem, Bordj Bou Arreridj, Rouïba et Tiaret, ont organisé plusieurs rencontres, au cours de l'année 2015 avec les associations et unions professionnelles locales.

Ces rencontres ont ciblé les représentants de wilayas dans les secteurs du bâtiment, des travaux publics, de l'industrie et des services, à savoir :

- les unions des promoteurs Immobiliers, les entrepreneurs, les patronats du bâtiment et les ordres des architectes ;
- les Chambres de Commerce et d'Industrie, les Unions des Commerçants et Artisans, les ordres de pharmaciens ;
- les experts comptables, les comptables agréés et les commissaires aux comptes.

Les thèmes débattus, lors de ces événements, ont visé essentiellement les mesures fiscales de la loi de finances et la loi de finances complémentaires pour 2015, notamment le programme de conformité fiscale volontaire, les difficultés rencontrées dans chaque secteur et les propositions visant à remédier à ces obstacles ainsi que la simplification des démarches administratives. Ils ont porté également sur l'amélioration des relations entre l'administration fiscale et les contribuables.



REVUE STATISTIQUE

Evolution de l'accueil du public au niveau des nouvelles structures de la DGI:

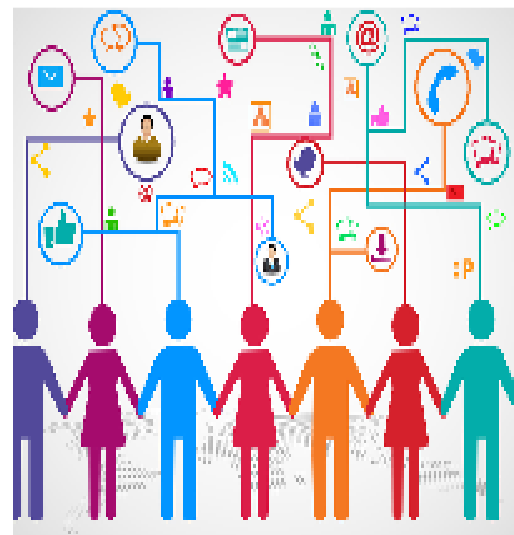
L'évolution de l'accueil physique durant la période 2013-2015, a connu une courte régression en passant de 143.937 en 2013 à 136.084 en 2015.

Par ailleurs, le nombre d'accueil téléphonique durant la même période a enregistré une progression, en passant de 12.016 en 2013 à 13.297 en 2015.

Ce résultat témoigne l'attitude des contribuables à convoiter davantage le mode de contact à distance au lieu du contact physique et ce, en raison de la bonne qualité de l'accueil téléphonique fournie par les nouvelles structures de la DGI (l'indicateur global des appels mystères au titre de l'année 2015 est de 93,07%).

Cette attente des contribuables s'inscrit dans la même ligne directive de l'administration fiscale qui consiste à diversifier les offres de services à distance.

Actuellement, la DGI est présente sur internet par un site internet, trois réseaux sociaux et de deux portails (Télé- déclaration « JIBAYATIC » et l'authentification du NIF).



WWW.mfdgi.gov.dz

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques et de la Communication
Immeuble Ahmed-Francis, Cité Malki, Ben Aknoun, Alger
Tél : 021 59 53 53 - Fax : 021 59 53 47
Postes : 3671- 3672-3615

DIRECTEUR DE PUBLICATION
ABDERRAHMANE RAOUYA (Directeur Général des Impôts)
COMITE DE REDACTION
B.BENALI (Directeur des Relations Publiques et de la Communication)
F.CHAATAL et K. EL BACHIR (Chefs de Bureau /DRPC)
R.SAHRAOUI traducteur

رسالة المديرية العامة للضرائب

عدد: 2015/81

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

نتائج مؤشرات النجاعة تؤكد تحسن استقبال المكلف بالضريبة

الافتتاحية

تولي السلطات العمومية اهتماما خاصا لتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن و ذلك من خلال التزامها بوضع برنامج لعصرنة الإدارة و الذي يهدف إلى إعادة تأهيل وتجديد المصالح العمومية.

و عليه أصبحت نوعية الخدمة تحتل محورا أساسيا في خطة عمل الحكومة ,التي تسهر علي تعزيز تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد والتحسين المستمر لنوعية الخدمة العمومية لا سيما عن طريق تطوير الإدارة الإلكترونية و تعزيز الكفاءة المهنية والأخلاقية، وحماية حقوق المواطنين في الحصول على المعلومات و الوصول إلى المصالح العمومية.

ووعيا لمتطلبات نوعية الخدمة، فإن الإدارة الجبائية لن تدخر جهدا لتكون إدارة رائدة في هذا المجال وترقى إلى مستوى هذه التحديات الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أنه، بحكم أنها إدارة خدمات، فقد بدأت الإدارة الجبائية منذ أكثر من أربع سنوات مسعى نوعية الخدمة و ذلك من خلال تعميم نظام مرجعية الخدمة والذي اعتمد في تنفيذه علي قاعدة المرافقة والتقييم الدائم لمستوى الامتثال.

و قد اعتبرت نتائج مؤشرات النجاعة لسنة 2015 إيجابية علي عدة أصعدة فهي تطلعننا علي مدى تحسين نوعية الخدمة التي نقدمها للمكلفين بالضريبة، و تدفعنا لمواصلة احترافية مهنة الاستقبال .

إن هذا التحسن هو حاصل تضافر جهود أعوان الاستقبال و جهود المكلفين بالضريبة أنفسهم و الذين لا تزال احتياجاتهم في تزايد مستمر.

وفي هذا السياق، فإن إمكانية الولوج إلى مصالحنا لا يجب أن يقتصر فقط على القنوات التقليدية : الاستقبال الشخصي ، والهاتفي والبريد، بل يجب أن يمتد إلى التواصل و ذلك عن طريق تقديم خدمات رقمية، والذي يعد التصريح عن بعد و الدفع عن بعد من الخدمات الأكثر رمزية كما يجب أن يمتد ذلك إلي وضع أدوات ذكية عبر الانترنت مثل آلية حساب الضرائب.

في هذا العدد الجديد من نشرة المديرية العامة للضرائب سلطنا الضوء على نتائج تقييم مرجعية نوعية الخدمة لسنة 2015 و التي تعتبر كنتويج لإستراتيجية التواصل وتطوير العلاقات مع الجمهور يتوجب أن تكون محل تحسن مستمر. كما قمنا بالتركيز في هذا العدد على مخطط تحسين الاستقبال باعتباره رافعة فعالة لتسيير نظام الاستقبال و الذي يهدف إلي تقديم أفضل خدمة و إلي توجيه المصالح إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

1. نتائج تقييم إجراء مرجع نوعية الخدمة لسنة 2015

. تتمثل نتائج التقييم وخلصاته كما يلي :

نتائج تقييم الاستقبال الشخصي "معاينة مادية": تم تقييم الاستقبال الشخصي من خلال إجراء مهام رقابية مفاجئة وذلك على مستوى هياكل مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب. تضمنت رزمة مهام عملية التدقيق لسنة 2015 برنامجين حيث تم إنجاز البرنامج الأول من طرف مديرية العلاقات العمومية والاتصال في حين انجزت كل من المديريات الجهوية للضرائب للجزائر والبلدية ووهران وعناية البرنامج الثاني. شهدت نتائج تقييم المعاينة المادية نسبة تطابق بقدر بـ 93,98 % مقابل نسبة 94,22 % في سنة 2014.

نتائج تقييم الاستقبال عبر الهاتف "المكالمات سرية": في إطار تقييم نوعية الاستقبال عبر الهاتف، شرعت مديرية العلاقات العمومية والاتصال خلال سنة 2015 في إجراء سلسلة من المكالمات السرية التي تهدف إلى التحقق من مدى احترام التزامات مرجع نوعية الخدمة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب. خلال هذه العملية، تم إنجاز 170 مكالمة سرية استهدفت مصالح الاستقبال الهاتفي. أبرز تقييم المكالمات مؤشر إجمالي للاستقبال عبر الهاتف بنسبة 93,61 %.

نتائج تقييم معالجة البريد: سجلت عملية التدقيق في معالجة البريد بعنوان سنة 2015 نسبة 89,66 % فيما يخص احترام أجل الرد بثلاثين (30) يوم من أيام العمل.

نتائج البريد الإلكتروني : بالنظر إلى المزايا التي يمنحها استعمال البريد الإلكتروني : سرعة المعالجة ووضوح الإجابات، شهدت هذه الأداة توسع حقيقي في الممارسات المهنية للإدارة الجبائية، كما أن حالة متابعة معالجة البريد الإلكتروني أظهرت أنه وإلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2015، استقبلت المديرية العامة للضرائب 1068 بريد إلكتروني حيث تم الرد على نسبة 99,81 % منها في ظرف 72 ساعة.

نتائج استطلاع الآراء حول نوعية الاستقبال : يشكل اللجوء إلى استطلاع الآراء بالنسبة للإدارة الجبائية وسيلة لقياس نوعية الخدمة والمؤداة والتي ترمي إلى الاستفسار عن آراء المكلفين بالضريبة حول الاستقبال الشخصي و الهاتفي وكذا البريد و البريد الإلكتروني . بشكل عام ارتفعت نسبة رضا المكلفين بالضريبة الذين شاركوا في استطلاع الآراء من 73,16 % في 2012 إلى 75,23 % سنة 2015.

2. مؤشرات الأداء لسنة 2015

سجل مقياس 2015 لنوعية الخدمة في الهياكل الجديدة مؤشرات أداء معتبرة حيث تظهر نتائجها كما يلي:

المؤشر رقم 1: ظروف الولوج إلى مصالحنا: النتيجة المسجلة هي 11,50 % بناء على نسبة ترجيح بـ 15 %.

المؤشر رقم 2: التكفل بالمكلفين بالضريبة: يُظهر هذا المؤشر نتيجة جد مرضية بنسبة 9,93 % بناء على نسبة ترجيح بـ 10 %.

المؤشر رقم 3: نوعية الخدمة المؤداة : المستوى الإجمالي لنوعية الخدمة 21,91 % بناء على نسبة ترجيح بـ 30 %.

المؤشر رقم 4: احترام الآجال : سجلت نسبة هذا المؤشر معدل 9,50 % بناء على نسبة ترجيح بـ 15 %.

المؤشر رقم 5: الإصغاء للمكلفين بالضريبة : سجلت نسبة الإصغاء 20,59 % بناء على نسبة ترجيح بـ 30 %.

المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة : تم تسجيل نسبة 73,43 % في سنة 2015، أي بتراجع معتبر بـ (7,16-) نقطة مقارنة مع 2014 (80,59).

3. الإجراءات التصحيحية بهدف تحسين استقبال المكلف بالضريبة :

- **التصنيف، أداة تشجيع واستحقاق للمصالح :** في سنة 2015 حصلت مصالح الاستقبال لكل من مراكز الضرائب لسطيف وسوق أهراس وتلمسان، على نسبة أداء نوعية خدمة تفوق 80 % وبهذا فهي مدعوة للمحافظة على هذا الأداء .
- ويتعين على المصالح التي حصلت على نسبة أداء أقل من 80 % تنفيذ توصيات مخطط تحسين الخدمة بهدف تذليل الصعوبات وإصلاح الثغرات وكذا إحراز تقدم نحو خدمة أحسن.

- **مخطط تحسين نوعية الخدمة :** سمح مخطط تحسين استقبال المكلفين بالضريبة لسنة 2015 بالتعريف على عدد من التدابير التي ترمي إلى تجاوز صعوبات وثغرات المصالح فيما يتعلق بإجراء استقبال المكلفين بالضريبة.
- تتمحور توصيات المخطط حول تدابير التصحيح والتحسين التالية :

- تحسيس الأعوان المكلفين بالاستقبال بإجراء استقبال الجمهور ؛
- تسجيل أعوان الاستقبال الجدد في الدورات التكوينية للاستقبال ؛
- تنفيذ التوصيات المعلن عنها في مخطط التحسين؛
- تعزيز المتابعة المنتظمة لإجراءات الاستقبال من خلال المرجع المحلي.

La Lettre de la DGI

Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts

N°85 -2017

Le lancement du nouveau système d'information de la DGI « Jibaya'tic » : Une gestion de l'impôt plus transparente

EDITORIAL

FOCUS FISCAL

Le système d'information fiscal « Jibaya'tic » : une bonne pratique de « e-gouvernement »

Le système d'information fiscal : enjeux et avantages

Le nouveau portail public, accessible par les contribuables du CDI Alger Est

Le déploiement progressif du système d'information « Jibaya'tic »

Nos relations publiques

Améliorer la qualité du service à l'utilisateur et simplifier sa relation avec l'administration sont, incontestablement, les objectifs cardinaux que poursuit l'administration fiscale dans sa nouvelle stratégie de modernisation.

Pour l'atteinte de ces objectifs, l'administration se doit d'améliorer son efficacité où les exigences aussi bien internes qu'externes lui imposent de placer le contribuable dans une position centrale.

Dans ce contexte, si le système fiscal a été profondément remanié en 1992 avec l'entrée en vigueur de la TVA, de l'impôt sur les bénéfices des sociétés (IBS) et de l'impôt sur le revenu global (IRG), il n'en demeure que cet élan a été renforcé par une refonte profonde des structures avec la mise en place, en 2006, de la Direction des Grandes Entreprises (DGE), en 2009, des centres des impôts (CDI) et, en 2016, des centres de proximité des impôts (CPI), devenus interlocuteurs fiscaux uniques des contribuables y éligibles.

Un nouveau système d'information « jibaya'tic » est venu couronner ces efforts. Il est basé sur l'automatisation et la dématérialisation des procédures en offrant des services de déclaration et paiement d'impôts et taxes à distance.

L'institution du système d'information de la DGI « jibaya'tic » est une avancée notable pour l'administration fiscale. L'enjeu de son institution est de taille : parvenir grâce à un renforcement de l'infrastructure technologique et la promotion des services en ligne à l'amélioration de l'environnement des entreprises et la consolidation du civisme fiscal.

Dans ce nouveau numéro de la LDGI, et dans un souci d'assurer la conduite du changement, nous avons jugé opportun la vulgarisation des services du portail « jibaya'tic » proposés, dans un premier temps, aux entreprises relevant du Centre des Impôts Alger-Est Bab Ezzouar (site pilote), qui seront élargis prochainement à la DGE et aux autres sites opérationnels.

M. ZIKARA

DGI par intérim.

FOCUS FISCAL

Le Système d'Information fiscal « Jibaya'tic » : une bonne pratique de « e-gouvernement »



L'Algérie, depuis le lancement du projet de modernisation numérique gouvernementale « e-Algérie 2013 », ne ménage aucun effort en matière de dématérialisation des procédures. Cette « stratégie » vise le développement du secteur des technologies nouvelles et leur adoption dans tous les secteurs gouvernementaux afin de promouvoir la confiance auprès des citoyens à travers la transparence et le libre partage des données.

L'administration fiscale n'a pas échappé à ces nouvelles exigences, car elle constitue l'administration pionnière dans la mise en place d'un schéma de modernisation.

La réflexion a, ainsi, été orientée vers l'introduction d'un système d'information moderne, apte à répondre aux défis qui incombent à cette administration, en tant que pourvoyeuse de recettes budgétaires.

A cet effet, et dans une première phase, un bureau d'assistance à maîtrise d'ouvrage a été recruté, afin d'assister la DGI au lancement de ce projet, par la conception d'un cahier des charges à même de répondre aux besoins spécifiques et exigences techniques liées aux activités métiers de la DGI et des résultats attendus d'une part et la préparation du projet de contrat d'autre part.

Aussi, toutes les démarches administratives et techniques ont -elles abouti au recrutement d'un intégrateur espagnol (Indra) pour la mise en place d'un système d'information fiscal pour le compte de la DGI.

Le système d'information fiscal : enjeux et avantages

La nouvelle organisation de la DGI implique, désormais, le recours à des procédures modernes de traitement de toutes les données liées aux impositions des contribuables et du recouvrement des différents impôts et taxes, avec tout ce que cela suppose comme opérations connexes relatives aux fonctions du contrôle fiscal, de la diligence des affaires contentieuses et de la production des états synthétiques des indicateurs de gestion et de performance.

Les avantages du système d'information « Jibaya'tic » sont multiples et peuvent être résumés comme suit :

Pour l'administration :

- L'automatisation intégrale de toutes les procédures administratives allant de l'accueil du contribuable, à l'assiette, au recouvrement et à la gestion du dossier fiscal ;

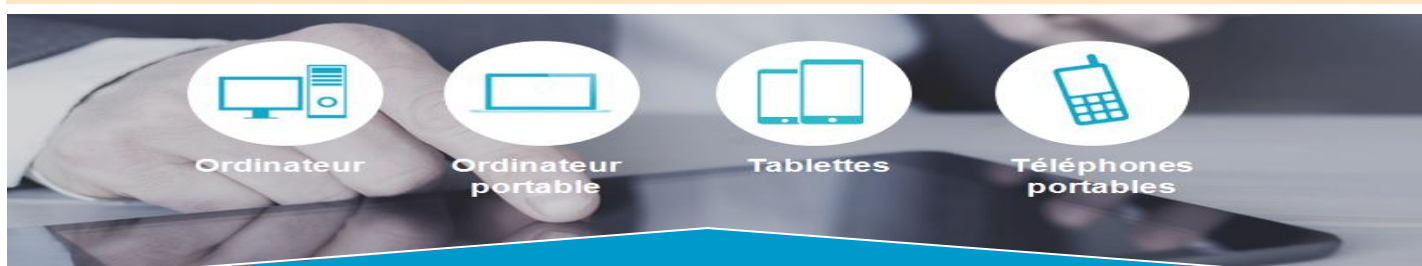


- L'échange rapide des informations de recoupement inter services et avec les autres services institutionnels, par le développement d'interfaces multiples ;
- La dématérialisation des opérations de gestion de la matière imposable ;
- L'automatisation des opérations de comptabilité: opérations de trésorerie, répartition de la TAP et de la, comptabilisation réelle du montant principal de la déclaration, identification des contribuables ;
- Dématérialisation des notifications à destination des contribuables avec possibilité aux vérificateurs de faire le rapprochement des recoupements après création de requêtes.
- La production de tableaux de bord en temps réel, permettant d'évaluer les performances des services et de suivre le niveau de recouvrement par type d'impôts et par secteur d'activité;
- La production de données synthétiques fiables, pour les études de prospective et d'analyse et de prise de décision ;
- La réduction des coûts relatifs aux commandes d'imprimés.

Pour les contribuables :

Le portail de télé déclaration est une solution qui permet aux contribuables :

- d'effectuer des opérations à domicile avec la DGI et d'éviter les déplacements physiques pour présenter les déclarations fiscales ;
- d'accéder à l'administration fiscale 24 heures / 24 pendant les 7 jours de la semaine ;
- de renseigner le contribuable sur son calendrier fiscal actualisé avec ses obligations fiscales ;
- d'accéder et consulter ses formulaires de déclaration déposées ;
- de payer en ligne ses impôts et taxes ;
- de visualiser sa dette fiscale totale ;
- de demander des certificats fiscaux ;
- de présenter des recours (recours gracieux, remise conditionnelle, etc. ...) ;
- de demander des avantages fiscaux.



Cette plateforme permet aux contribuables d'interagir avec le système d'information centralisé depuis tout type de dispositifs.

Le nouveau portail public, accessible par les contribuables du CDI Alger Est Bab Ezzouar

A l'issue de la date limite du dépôt de bilan fixé au **30 avril 2017**, les **2662 contribuables**, relevant du Centre des Impôts Alger Est seront gérés, entièrement, par le système centralisé Jibaya'tic.

Ils auront deux choix :

- Se présenter au guichet « **caissier** » pour faire leur déclaration selon le nouveau modèle de la G 50 et payer après que le caissier ait imprimé la quittance de paiement

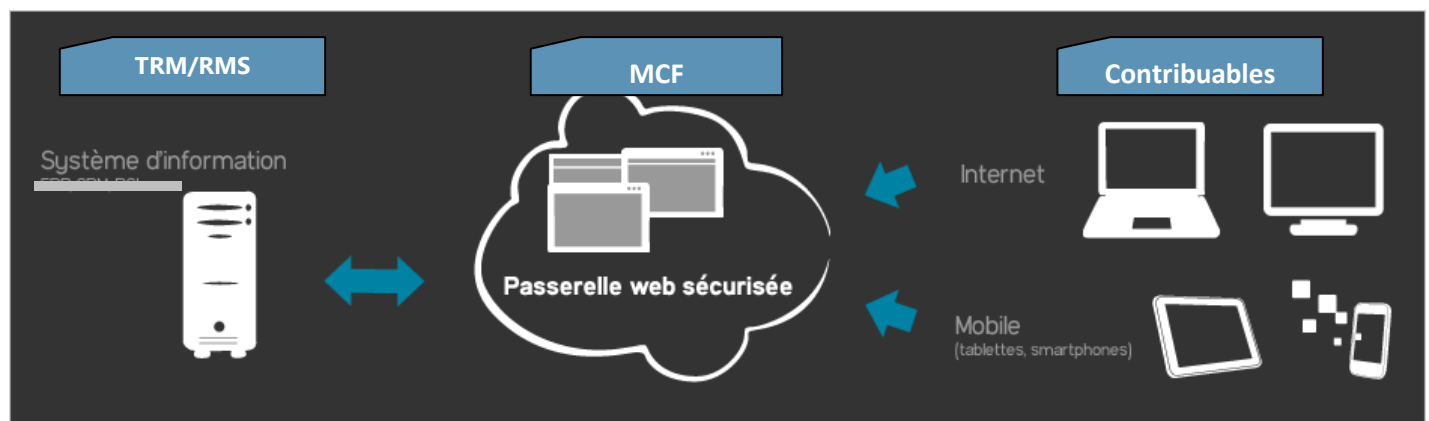
→ **ou**

- Télédéclarer ses impôts et taxes, depuis le portail public : <http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/> et imprimer à partir de chez lui ou de son bureau « l'avis à payer » pour se rendre au CDI à « la caisse rapide » pour payer le montant global de sa déclaration.

- Dans quelques mois, les contribuables pourront, au lieu d'imprimer leurs avis à payer, accéder au service en ligne « télépaiement » lui évitant tout déplacement à l'administration fiscale.



Le portail **MCF (Multichannel Foundation)** offrira aux contribuables du site pilote, la possibilité de consulter son calendrier fiscal sur le MCF 24 /24 h et 7/ 7 jours et le télécharger, faire des simulations sur son ordinateur de bureau, son PC portable, tablette, téléphone cellulaire androïde, de sa déclaration fiscale. Le contribuable pourra en ligne visualiser son extrait de rôle, sa mise en demeure et à terme tous les imprimés délivrés par la DGI.



Le déploiement progressif du système d'information « Jibaya'tic »

Le système d'information est
déployé sur quatre phases :

- **Site pilote:** CDI Alger Est
- **Vague 1:** CDI Rouiba, CDI Mascara, CDI Sétif
- **Vague 2:** CDI Ain-Defla, CDI BBA, CDI Mostaganem

Phase 1 : avril 2017 – octobre 2017

Phase 2 : novembre 2017- mai 2018

- DGE et 10 CDI (Ain-Temouchent-Djelfa-Guelma-Laghouat-Oum El- Bouaghi-Saida-Souk Ahras –Tlemcen – Tissemsilt – Tiaret)

- CPI pilote et tous les CDI et CPI déployés

Phase 3 : mai 2018 - juillet 2018

Phase 4 : août 2018 – décembre 2018

- Tous les sites restants (inspections de l'enregistrement ...)



Nos relations publiques

Le lancement officiel du nouveau système d'information de la DGI « Jibaya'tic »

La DGI a lancé officiellement son nouveau système d'information "Jibaya'tic" au niveau du centre des impôts d'Alger Est Bab Ezzouar le 04 avril 2017. La cérémonie de lancement s'est tenue en présence de l'ex Ministre des Finances Hadji Baba Ammi, de l'ex-Ministre délégué chargé de l'Economie numérique et de la modernisation des systèmes financiers Mouatasssem Boudiaf et de l'ex-Directeur général des Impôts Mr, Abderrahmane Raouya, actuellement Ministre des Finances.

Cette opération pilote va être élargie à l'ensemble des centres d'impôts d'ici à la fin 2018. La gestion fiscale de plus de 2.800 dossiers des contribuables relevant du CDI d'Alger Est Bab Ezzouar est assurée par un système informatique centralisé.

Le Système d'Information « Jibaya'tic » permettra à la DGI d'être une administration performante au service des pouvoirs publics et du citoyen. Il contribuera à améliorer le recouvrement des recettes fiscales ordinaires.

Ce système d'information, développé par le progiciel intégré « ERP SAP », est mis en œuvre après une phase de cadrage et de convergence afin d'examiner et de revoir la réingénierie des processus fiscaux.

Ces phases ont été suivies d'une phase d'intégration et de paramétrage de trente-trois (33) impôts pour assurer le démarrage effectif du site pilote de type « centre des impôts » auquel sont rattachés les contribuables soumis au régime du réel, notamment, les PMI/PME.



Il va sans dire que le système centralisé offre une traçabilité des opérations et une transparence totale, permettant d'éradiquer à terme la corruption car les accès sont autorisés selon le profil hiérarchique et organisationnel de chaque agent/utilisateur de Jibaya'tic.

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

Direction des Relations Publiques et de la Communication

Immeuble Ahmed-Francis, Cité Malki, Ben Aknoun, Alger

Tél : 021 59 53 53 - Fax : 021 59 53 47

Postes : 3671- 3672-3616-3615

DIRECTEUR DE PUBLICATION

Mustapha ZIKARA (Directeur Général des Impôts par intérim)

COMITE DE REDACTION

B.BENALI (Directeur des Relations Publiques et de la Communication)

Djamila. SAADOUDI (chef de projet Jibaya'tic)

G. BOUCHELOUH, H. MAIZ (Chefs de Bureaux)

R.SAHRAOUI (traducteur)

نشرة المديرية العامة للضرائب

رقم: 2017 / 85

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" تسيير أكثر شفافية للضريبة

افتتاحية

- وفي الأخير، تم وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم .

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية. فتحد إنشاؤه هو من الأهمية بمكان وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي.

وقد تم أولا اقتراح خدمات بوابة "جبايتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب الجزائر-شرق (موقع نموذجي) سيتم تعميمه تدريجيا ليشمل لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

إن تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمستعملين وتبسيط علاقتهم مع الإدارة وضمان أحسن خدمة عمومية ممكنة بأقل تكلفة كلها أهداف تبنتها عصرنه الدولة.

فالإدارة الجبائية وبعد تكليفها من طرف المجتمع الوطني بمهمة تعبئة وجمع الموارد المالية، انتهجت مسار الشروع في إصلاحات على مستوى :

- أولا، نظامها الجبائي الذي تم تعديله جذريا في 1992 مع دخول الرسم على القيمة المضافة حيز التنفيذ وإدراج الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.
- وبعدها، على مستوى التنظيم مع إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في 2006 مخصصة لكبار المكلفين بالضريبة ومراكز الضرائب ابتداء من 2009 وهي مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا المراكز الجوارية للضرائب التي تضم المكلفين بالضريبة الصغار.

م. زيكارة
مدير عام للضرائب بالنيابة



نظام المعلوماتية الجبائي "جبائتك" : تطبيق عملي جيد "حكومة الكترونية"

لهذا الغرض وكمرحلة أولى، تم تسخير مكتب مساعدة في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للمديرية العامة للضرائب والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى.

في النهاية، أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة إسبانية للإدماج (إنفرا) قصد وضع نظام معلوماتي جبائي لفائدة المديرية العامة للضرائب.

منذ إطلاق مشروع العصرية الرقمية للحكومة "الجزائر الالكترونية 2013" لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات. وتهدف هذه "الاستراتيجية" إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات.

لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرية.

وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة.

نظام المعلوماتية الجبائي : رهانات وامتيازات

- الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية

فيما يخص المكلفين بالضريبة :

تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي :

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحبنة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استثماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه.
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولاتية، تخفيض مشروط... وغيرها).
- طلب امتيازات جبائية.

يتطلب التنظيم الجديد للمديرية العامة للضرائب من الآن فصاعدا اللجوء إلى إجراءات عصرية لمعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية تسوية القضايا النزاعية وتقديم معلومات تلخيصية عن مؤشرات التسيير و النجاعة.

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبائتك" فيما يلي :

فيما يخص الإدارة :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة : عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.

La Lettre de la DGI

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

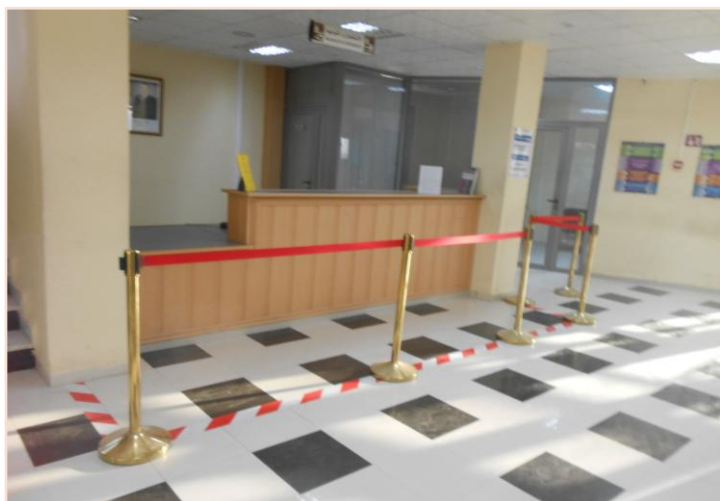
Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts

N° 90/2018

MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION FISCALE

Un axe stratégique du Ministère des Finances

Editorial



Les réformes que connaît le programme de modernisation de l'administration fiscale consacrent les objectifs de la stratégie du Gouvernement à offrir aux citoyens un service public de qualité qui traduisent son intérêt majeur à les placer au cœur de ses préoccupations tournées de plus en plus vers les nouvelles technologies de communication.

Dans cette optique, et consciente de l'expansion continue de l'univers numérique, l'administration fiscale déploie actuellement un effort considérable pour être une institution imaginative, novatrice et réactive aux évolutions technologiques.

Elle s'est fixée comme priorité majeure la mise en place d'un système d'information dénommé « jibaya'tic », axé sur la dématérialisation de toutes les opérations fiscales et l'automatisation intégrale de toutes les procédures de traitement des données dont les premières prémices sont déjà visibles, aujourd'hui, au niveau de 22 Centres Des Impôts et qui se généraliseront incessamment à la Direction des Grandes Entreprises et aux Centres de Proximité des Impôts.

Le présent numéro de la lettre de la DGI met l'accent sur les différentes actions de modernisation de l'Administration fiscale tant sur le volet organisationnel que sur l'aspect qualité de service dont la tendance est de plus en plus orientée vers les technologies basées sur les services numériques.

M. ZIKARA / DGI

Sommaire

FOCUS FISCAL

Poursuite de l'opération de déploiement du système d'information de la DGI « jibaya'tic » au niveau des Centres des Impôts

NOS RELATIONS PUBLIQUES



FOCUS FISCAL

Poursuite de l'opération de déploiement du système d'information de la DGI - jibaya'tic » au niveau des Centres des Impôts

Dans le cadre de la continuité du processus de mise en œuvre du système d'information « jibaya'tic », et après avoir été implémenté au niveau des centres des impôts d'Alger-Est –Bab Ezzouar (site pilote) ainsi que celui de Rouïba, Bordj Bou Arreridj, Sétif, Mostaganem, Mascara, une autre opération de déploiement de ce nouveau système a été réalisée au sein des autres centres des impôts, à savoir, Ain Defla, Bouira, Guelma, Sidi Belabbès, Ain Témouchent, Constantine, Djelfa, El Bayadh, Laghouat, Naama, Saïda, Tlemcen, Oum el Bouaghi, Souk Ahras, Tiaret et Tissemsilt.

1- DES PROCEDURES FISCALES AUTOMATISEES



La mise en place du système d'information « jibaya'tic » s'inscrit dans le cadre du programme de modernisation du Ministère des Finances visant à instaurer une administration fiscale électronique dont la finalité est d'une part, l'amélioration de l'efficacité interne de l'administration, par :

- Une automatisation de l'ensemble des métiers de la fiscalité ;
- Un accès aux informations pertinentes en temps réel ;
- Une amélioration de la qualité et la fiabilité de l'information fiscale ;
- Une normalisation des processus et des manières de faire des utilisateurs ;
- Une amélioration de la prise de décision.

D'autre part, ce système vise à renforcer la relation entre l'administration fiscale et les contribuables en leur offrant des services de qualité (accès direct à leur compte fiscal, télédéclaration et télépaiement, consultation du calendrier fiscal...etc.)

Au plan pratique, l'automatisation des différents métiers de la fiscalité s'est traduite par l'implémentation des Macro-processus suivants :

- Macro-processus « Gérer les Relations avec les contribuables » ;
- Macro-processus « Gestion du dossier du contribuable » ;
- Macro-processus « Encaissement et Recouvrement » ;
- Macro-processus « Assiette et Liquidation ».

A cet effet, les différents services du centre des impôts impactés par la mise en œuvre du système d'information sont :

1-La Recette :

Au niveau de la recette, l'enregistrement dans la solution SAP des déclarations du chiffre d'affaires tenant lieu de bordereau avis de versement (Gn°50) est assuré par les caissiers. A cet effet, le système :

- réalise la comptabilisation réelle du montant principal de la déclaration ;
- Calcule avec précision les pénalités d'assiette et de recouvrement et génère une mise en demeure C6 ;
- Exécute automatiquement la relance des défallants ;
- Gère de manière automatisée le régime des acomptes ;
- Reporte automatiquement les excédents de versement.

2-Le service de l'accueil et de l'Information :

A travers le système « jibaya'tic », le service de l'accueil et de l'Information, prend en charge, notamment :

- La dématérialisation des procédures de l'accueil physique « debout » et « assis » ;
- L'enregistrement des courriers arrivés et départs ;
- Les demandes de l'attestation de la taxe de domiciliation bancaire (saisie des données) ;
- Le scannage et le chargement des documents dans le système.
- Les demandes d'adhésion à la déclaration en ligne ;
- La délivrance des codes d'accès aux contribuables ayant adhéré à la télédéclaration ;
- L'assistance des contribuables dans la procédure de la déclaration en ligne au niveau des espaces dédiés.

3-Le service principal de gestion :

Le service principal de gestion prend en charge, notamment :

- La création du dossier fiscal du contribuable en dématérialisé (numéros Business Partenaire) ;
- La validation de la taxe de domiciliation bancaire ;
- L'établissement automatique des rôles individuels ;
- Le scannage et le chargement des déclarations papiers ;
- Les demandes de renseignements C2.

4-Le service principal du contrôle :

Le service principal du contrôle procède à l'établissement automatique des rôles individuels.



2- LA DECLARATION EN LIGNE OPERATIONNELLE

Adhérer à JIBAYA'TIC

Comment adhérer à JIBAYA'TIC?

Afin de renforcer ses offres de services en ligne, la Direction Générale des Impôts a mis en place dans le cadre du système d'information « jibaya'tic », un portail dédié à la déclaration en ligne au profit des contribuables relevant des centres des impôts, accessibles via les adresses suivantes :

<https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>
www.mfdgi.gov.dz

Toutefois, pour bénéficier de cette nouvelle offre de service, le contribuable doit souscrire au préalable une demande d'adhésion à la télé déclaration on constituant un dossier disponible en libre téléchargement sur le même portail comprenant :

- ✓ le formulaire de demande de souscription dûment renseigné et signé ;
- ✓ le cahier des dispositions générales ;
- ✓ le(s) relevé(s) d'identité bancaire (RIB): pour un maximum de trois (03) comptes devant être invoqués ;
- ✓ un mandat du contribuable adhérent autorisant le signataire du formulaire de souscription à agir pour son compte, si le signataire du formulaire n'est pas son représentant légal.



Utilisateur

Mot de passe

Ouverture de session

Mot de passe oublié



Afin de déposer son dossier d'adhésion, le contribuable doit prendre un rendez-vous, soit à travers le portail «jibaya'tic» ou en se présentant au niveau du service de l'accueil et de l'information.

Le jour du dépôt, le contribuable reçoit, sous pli fermé, son code d'accès à son espace privé sur le portail de la télé déclaration fiscale. Ce code est valable uniquement pour le premier accès. Le contribuable est invité automatiquement à changer le code d'accès.

Une fois adhérent, le contribuable peut effectuer les démarches suivantes :

- ❖ La consultation du calendrier annuel des ses obligations fiscales
- ❖ La consultation de son compte fiscal :
 - Les données personnelles ;
 - Les impôts et taxes auxquels il est assujetti ;
 - Le montant global de la dette fiscale.
- ❖ La demande de l'attestation de la taxe de domiciliation bancaire en ligne.

Pour la prise en charge des questions relatives à la télé déclaration, une boîte électronique est mise en ligne au profit des contribuables, accessible via l'adresse suivante : mcf.assistance@mf.gov.dz

Immatriculation fiscale en ligne

Procédure d'immatriculation fiscale en ligne

La Direction Générale des Impôts a mis au profit des contribuables (personne physique ou morale) une offre de service en ligne, en leur permettant d'introduire une demande d'immatriculation fiscale (NIF) en ligne via les adresses électroniques suivantes :

www.mfdgi.gov.dz (rubrique immatriculation fiscale)

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/>

A cet effet, ce portail permet aux contribuables :

- Le suivi du traitement de leur demande d'immatriculation fiscale ;
- L'édition de l'attestation d'immatriculation fiscale ;
- L'authentification du Numéro d'Identification Fiscale ;
- L'introduction de requêtes relatives à l'immatriculation fiscale

<http://nif.mfdgi.gov.dz>

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

8 Décembre 2016

Faites votre demande de NIF ici

Vous êtes une personne morale

1-Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

2-Suivre votre demande

3-Editer votre attestation d'immatriculation fiscale

Vous êtes une personne physique

1-Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

Textes Législatifs et Réglementaires

Loi n° 05-16 du 29 Dhou El Kaada 1426 correspondant au 31 décembre 2005 portant loi de finances pour 2006

Art. 41 : Il est institué au sein du code des procédures fiscales les articles 176 à 178 rédigés comme suit :

Art. 176 : La direction générale des impôts détermine le numéro d'identification fiscale des personnes physiques et morales ainsi que des entités administratives à l'occasion :

- 1 - du recensement annuel des biens, des activités et des personnes défini à l'article 191 bis du code des impôts directs ;
- 2 - de la déclaration d'existence prévue par l'article 183 ou de la première souscription d'une déclaration d'impôt sur le revenu visée aux articles 99 à 103, 151 et 162 du présent code ;
- 3 - de la publication au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire de la création de toute entité administrative dotée d'un ordonnance codifié par la direction générale de la comptabilité ;
- 4 - de la déclaration de succession prévue à l'article 171 du code de l'enregistrement ;
- 5 - d'une demande spécifique motivée par l'insuffisance ou la contradiction des éléments d'identification de l'intéressé dont elle dispose.

Par ailleurs, tout acte, déclaration, enregistrement ou opération effectué auprès d'un service de l'administration fiscale doit être accompagné du numéro d'identification fiscale de nature à assurer l'identification des personnes concernées.

Art. 178 : Les numéros d'identification fiscale sont portés à la connaissance des organismes et institutions utilisateurs. Ils

La déclaration et le paiement à distance (Téléprocédures) devenus obligatoires à partir du 1^{er} Janvier 2018 pour tous les contribuables relevant de la DGE

Dans le cadre de son vaste programme de modernisation visant l'amélioration de la relation numérique avec les contribuables, le Ministère des Finances a mis à la disposition des opérateurs économiques, relevant de la Direction des Grandes Entreprises (DGE), un portail de télé procédures « JIBAYATIC » destiné à faciliter et simplifier le devoir fiscal en leur offrant la possibilité de déclarer et de payer les impôts et taxes en ligne sous l'adresse : <https://www.jibayatic.dz>

A cet effet, un effort considérable a été fourni par la Direction Générale des Impôts en vue d'encourager davantage les sociétés à recourir d'une manière volontaire aux téléprocédures.

S'inscrivant dans la même vision, et afin d'accroître le nombre d'adhérents, les dispositions de l'article 58 de la loi de finances pour 2018 ont rendu obligatoire pour les entreprises relevant de la Direction des Grandes Entreprises le recours à la déclaration et au paiement à distance lors de l'accomplissement de leurs obligations fiscales



Aussi, est-il important de souligner que cette mesure est entrée en vigueur à partir du 1^{er} janvier 2018 et concerne les déclarations du chiffre d'affaires série Gn°50 relative à chaque mois à faire parvenir à la recette de la DGE au plus tard le vingt (20) du mois qui suit.

Par ailleurs, il convient de rappeler que le portail jibayatic est un espace privé et sécurisé où plusieurs services sont offerts, à savoir :

- L'accès aux données d'identification dans l'espace privé (raison sociale, adresse, coordonnées téléphoniques, etc.) ;
- La possibilité d'une saisie assistée d'une déclaration, avec calcul automatique et choix d'options sous forme de listes déroulantes. Ce service donne, en outre, l'assurance au contribuable d'une saisie conforme aux règles fiscales en vigueur. Il est également possible de mettre à jour une déclaration saisie et non encore transmise ;
- Un dispositif de transmission des déclarations pour paiement avec un suivi continu sur tout l'exercice ;
- Une meilleure traçabilité et maîtrise des échanges avec l'administration fiscale, grâce à un suivi précis des déclarations fiscales envoyées ;
- La possibilité d'offrir un tableau de bord sur les opérations effectuées.



NOS RELATIONS PUBLIQUES

VISITE DE MONSIEUR ABDERRAHMANE RAOUYA, MINISTRE DES FINANCES A LA WILAYA DE BLIDA POUR L'INAUGURATION OFFICIELLE DES CENTRES DES IMPÔTS (CDI) ET DES CENTRES DE PROXIMITÉ DES IMPÔTS (CPI) :

Dans le cadre de la poursuite du programme de modernisation du Ministère des Finances, Monsieur Abderrahmane RAOUYA, Ministre des Finances, s'est rendu le jeudi 22 février 2018 à la Wilaya de Blida pour inaugurer officiellement de nouvelles structures de l'Administration Fiscale.

Après avoir été accueilli par Monsieur le Wali de la Wilaya de Blida ainsi que l'ensemble des autorités locales, le Ministre des finances a procédé à l'inauguration officielle des Centres des impôts de Boufarik et de Blida ainsi que les Centres de proximité des impôts de Blida et de Mouzaia et ce, en présence des responsables centraux et locaux de la Direction Générale des Impôts.



ORGANISATION D'UN SEMINAIRE DU CREDAF A ALGER DONT LE THEME EST « ÉTAT DES LIEUX ET DIAGNOSTIC DES SOLUTIONS NUMÉRIQUES AU SERVICE DE L'ÉLARGISSEMENT DE L'ASSIETTE FISCALE ».

Dans le cadre des activités liées à la coopération internationale, la Direction Générale des Impôts a pris part au séminaire des Directeurs du CREDAF tenu à Alger du 19 au 21 novembre 2018 à l'Hôtel Holiday Inn de Chéraga dont le thème est consacré à « L'Etat des lieux et diagnostic des solutions numériques au service de l'élargissement de l'assiette fiscale »

Ce séminaire a pour objectif, d'une part, de faire l'état des lieux des solutions numériques destinées à élargir l'assiette fiscale déjà adoptées au sein des pays membres et, d'autre part, de procéder au diagnostic sur l'impact de ces solutions sur la mobilisation des recettes fiscales (élargissement de l'assiette, recouvrement, etc.).

Cette rencontre a enregistré la participation de vingt-cinq (25) délégués issus des administrations fiscales de treize (13) pays membres dont l'Algérie.



Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction des Relations Publiques et de la Communication

Immeuble Ahmed-Francis, Cité Malki, Ben Aknoun, Alger
Tél : 021 59 53 53 - Fax : 021 59 53 47
Postes : 3671- 3672-3616-3615

DIRECTEUR DE PUBLICATION
Mustapha ZIKARA -Directeur Général des Impôts
COMITE DE REDACTION
B.BENALI -Directeur des Relations Publiques et de la Communication
S.AOUCHAR (Chef de Bureau)
R.SAHRAOUI (Traducteur)

Conception : H. MAIZ (chef de bureau)

نشرة المديرية العامة للضرائب

رقم: 90 / 2018

نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب

عصرنة الإدارة الجبائية

محور استراتيجي لوزارة المالية

الافتتاحية

من هذا المنظور ، وعلمًا بالتوسع المستمر في العالم الرقمي ، تبذل الإدارة الجبائية حاليًا جهدًا كبيرًا لتكون مؤسسة مبدعة ومبتكرة تستجيب للتطورات التكنولوجية.

وقد حددت أولوية كبرى لإنشاء نظام معلوماتي يطلق عليه اسم " جبايتك "، يركز على لامادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة البيانات التي بدأت ثمارها الأولى تظهر على مستوى 22 مركزًا للضرائب وسيتم تعميمها قريبًا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وكذا المراكز الجوارية للضرائب.

يركّز العدد الحالي من رسالة المديرية العامة للضرائب على مختلف إجراءات عصرنة الإدارة الجبائية سواء على المستوى التنظيمي أو نوعية الخدمة التي تتجه شيئًا فشيئًا نحو التكنولوجيات التي تركز على الخدمات الرقمية.



تجسد إصلاحات برنامج عصرنة الإدارة الجبائية أهداف إستراتيجية الحكومة في منح المواطنين خدمة عمومية ذات نوعية تعكس اهتمامها الرئيسي بوضعهم في صميم اهتماماتها ، مع التركيز بشكل متزايد على التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

م. زيكارة
مدير عام للضرائب



LA DÉCLARATION ET LE PAIEMENT EN LIGNE

Déclarez et payez..... sans vous déplacer.

ESPACE TÉLÉDÉCLARATION

التصريح عن بعد حيز التطبيق في مراكز الضرائب

انخرطوا في جبايتك

كيفية الانخراط في جبايتك ؟

من أجل تعزيز خدماتها الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب بوضع في إطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الانترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب التي يمكن الولوج إليها عبر العناوين الالكترونية التالية

<https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>
www.mfdgi.gov.dz

غير أنه، بغية الاستفادة من الخدمات الرقمية، يتعين على المكلف بالضريبة اكتتاب طلب انخراط للتصريح عن بعد وذلك بإعداد ملف يمكن تحميله في نفس البوابة و الذي يشمل:

-استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة ،
-دفتر الأحكام العامة ،

-كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة (03) حسابات
كأقصى تقدير للاستناد عليها،

-وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لممضي استمارة
التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان ممضي الاستمارة ليس ممثله
القانوني.

من أجل إيداع طلب الانخراط، يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعد إما من خلال البوابة "جبايتك" أو عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الاستقبال والإعلام.

في يوم الإيداع، يتلقى المكلف بالضريبة، تحت ظرف مغلق، رمزه السري من أجل الولوج إلى فضائه الخاص على بوابة التصريح عن بعد. هذا الرمز صالح فقط للدخول الأول. يطلب من المكلف بالضريبة تلقائيا تغيير رمزه السري.

بمجرد الانخراط ، يمكن للمكلف بالضريبة القيام بالإجراءات التالية:

❖ تصفح الرزنامة السنوية لالتزامات الجبائية

❖ تصفح حسابه الجبائي :

- البيانات الشخصية
- الضرائب والرسوم التي يخضع لها؛
- المبلغ الإجمالي للديون الجبائية.

❖ طلب شهادة الرسم التوطين البنكي عبر الإنترنت.

من أجل التكفل بالتساؤلات الخاصة بالتصريح عن بعد ، تم وضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة بريد الكتروني تحت العنوان التالي : mcf.assistance@mf.gov.dz



التعريف الجبائي عبر الإنترنت

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

18 Decembre 2018 Contactez-nous

Faites votre demande de NIF ici

Vous êtes une personne morale

1-Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

2-Suivre Votre demande

3-Editer votre attestation d'immatriculation fiscale

Vous êtes une personne physique

1-Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

Textes Législatifs et Réglementaires

Loi n° 05-16 du 29 Dhou El Kaada 1426 correspondant au 31 décembre 2005 portant loi de finances pour 2006

Art. 41: Il est institué au sein du code des procédures fiscales les articles 176 à 178 rédigés comme suit:

Art. 176: La direction générale des impôts détermine le numéro d'identification fiscale des personnes physiques et morales ainsi que des entités administratives à l'occasion:

- 1- du recensement annuel des biens, des activités et des personnes défini à l'article 191 bis du code des impôts directs;
- 2- de la déclaration d'existence prévue par l'article 183 ou de la première souscription d'une déclaration d'impôt sur le revenu visée aux articles 99 à 103, 151 et 162 du présent code;
- 3- de la publication au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire de la création de toute entité administrative dotée d'un ordonnanceur codifié par la direction générale de la comptabilité;
- 4- de la déclaration de succession prévue à l'article 171 du code de l'enregistrement;
- 5- d'une demande spécifique motivée par l'insuffisance ou la contradiction des éléments d'identification de l'intéressé dont elle dispose.

Par ailleurs, tout acte, déclaration, enregistrement ou opération effectué auprès d'un service de l'administration fiscale doit être accompagné du numéro d'identification fiscale de nature à assurer l'identification des personnes concernées.

Art. 178: Les numéros d'identification fiscale sont portés à la connaissance des organismes et institutions utilisateurs. Ils

إجراء الترقيم الجبائي عبر الإنترنت

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة (أشخاص طبيعيين أو معنويين) خدمة عبر الإنترنت تتيح لهم تقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الإنترنت من خلال العناوين الإلكترونية التالية:

www.mfdgi.gov.dz (الترقيم الجبائي)

/https://nifenligne.mfdgi.gov.dz

لهذا الغرض، تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة:

- بمتابعة معالجة طلباتهم المتعلقة بالترقيم الجبائي؛
 - بإصدار شهادة الترقيم الجبائي؛
 - بالمصادقة على الرقم التعريف الجبائي؛
 - بإدخال الاستفسارات المتعلقة بالترقيم الجبائي
- http://nif.mfdgi.gov.dz

إلزامية التصريح و الدفع عن بعد لكافة المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ابتداء من الفاتح جانفي 2018

في إطار برنامجها الواسع للعصرنة و الهادف إلى تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة، قامت وزارة المالية بوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بوابة خاصة بالإجراءات عن بعد "جبائتك" تهدف إلى تسهيل وتبسيط التزاماتهم الجبائية من خلال منحهم إمكانية التصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت عن طريق البوابة: <https://www.jibayatic.dz>

-الولوج إلى بيانات التعريف في الفضاء الخاص (اسم الشركة والعنوان ورقم الهاتف، وما إلى ذلك)؛

-إمكانية المساعدة خلال اكتتاب التصريح، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم. كما تضمن هذه الخدمة للمكلف بالضريبة اكتتابا وفقاً للقواعد الجبائية السارية المفعول. من الممكن أيضاً تحديث تصريح تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد؛

-آلية إرسال التصريحات من أجل الدفع مع متابعة مستمرة طوال السنة المالية؛

-تتبع أفضل وتحكم في التبادل مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات الجبائية المرسله؛

-إمكانية تقديم لوحة القيادة على العمليات المنفذة.



ولهذا، بذلت المديرية العامة للضرائب جهداً معتبراً من أجل تشجيع الشركات على استخدام الإجراءات عن بعد بصفة طوعية.

تماشياً مع نفس الرؤية، ومن أجل رفع عدد المنخرطين، فإن أحكام المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018 ألزمت الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بالتصريح و بالدفع عن بعد أثناء استيفاء التزاماتهم الجبائية.

لذلك من المهم التأكيد على أن هذا الإجراء دخل حيز التنفيذ في الفاتح من شهر جانفي لسنة 2018 ويتعلق بالتصريحات الخاصة برقم الأعمال التي تحل محل إشعار بالتسديد سلسلة ج رقم 50 والمتعلقة بكل شهر والتي يتوجب إرسالها إلى قبضة مديرية كبريات المؤسسات في أجل أقصاه العشرين (20) من الشهر الموالي.

علاوة على ذلك، ينبغي التذكير أن بوابة جبائتك فضاء خاص و مؤمن حيث يتم تقديم عن طريقه خدمات متعددة، وهي: